



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 50 • ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



الاتجار بمأساة

«اللاجئين السوريين»

[08]

الافتتاحية

حلب.. ما المطلوب الآن؟

تتفق مواقف القوى الدولية والإقليمية، والداخلية - كل من موقعها ولغاياتها، ووزنها - على أن هزيمة جبهة النصرة وشبهاتها في معركة حلب، يعتبر حدثاً ذا أهمية استراتيجية، وبداية منعطف جديد في مسار الأزمة السورية، يحمل العديد من الدروس والنتائج:

أولاً: قطع الطريق إلى حد كبير، على محاولات التقسيم وتعميم الفوضى، بكل ما تحمله من مخاطر كارثية - سياسية، وعسكرية، وجغرافية سياسية - على سورية ومحيطها، وبالتالي على الوضع العالمي، فالذي حدث يشكل ضربة موجعة لمشروع الغرب الرأسمالي في ديمومة هيمنته على العالم، وأدواته في تحقيق هذه الهيمنة.

ثانياً: أضعفت نتائج المعركة إلى حد كبير نفوذ كل القوى التي مانعت الحل السياسي، واختلقت الحجج والذرائع للتخلص منه، وحاولت استدامة حالة الحرب، بدءاً من واشنطن، ومروراً بحلفائها الإقليميين، وانتهاءً بالجماعات المسلحة، الأمر الذي يفسر حالة الهستيريا، وبكائيات الإعلام والماساة الغربيين، وحلفائهم الإقليميين، وخيبة الأمل وحالة الخذلان التي تعيشها المعارضة المتشددة.

ثالثاً: أكدت نتائج المعركة، وبالملموس على أهمية وإمكانية تلازم المسار العسكري مع السياسي، في الأزمة السورية، حيث أن هزيمة قوى الإرهاب في هذه المعركة تمت من خلال صراع مركب: عسكري ودبلوماسي، وتؤكد عملياً دور العامل السياسي، والتفاوض في انسحاب قسم هام من المسلحين من الميدان، وتجنب المزيد من الدمار وسفك الدماء، وفي هذا الإطار يمكن القول، بأن الذي جرى في حلب في جانب منه، هو تنفيذ اتفاق أيلول الروسي - الأمريكي من طرف واحد، وبالطريقة الروسية التي تجمع بين العمل السياسي - الدبلوماسي والعسكري، وتضع الثاني في خدمة الأول، باعتباره الهدف الأساسي من الدخول العسكري الروسي في الميدان السوري.

رابعاً: جاءت نتائج المعركة خطوة أخرى على طريق، ترسيخ وتثبيت التوازن الدولي الجديد، وتعبيراً عنه، وانعكاساً له، واستمراراً لتصاعد دور القوى الدولية، التي تعمل على سيادة القانون الدولي، ومنع الاستفراد الغربي بالقرار العالمي، والتحكم بمصائر الشعوب والبلدان، وإطفاء بؤر التوتر. وكبح جماح العسكرية، والحروب.

خامساً: فتحت نتائج معركة حلب الباب واسعاً على إحياء المسار السياسي مجدداً، بعد أن أكدت على عدم قدرة أعداء هذا المسار، من الاستمرار بالتحكم في ملف الأزمة السورية، لابل وضع الأساس لإمكانية عقد جنيف بمن يحضر، في حال استمرار محور واشنطن، بوضع العراقيل على طريق انعقاده، كما فعلوا مراراً، وبالتالي، فإن إحياء هذا المسار، والإسراع بالحل السياسي المنشود، بعيداً عن شعارتي الحسم والإسقاط، على أساس بيان جنيف، وقرار مجلس الأمن 2254، الذي كان وما زال الخيار الوحيد الشامل، والنهائي لحل الأزمة السورية، ينبغي أن تكون المهمة الأولى على جدول الأعمال، فهذا الحل هو الذي سيصحح الاصطفافات المشوهة في الميدان السوري، باتجاه توحيد بنادق السوريين ضد الإرهاب، وهو الذي يوقف الكارثة الإنسانية، وهو الذي يؤمن عملية التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل. وهو الذي سيعيد سيادة الشعب السوري على كامل أرضه.

شؤون عربية ودولية



رهاب النصر العراقي..
بلا واشنطن!!

20

شؤون محلية



مخابز طرطوس..
المخصصات والتوزيع

15

شؤون اقتصادية



22 مليار دولار
هاربة..

14

ملف «سورية 2016»



الانتصار النهائي
يتحقق بالحل السياسي

06

أحملوها معكم إلى المجلس العام



بصراحة

■ محمد عادل اللحام

واقع العمال بين اجتماعي المجلس العام!

ينعقد مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال يوم الأحد القادم، باجتماعه الدوري المقرر، وكما هي عادة، هكذا اجتماع تحضره الحكومة، لسماع ما يطرحه أعضاء المجلس، من مداخلات تعكس إلى حد ما واقع الطبقة العاملة في أماكنها المختلفة، وخاصة تلك المطالب التي جرى طرحها مراراً وتكراراً دون إيجاد حلول حقيقية لها، والأهم فيها تلك المطالب المتعلقة بتحسين المستوى المعيشي للطبقة العاملة.

الإعلام النقابي، في جزء منه، يرصد مواقف الحكومة، وتعهدها في «ضبط» الأسعار، ويعلق على عدم قدرة الحكومة، على إنجاز ما تعهدت به ولكن هل هذا كافٍ للتعبير عن عدم الرضى العمالي، عما يعانونه من آثار رفع الأسعار على مستوى معيشتهم؟ وهل سكوت الحكومة أو عدم إيجاد ضوابط لارتفاع الأسعار هو من القرارات الخطأ التي تعمل الحركة النقابية على تقديم المساعدة لها؟ أصحاب القرار الاقتصادي «من أجل تجاوز خطتهم والعودة به إلى جادة الصواب».

هل الموقف من التعاميم والقرارات، التي تشير بها الحكومة لإعادة هيكلة شركات قطاع الدولة تهديداً لطحها في سوق الاستثمار على أساس قانون التشاورية هي من القرارات الخطأ؟ هل عدم دفع أجور العمال في الشركات المخسرة والمتوقفة عن العمل، هو من القرارات الخطأ عند الحكومة مع أن المبلغ المرصود لهم بالموازنة لعام 2017 يبلغ 20 مليار ليرة سورية وهو مبلغ ضئيل قياساً بمبالغ أخرى ستنتفي من الميزانية؟

هل استمرار تدني أجور العمال لأسباب مختلفة هي من القرارات الخطأ عند الحكومة والبالغ نسبتها من اعتمادات الموازنة 22%؟

إن القرارات والتوجهات، التي صدرت وتصدر عن الحكومات السابقة والحالية، لا يمكن وضعها في خانة النيات الحسنة، والتي يمكن إصلاحها بإسداء النصح لها فقط، لأن هذه الحكومات تعلم جيداً ما تفعله وهذا تعبير عن المصالح الطبقيّة لقوى رأس المال سواء في جهاز الدولة أو المجتمع والسياسات الاقتصادية الليبرالية هي المعبر عن تلك المصالح الطبقيّة التي من المفترض مواجهتها بالمصالح الجزئية للطبقة العاملة التي هي تعبير عن مصالح عموم الفقراء من الشعب السوري وإن الموقف الوسط بين مصالح العمال ومصالح قوى رأس المال بأشكاله المختلفة سيؤدي إلى خسائر حقيقية للطبقة العاملة السورية وهذا ما هو قائم من قبل الأزمة وأثارتها وسيستمر ما دامت القوى الممثلة لمصالح العمال وحقوقهم مستمرة على ما هي عليه.

إن المجلس العام للنقابات لديه فرصة مراجعة تلك السياسات التي أضرت بالطبقة العاملة السورية واتخاذ ما هو ضروري ويمكن في ظل موازين القوى الطبقيّة الحالية لتعديلها. فهل هذا ممكن؟

تواجه الأرقام بالأرقام، والحجة بالحجة، والبيئة بيئتها أشد منها، فكل طبقة أرقامها وحججها، ولكل طرف خطابه الداعم لكل ما سبق، فهل تأخذ حركتنا النقابية للقائنا القادم مع الحكومة أرقامها وحججها؟ وهل صاغت خطابها المنسجم مع رؤيتها المعبرة عن مصالحها الوطنية والسياسية والطبقية؟ أم سيبقى ذلك كله حكراً على حكومة اليوم، الوريث الشرعي لحكومات الأمس ولأرقامها وخطابها؟

■ هاشم اليعقوبي

تنطلق - يومي الأحد والاثنين القادمين - أعمال المجلس العام لاتحاد العمال، ليكون اليوم الأول مخصصاً لمناقشة التقارير، فيما يذهب اليوم الثاني للقاء مع الحكومة، وهنا مرتبط الفرس، فماذا أعد النقابيون من أرقام وإحصائيات ومواقف في مواجهة الحكومة التي تحمل شيطانها تحت أبطها أينما تواجدت؟

خداع الأرقام وأوهام الخطاب

تتبنى الحكومة الحالية كسابقاتها من الحكومات خطاباً خاصاً بها، تحملها معها كلما توجهت للطبقة العاملة في مؤتمراتها ومجالسها وندواتها ونشاطاتها، خطاباً إنشائياً مدعماً بالأرقام والإحصائيات والمبررات الجاهزة، بدءاً من شماعة الأزمة والحصار الاقتصادي وضعف الموارد وشحها، مروراً على الفساد الإداري الصغير وتقصير الرقابة النقابية بكشفه وفضح، ولتتحفنا بعدها بأرقامها المبالغ بها عن قيمة الدعم الحكومي للخبز والكهرباء

ما يتوفر من أرقام وإحصائيات أنتجها الواقع الذي تعيشه الطبقة العاملة في ظل سياسات الإفكار تلك فسندحتاج لصفحات عديدة فمواجهة حجة الحكومة المتمثلة بنقص الموارد مثلاً يمكن ببساطة أن نذكر حصة الفساد الكبير من الثروة وكذلك أرباح شركتي الخليوي ومضاربات الدولار والتهرب الضريبي والجمركي.. الخ ففي نهاية المطاف هذا هو دور التنظيم النقابي ومجلسه العام أن تكون لديه رؤية عامة واستراتيجية واضحة مستمدة من الواقع الكارثي والتدهور المستمر للطبقة العاملة ومصالحها الطبقيّة وان يصيغ خطابه الخاص المدعم بأرقام حقيقية فلا يجب السكوت مثلاً: عن مليارات الليرات في التأمينات الاجتماعية التي هي من العمال وللعمال وما زالت إلى الآن في ذمة الدولة وماذا عن المبالغ التي تدفع للمتقاعدين كتعويض معيشي بدل أن تدفعها الحكومة أم أننا سننتظر حتى تفلس التأمينات وتذهب أموال العمال مع ما يذهب من حقوق لهم؟ إن واقعنا اليوم كطبعة عاملة وحركة نقابية ينذر بما هو أسوأ لهذا المفترض وضع برنامج عمل نقابي وطني شامل متسلح بالمصالح الجزئية للطبقة العاملة من أجل مواجهة النهج الليبرالي الاقتصادي المهدد لمصالح العمال والمهدد لوحدة الحركة النقابية وكيانها.

الاقتصادي الليبرالي، المشبع بتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وما زال يمضي بسياسات اقتصادية ونقدية، تُفقر الطبقة العاملة بأسرها.

أرقام في وجه الحكومة!

لنراجع بعض الأرقام والدراسات، التي تعني الطبقة العاملة بشكل خاص 20% أو أقل تبلغ حصة الأجور من الناتج الوطني مقابل 80% لأصحاب الأرباح، تبلغ كلفة الحاجات الضرورية لعائلة سورية في آخر دراسة دورية للقسم الاقتصادي في جريدة قاسيون 290 ألف ومتوسط الأجور الحالي لا يتجاوز 34 ألفاً، أما في موازنة 2017 فيمكن قراءة الأرقام التالية: الموازنة تعادل نسبة 20% من الناتج المقرر في عام 2016 أي خمس الناتج فقط سيستخدم للإنفاق على السوريين وتوسيع الاستثمار العام بينما 80% من الناتج تتحكم بها السوق وأيضاً تذكر الموازنة على أن كتلة الأجور والتعويضات ورواتب المتقاعدين ستبلغ 600 مليار ليرة بنسبة 22% من اعتمادات الموازنة علماً أن الحكومة أصدرت الكتاب رقم 14098 والذي ينص على وقف أجور العاملين لديها في الشركات والجهات المخسرة منذ بداية العام القادم.

دور النقابات

إذا ما أردنا أن نستعرض جميع

الوزير يعد العمال والحكومة لا توافق؟!!

وزارة الصناعة، ومعها الحكومة، تدلي بعشرات التصريحات حول ضرورة زيادة معدلات الإنتاج وتحسينه، والإقلال من نسب الهدر.

ذلك كله في سبيل أن تعود دورة الإنتاج مرة أخرى إلى المعامل، والشركات ولكن هذا التوجه يحتاج آليات عمل تتوافق مع ضرورة أن تغلق المعامل والشركات وأهم ما يجعل ذلك ممكناً ومتحققاً هم العمال وتحديداً عمال الإنتاج وبدونهم لا يمكن الحديث عن إمكانية ولو ضئيلة في إقلاع المعامل وزيادة إنتاجيتها ولكي ترتفع وتيرة الإنتاج إلى الحدود القصوى في هذه الظروف لا بد من أن يحصل العمال على حقوقهم التي ثبتها لهم القانون في مواده المختلفة لا أن يعيش العمال من أجل الحصول على حقوقهم في دوامة الممانعة التي تبديها الإدارات وأصحاب الحل والعقد والربط من الجهات الحكومية المختلفة كما هو حاصل في حقوق العمال الذين لم ينالوا إجازاتهن السنوية بسبب ظروف معاملهن التي لا تسمح لهم بالحصول عليها وهذا ما حصل مع عمل الصناعات النسيجية الذين وعدهم وزير الصناعة بدفع بدل عن إجازاتهن التي لم يحصلوا عليها بسبب عدم تمكنهم من ترك ألاتهم التي لو فعلوها لتعطّل الإنتاج لأسباب عدة، منها: النقص الكبير في ملاك الشركات من عمال الإنتاج وهذا السبب الجوهرى يؤدي إلى تعطيل الإنتاج أو بالحد الأدنى يؤدي إلى خفض كمياته، وهذا ليس في مصلحة العمال ولا شركاتهم.

لقد تم لقاء بين وزير الصناعة وممثلو نقابات عمال الغزل والنسيج وكذلك لمؤسسة الصناعات النسيجية وكان بدل إجازات العمال أحد المواضيع التي نوقشت في هذا الاجتماع حيث وعد الوزير بدفع بدل نقدي لعمال الإنتاج حصراً ممن لم يحصلوا على إجازاتهن السنوية ولكن على الوعد يا كمون، وكلام الوزير يلغي قرار رئاسة الوزراء حيث جاء رد وزارة الصناعة على كتاب مؤسسة الصناعات النسيجية، التي طالبت بصرف بدل نقدي عن إجازات العمال، سلبياً رغم وعد الوزير، حيث جاء فيه: «استناداً إلى كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم 16948/ تاريخ 11/25/2012 المتضمن عدم صرف أي تعويض مقابل عدم استفادة العاملين من الإجازات السنوية الإدارية.

نفيدكم، بعدم إمكانية صرف البديل النقدي عن الإجازات الإدارية السنوية غير المستعملة لهؤلاء العمال».

لا ندرى، إن كان مجلس الوزراء والوزير يعلمون إن كانت هناك أزمة؟ وأن الأوضاع لم تعد كما هي في السابق وأن ظروف العمل الحالية تقتضي أن يبقى العمال خلف ألاتهم ينتجون مع إعطائهم حقوقهم كاملة غير منقوصة لقاء عملهم وإلا ما معنى أن يستندوا لقرار قديم في عدم دفع مستحقات العمال مع أن الظروف قد تغيرت جذرياً، بينما المطلوب قرارات مستندة لضرورات العمل والإنتاج ومصلحة العمال؟.

الخماسية.. طريقك مسدود.. مسدود!



الشركة الخماسية أصابها ما أصابها في الأزمة، كونها تقع في منطقة سادتها المعارك وخسرت من امكاناتها ما خسرت، وكذلك عمالها، قدموا ما قدموا من تضحيات تسجل لهم حيث لم يغادروا شركتهم وبقوا يعملون على ما تبقى من خطوط الإنتاج التي بقيت تعمل في أحلك الظروف بسبب المعارك التي كانت تدور حولها وأحياناً ضمنها.

ولكن ما هو ليس مفهوماً الموقف المعند من قبل المسؤولين عن هذا القطاع الحيوي الذي يتطلب أعلى مرونة من أجل استنهاضه كي تدور عجلة الإنتاج فيه مرة أخرى بكامل طاقته الإنتاجية والعند عند المسؤولين لا يتوقف عند تأمين مستلزمات الإنتاج الضرورية ومنها: حقوق عديدة للعمال بل يتعداه إلى عدم السعي باتجاه إيجاد حلول عملية، لمشكلة عماليه مستعصية على الحل وفقاً لموقف المسؤولين منها، وهي: تأمين مواصلات لوصول العمال إلى العمل حيث يدفع العمال من جيوبهم تكاليف الوصول والعودة.

القصة كما روتها أحاديث العمال، والمراسلات بين النقابات، وإدارة الشركة والمؤسسة النسيجية، ووزارة الصناعة، هي الآتي: أن العمال في الشركة الخماسية يذهبون إلى شركتهم على نفقتهم الخاصة» ونعتقد أن العمال يتقاضون أجوراً تزيد كثيراً عن حاجتهم، لهذا لا يتأثرون بدفع نفقات المواصلات من جيوبهم؟؟».

الاتحاد المهني، يؤكد على مطلب مكتب نقابة عمال الصناعات النسيجية ولكن الموقف الرافض لهذا الاقتراح العملي الذي يؤمن حلاً عملياً يخفف التكاليف الإضافية التي يتحملها العمال جاء من قبل المؤسسة التي استندت برفضها للقوانين والأنظمة التي لم تراعى الظروف المستجدة على واقع العمل ومصلحة العمال حيث جاء في كتابها:

لم يرد في القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم/50/ لعام 2004 نص صريح يجيز للجهة العامة منح العاملين تعويض بدل نقدي عوضاً عن تأمين وسائل نقل بناءً عليه:

إن طلبكم أعلاه يتعارض مع الأنظمة والقوانين النافذة وذلك لعدم وجود مستند قانوني يجيز ذلك.

ما رأيكم أيها «السادة» المسؤولون القائمون بضرورة أن تدور عجلة الإنتاج وتغلق الشركات والمعامل، وقضية كالتى عرضناها، لا يستطيعون إيجاد حل لها بحجة القوانين والأنظمة؟

نبدأ مع الكتاب الموجه من مكتب نقابة عمال الغزل والنسيج، الذي جاء فيه «بدأت الشركة الخماسية بتشغيل معمل القطن الطبي، منذ أكثر من عامين، الذي ينتج مادتي» القطن الطبي والشاش الطبي» والذي يعمل على مدار 24 ساعة من السبت وحتى الخميس، وكذلك تم تشغيل قسم النسيج لإنتاج «قماش الشاش والقماش الممزوج» والبدء بتشغيل قسم الزوي. علماً أن العاملين يقومون بالذهاب والإياب على حسابهم الخاص منذ ذلك التاريخ.

اقترح مكتب النقابة ما يلي: إعطاء بدل نقدي كتعويض عن أجور النقل التي يتكبدها العمال، إضافة إلى إمكانية مساعدة العمال كافة، على الوصول وتخفيف العبء المالي عنهم وزيادة عملية الإنتاج على خطوط الإنتاج جميعها علماً أن هذا الإجراء أقل كلفة من تأمين المواصلات.

الطبقة العاملة



إضراب عمال القطارات بريطانيا

أدى إضراب عمال القطارات في بريطانيا إلى شلل تام تسبب للحركة في جنوب إنكلترا ومطار جاتويك، ويأتي هذا الإضراب نتيجة خلاف حول مدى أهمية دور مفتش القطارات المسؤول عن التأكد من فتح وإغلاق الأبواب وبالتالي سلامة الركاب حيث تتوجه إدارة الشركة إلى إلغاء هذه الوظيفة تماماً وهو ما أثار غضب الموظفين ونقابات العمال، وقالت الشركة إن جميع خطوطها والتي تبلغ 2284 خطاً لن تعمل بسبب الإضراب، ومن المقرر أن تجتمع أطراف النزاع «شركة ساذرن ونقابتان عماليتان» لإجراء محادثات في وقت لاحق قبل إضرابات أخرى مقررة يوم الجمعة والأسبوع المقبل وفي كانون الثاني.



إضراب سائقي القطارات في الجزائر

دخل يوم الثلاثاء الماضي سائقو القطارات في العاصمة الجزائرية بإضراب عن العمل، وتجمع أعضاء تنسيقية سائقي القطارات والعمال أمام إدارة شركة النقل رافعين شعارات ولافتات كتب عليها «نريد فتح تحقيق» و«أين تقرير خبير الدراسات» و«تصنيفات العمل» وغيرها من الشعارات كرفع منح المناوبة الليلية والتعويض الكامل عن العمل في أيام العطل والأعياد وكذلك رفع المنحة المتعلقة بالمراقبة الليلية إضافة إلى مطلب خاص برفع درجة التصنيف في السلم المهني، وألصقت بمدخل الشركة. ومن اللافت أنه ليس الإضراب الأول فقد سبقه عدة إضرابات عدة للمطالبة بنفس المطالب.



إضراب عمال النظافة في برشلونة

أضرب عمال شركة التنظيف - في مطار برشلونة لمدة خمسة أيام- عن العمل احتجاجاً على قرار تخفيض أجورهم، نتيجة السياسة المالية التي ينتهجها المطار بتخفيض التكلفة من قبل الشركة، التي تدبره، مما أدى لإجبار المسافرين على المرور وسط أكوام من القمامة من مكتب تسجيل الحقايب إلى التفتيش الأمني، وعندما عاد العمال إلى العمل أشاروا إلى هذه الأكوام من القمامة للإدارة: هذا الإضراب تمهيدى وسترون أكواماً أكبر من هذه إن لم تمتنعوا عن قراركم، وهدد العمال بالإضراب مجدداً يومي 22 و 23 ديسمبر في زحمة إجازة عيد الميلاد حال عدم التوصل لاتفاق!



إضراب برج إيفل

أضرب ثلاثمائة عامل من عمال برج إيفل عن العمل صباح يوم الثلاثاء، احتجاجاً على قرارات إدارة البرج، من غياب الحوار الاجتماعي، إلى نقص الشفافية في المشاريع ذات الصلة بتشغيل البرج. وليعبروا عن قلقهم من الأعمال المقبلة التي قد تشكل خطراً عليهم، وأعلنت النقابات في الجمعية العامة أن الإضراب قابل للتجديد. كما أعلنت إدارة الشركة المتمثلة بشركة سيتي، أنها تجري محادثات مع ممثلي العمال. يذكر أن برج إيفل قد أغلق أبوابه، في يونيو الماضي، خلال المظاهرات الراضية لقانون العمل، وتزامناً مع بطولة أمم أوروبا لكرة القدم التي استضافتها فرنسا.

التأمين الصحي هل مازال موجوداً؟



إلى علاج، واقتصر وصفاتها على الأدوية المحلية فقط رغم فقدان أغلبها في الأسواق، نتيجة للحرب، بحجة أنها غير معنية بتغطية قيمة الدواء الأجنبي وامتناعها أيضاً عن تغطية بعض أنواع من الأدوية، تحت حجج عديدة !

إدخال المشافي الحكومية

أهم الحلول المطلوبة اليوم هي: التعامل بحزم مع شركات التأمين والزامها بصرف مستحقاتها بالوقت المحدد ثانياً؛ رفع قيمة وصفات التأمين ليغطي تكاليف العلاج ونفقاته بشكل كامل، وبما يتناسب مع ارتفاع تكاليف العلاج

وإدخال المشافي العامة في التأمين الصحي، عبر تخصيص أجنحة خاصة لمرضى التأمين الصحي وإنشاء صيدليات عمالية، بما يخفف على العامل عبء البحث عن صيدلية، ويضمن حصوله على التأمين المرجو بالطريقة الأمثل .

المتقاعدون أيضاً؟

ومن المهم أيضاً، لحظ شريحة كبيرة من المجتمع -ألا وهم المتقاعدون- تحت مظلة التأمين الصحي، فمع تقدم الإنسان بالعمر تزداد الحالات المرضية عنده، ولا يجد التأمين الصحي، مع العلم أن راتبه التقاعدي قد انخفض والكثير لا يستطيع المعالجة في المستشفيات والعيادات الخاصة .

وحتى ملايين من رأس مال كل صيدلية لأشهر عديدة في جيوب شركات التأمين. الأطباء المتقاعدون مع شركات التأمين، أغلبهم لا يقومون بتقديم الخدمات المطلوبة منهم وفق عقد التأمين، ولا يقومون بفحص المريض بما يميله عليهم واجبههم الطبي والإنساني، بحجة أن مبلغ الوصفة لا يغطي ثمن المعالجة أو يقوم بأخذ باقي ثمن المعالجة نقداً من العامل، وهكذا يكون العامل قد دفع من راتبه الضئيل أصلاً كلفة علاج، بدلا من أن يتحملها رب العمل ويضيع حقه في الحصول على التأمين الصحي مجاني.

المخاطر الطبية من جهتها، باتت اليوم جميعها ترفض التعامل مع مؤسسات التأمين بسبب ارتفاع أسعار المواد الكيماوية وعدم تغطية الوصفات الطبية لربع تكاليفها إضافة لمعاناتها أيضاً في التأخر في الصرف مستحقاتها .

دور شركات التأمين

الخاسر الأكبر في هذه الدوامة الطويلة من التعقيدات والتفاصيل، هو العامل الذي ضاع حقه في الحصول على ضمان صحي مجاني والرايح الأكبر على ما يبدو هي شركات التأمين، التي يعود إليها السبب الرئيسي في تعقيد هذا النظام، وإفشاله من حيث تأخرها في صرف المستحقات، وطلبها للعديد من الوثائق والطلبات التعجيزية لكي يثبت العامل أنه مريض وبحاجة

يعد التأمين الصحي، من أهم الخدمات الاجتماعية، التي تقدمها الدولة لذوي الدخل المحدود، والتي من المفترض أن تؤمن لهم علاجاً مجانياً لهم ولأسرهم وتحمل عن كاهلهم عبء العلاج وتكاليفه وخصوصاً في هذه الظروف حيث ارتفعت تكاليف الطبابة والدواء والعمليات الجراحية، إلى مستويات خيالية وباتت أغلب شرائح المجتمع غير قادرة على تحملها .

التحليل، التصوير بكافة أنواعه ومن جهة أخرى ما يتعلق منها ببضع صرف الشيكات والانتظار لأشهر عدة حتى يتم صرف الشيكات المحولة لشركات التأمين . هذا ما أدى إلى انسحاب العديد من الصيدليات ورفضها قبول التعامل مع شركات التأمين حيث باتت عبارة لا «نتعامل مع مؤسسات التأمين موجودة على أبواب أغلب الصيدليات» وخصوصاً بعد تخفيض قيمة الوصفة الطبية « حيث حدد سقف كل وصفة طبية حدد ب 3000 ليرة سورية فقط » رغم كل ما طرأ من ارتفاع على أسعار الأدوية خلال الأزمة .

عدا عن أن بعض الصيدال، باتوا يشعروا بالغبن، حسب وصفهم لأن شركات التأمين أو الشركات الوسيطة تحسم مبلغ 3-5 % من مجمل قيمة وصفة الدواء عندما تكون النسبة الصافية لربح الصيدلي لا تتجاوز 13 - 14 % من قيمة الوصفة ؟ ومن غير المعقول أن تقبض الصيدليات ثمن وصفات التأمين المصروفة للمستفيدين بعد 3 - 6 أشهر من صرفها مما يؤدي لتجميد مئات الألوف

ميلاد شوقي

بالإضافة إلى العديد من التعقيدات والعقبات الموجودة والتي تؤدي في النهاية إلى عدم استفادة العامل من التأمين الصحي وذلك لعدة أسباب منها: ما يتعلق بشركات التأمين وسوء عملها ومنها ما يتعلق بالمؤسسات الصحية مثل : « الصيدليات والمخابر والمشافى والعيادات الخاصة » التي تتهرب من التعامل مع مؤسسات التأمين، ولم يتم إيجاد طريقة مناسبة إلزامها أو محاسبتها خلال الفترة الماضية، وكل طرف يرمي بالمسؤولية عن فشل نظام التأمين الصحي على الطرف الآخر، حتى بات العامل يدور في حلقة مفرغة وضاع حقه في الحصول على علاج مجاني.

مشكلة التهرب

الأزمة وتداعياتها أيضاً، كان لها الدور الكبير في تهرب الكثير من المؤسسات الصحية، من التعامل مع شركات التأمين، نتيجة لعدة عوامل، منها فمن جهة ارتفاع تكاليف الاستشفاء بمراحله كافة «الطبيب، المشافي، الأدوية،

من أول السطر

■ محرر الشؤون العمالية

التسمم من المرض المهني

المرض المهني، ككل مرض، تكثر الإصابة به بين العمال في مهنة أو مجموعة من المهن، دون غيرهم، وكل حالة تسمم تنشأ من مادة تستخدم في مهنة، أو مجموعة مهن، المرض الذي يصيب العامل بسبب عمله المستمر لفترة من الزمن، قد تطول أو تقصر، يتعرض خلالها للعديد من المواد المختلفة، تسبب له تسمماً أو مرض مزمناً رغم اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة

أسباب المرض المهني : تعود إلى عوامل ثلاثة أساسية 1 - طبيعية: وهي التي تتواجد في بيئة العمل، وتؤثر على العامل بسبب خواصها ومنها الضجيج - الإضاءة - الحرارة - الرطوبة الكهرباء - والإشعاعات المؤينة 2- كيميائية : المواد التي تؤثر على أجهزة الجسم المختلفة وتنتشر في بيئة العمل، كالغازات والأبخرة، وأدخنة، ومعادن وأتربة ...الخ. 3- حيوية: وهي الإصابة بالمكروبات والفطريات المختلفة. أما وسائل الوقاية من الأمراض المهنية فهي تنقسم إلى: 1- هندسية: وهي تتضمن العديد من الإجراءات الفنية التي توصل إلى الحد الأدنى من المخاطر، أو إزالتها، ومنها الإبعاد والعزل وإغلاق العمليات الصناعية الخطرة ومنع الدخول إليها، إلا لفترات محددة تحت الرقابة الترطيب وتنظيف مكان العمل بشكل مستمر. 2- طبية: وتتضمن الفحوص الطبية المختلفة، وأهمها: الفحوص الدورية، ووسائل الوقاية الشخصية وهي تعتبر خط الدفاع الأخير في حماية العامل من مخاطر المهنة التي يزاؤها، وسوف نتعرف على الأمراض المهنية وسبل الوقاية منها خلال حلقات متتالية .

التسمم بالمعادن: تأثير المعادن وأملحها المختلفة على جسم الإنسان يختلف حسب نوع المعدن، وخواصه الكيماوية، ودرجة ذوبانه بالماء ونشاطه، وكذلك كمية في الهواء إن كان أدخنة أو أبخرة وأتربة، وحجم جسيماته. ومقدار الجهد الذي يبذله العامل أثناء أدائه للعمل. تدخل المعادن وأملحها إلى الجسم بالطرق التالية - التنفس، حيث العواقل التي يقل حجمها عن 5 ميكرون تبقى في الهواء بارتفاع جهاز التنفس - الجلد تنجس المواد المترسبة على الجلد مع التعرق أو الرطوبة المغلفة للجلد وتنتشر إلى خلايا الجلد- الفم بسبب تلوث الأيدي بالمعادن أو وجود وحفظ الأطعمة في أماكن العمل، أو تناولها بداخلها. الإصابة بالتسمم بالمنغنيزيوم ويتعرض له العمال الذين يعملون في كثير من الصناعات وأهمها :صناعة الدهانات والأصباغ والبطاريات وصناعة الزجاج والمبيدات الحشرية والكبريت وصناعة التعدين والصهر واللحام للمعادن التي تحتوي على المنغنيزيوم . حيث يؤثر المنغنيز على الجهاز العصبي المركزي والجهاز الهضمي .

يترسب في النواة الحركية في قاعدة المخ مما يؤدي إلى الاسترخاء والبلادة إضافة حب النوم والعزلة والإنطواء والاضطراب في التفكير في هذه المرحلة يمكن للصاب الشفاء إذا تم إبعاده عن مصدر التعرض للإصابة وفي المرحلة الثانية تتميز بظهور الرعشة باليدين وتقلصات مؤلمة لعضلات الساقين وتخشب الوجه وفقدان التوازن وزيادة الحركات اللاإرادية باليدين حيث لا يتأثر تقدم المرض في هذه المرحلة بأي نوع من أنواع الأدوية أو حتى إبعاده عن مصدر الخطر .

عرفات: معركة حلب تفتح الباب للحل السياسي في البلاد



■ قاسيون

أجرت إذاعة «ميلودي FM» السورية حواراً صحفياً يوم 2016/12/12، استضافت فيه أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، علاء عرفات، وتطرق الحوار إلى مسائل عدة، أبرزها الوضع المستجد في مدينة حلب، وأفاق الحل السياسي المنتظر للأزمة السورية.

حول الأخبار القادمة من حلب، والكلام عن أن 95% من مدينة حلب اليوم باتت تحت سيطرة الجيش السوري، وما يعنيه ذلك في هذا الوقت، وكيف يجري تصريف هذا الحدث سياسياً، أشار عرفات: أنه علينا أولاً أن ننتبه إلى أن معركة حلب هي معركة هامة أساسية لها تأثير ملموس على تظهير ميزان القوى، سواء الداخلي في سورية، أو بالمعنى الإقليمي والدولي. فمعركة حلب بهذا الشكل أو ذلك، قد أصبحت منتهية، فسواء عقد اتفاق لإخراج المسلحين أم لم يعقد، فالمعركة منتهية، هذا أولاً.

أما ثانياً: فنحن نقراً موضوع حلب على أنه أحد أهم المؤشرات على استعادة سيادة الدولة السورية، واستعادة سيادة الدولة السورية في مكان مهم مثل حلب، هو مؤشر مهم جداً، يفتح الباب لاستعادة سيادة الدولة السورية على كل الأراضي السورية.

وفي المقام الثالث: فإن انتهاء معركة حلب بهذا الشكل، يفتح الباب أمام الحل العام، وأقصد الحل السياسي، لماذا أقول هذا؟ لأن تعطيلات الحل السياسي التي جرت في «جنيف» الأخير، كانت تركز بشكل كبير إلى الصدامات في حلب، فالمكون السياسي المسمى بـ «الهيئة العليا للمفاوضات» قد حرد مرتين بسبب معركة حلب، واليوم لم يعد هذا العنصر موجوداً، وفي الوقت نفسه، فإن ذلك هو تغير ملموس بميزان القوى، وهذا يعني أن

الذي خسر اليوم، هو غير ذلك الجسم الذي كان مسيطراً على جزء مهم منها، واستثمر ذلك في ممانعته للذهاب إلى الحل السياسي، وبالتالي، فإن هذه الممانعة هي أضعف اليوم. أما الجانب الرابع، فهو: أن معركة حلب هي مؤشر هام لطالما ارتبط بموضوع التدخل التركي في الأراضي السورية، ولا بد من القول: إن هذا التدخل التركي، ومنذ محاولة الانقلاب

وخرجت، وبالتالي، فإن هذا مؤشر على أن حجم التدخل التركي في سورية، هو في حالة تناقص، وبالتالي، نستطيع أن نقول: أن التدخل الخارجي عموماً قد انخفض مستواه بمقدار معين، وإن كنا لا نستطيع أن نقول أنه انخفض نهائياً، ولا أنه لم يعد موجوداً كلياً، لكن يمكننا القول: أن مستوى التدخل الخارجي عبر الجانب التركي انخفض دوره، وكان تأثيره في معركة حلب واضحاً.

العسكري الفاشل التي حصلت فيها، قد تغيرت طبيعته وتغيرت حدوده. وفي الحديث عن الدور التركي، أكد عرفات: هنا أريد أن أشير إلى شيء مهم، وهو أن بعض المجموعات المسلحة التي تدين بالولاء لتركيا، قد انسحبت عملياً من معركة حلب، ولم تقاتل، وفي هذا الصدد، يبدو أنه كانت هناك تعليمات تركية، نتج عنها: أن التنظيمات وأشباهها سحبت قواها

حلب.. بطاقة حمراء للاعب الأمريكي!



على أن يجري أثناء هذا الأسبوع الفصل بين «المعتدلين» والإرهابيين»، وعلى أن تبدأ بعده عمليات عسكرية منسقة بين روسيا وأمريكا، ضد الإرهاب الفاشي في حلب «بما فيها القوى «المعتدلة» إذا رفضت الانفصال»، على أن تكون سماء حلب حصرياً للطيران الروسي والأميركي.

رغم احترام الجيش السوري وحلفائه، لبنود الاتفاق، وتنفيذ التزاماتهم، فإن المسلحين «المعتدلين» رفضوا الاتفاق، ولم يطبّقوا الشق الخاص بهم، تحديداً فيما يخص الانفصال عن جبهة النصرة بل كان رد البعض منهم، هو: البدء بمباحثات اندماج مع النصرة.

في اليوم الخامس للهدنة، قامت أمريكا بالاعتداء على الجيش السوري، في موقع استراتيجي، نواحي مدينة دير الزور المحاصرة من قبل داعش، مع سكانها البالغ تعدادهم 200 ألف، مما أدى لسقوط أكثر من 100 جندي سوري، بالإضافة لتقدم داعش. في اليوم السادس، تم استهداف قافلة مساعدات إنسانية، كانت في طريقها إلى شرق حلب، تبعها اتهام أمريكي لروسيا بالمسؤولية عنه، واشترط أن تصبح سماء حلب حصرياً للطيران الأمريكي فقط من أجل استمرار العمل باتفاق الـ 9 من أيلول. هذا الشرط صيغ ليرفض، وهو ما حدث، وانسحبت أمريكا من الاتفاق وأعلنت إيقاف المحادثات الثنائية كلها مع روسيا، وبدء البحث عن حل «بديل» عن الحل السياسي. في السادس من تشرين الأول، يعلن المبعوث الدولي دي مستورا عن مبادرة تتضمن، خروج مقاتلي النصرة إلى مدينة إدلب بهدف

تنتشر قاسيون فيما يلي، قسماً من الحوار الذي أجرته صحيفة المبادرة الشيوعية الفرنسية، مع الرفيق سلام الشريف، عضو المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية، في نهاية شهر تشرين الأول الماضي يتعلق بتطور المواقف الدولية، من تطبيع الأوضاع في حلب، و تنفيذ الاتفاقات الدولية، والحوار منشور بنصه الكامل على موقع قاسيون الإلكتروني.. «بداية، يجب التذكير بأن حلب هي المدينة الثانية في سورية وعاصمتها الاقتصادية، بالتالي، انتصار الإرهاب الفاشي فيها يعادل تقسيم سورية، الأمر الذي يفسر مواقف الساعين لتقسيم سورية ورفضهم خروج المجموعات الفاشية الجديدة، وسعيهم لحمايتهم بالوسائل المتاحة كلها.

استثنى اتفاق شباط 2016 لوقف إطلاق النار، المجموعات المصنفة «إرهابية» من قبل مجلس الأمن، أي داعش والنصرة. بالواقع، المجموعات المصنفة «معتدلة» من قبل أمريكا، تقاتل جنباً إلى جنب مع النصرة، على الجبهات نفسها، وبالحنادق نفسها، تحت قيادة عامة مشتركة. الولايات المتحدة اعترفت بذلك ووعدت بالعمل على فصل «المعتدلين» عن الإرهابيين منذ آذار 2016، إلا أن ذلك لم يحدث أبداً. لا بل كلما استهدفت القوات الروسية والسورية النصرة وحلفاءها، تم اتهام البلدين بتخريب الهدنة من قبل الغرب. وقعت روسيا والولايات المتحدة اتفاقاً مهماً جداً في الـ 9 من أيلول بعد مفاوضات ماراثونية، حيث جرى الاتفاق على هدنة لمدة أسبوع في حلب، ابتداءً من 12 أيلول،

اعتبرت الأوضاع في مدينة حلب، عقدة القضية السورية، منذ ما يقارب العام، حيث كانت هذه المدينة عنواناً للتجاذب الدولي، والإقليمي، والداخلي، لدرجة نزعت ورقة التوت عن القوى الفاعلة كلها في الأزمة السورية، وأضعفت نفوذ العديد من اللاعبين في المشهد السوري، وكشفت بالملموس، عن مدى جديتهم من عدمه، في حل الأزمة السورية، وتنفيذ الاتفاقات الدولية..

أمريكا تدعم الإرهابيين وتعمل على حمايتهم من كل مواجهة جديّة لهم. إن ما أعلنه وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في 2012 بأن «النصرة تقوم بعمل جيد»، يتم التأكيد عليه يوماً من قبل المعارضة السورية المعترف بها من قبل الغرب كـ «الممثل الشرعي والوحيد للشعب السوري»، إن «الائتلاف الوطني السوري» يدافع بشكل علني عن النصرة، ويرفض تصنيفها كمنظمة إرهابية. نحن في حزب الإرادة الشعبية، نعتبر داعش والنصرة والمجموعات المتعاونة معها، كقوى فاشية جديدة تم تصميمها، واستخدامها وتوظيفها من قبل الأوساط الأكثر رجعية، من قبل رأس المال المالي الدولي، تماماً كما فعلوا مع النازية في ثلاثينيات القرن المنصرم، في حين ترفض فيه هذه الأوساط التسليم بالتهاوي المتسارع للهيمنة الأمريكية، كمرکز امبراطوري لهم، تهاو على صعيد العالم، وفي منطقتنا.

تجنب دمار حلب. وافقت روسيا على المبادرة، أما المعارضة المرتبطة بالغرب فقد طالبت باستقالة دي مستورا. في الثامن من الشهر نفسه، تواجه مشروعا أميناً في مجلس الأمن، الأول فرنسي: يطالب بوقف إطلاق النار من قبل النظام لكنه لا يتناول عقدة المسألة والتي هي فصل «المعتدلين» عن الإرهابيين. المشروع الثاني الروسي: طالب بوقف إطلاق النار، وبتطبيق الاتفاق الروسي الأمريكي بخصوص فصل «المعتدلين»، كما طالب بتطبيق مبادرة دي مستورا. لم يتم تمرير أي مشروعين. في الـ 18 من تشرين الأول، أعلنت روسيا ومعها الجيش السوري عن هدنة من جانب واحد، لمدة خمسة أيام، مع دعوة المسلحين للخروج، إلا أن القوى المسلحة لم تخرج، ومنعت خروج المدنيين. ولم تستأنف الضربات الجوية الروسية على حلب حتى الآن. بالمحصلة، إن ما يحدث في حلب يوضح بأن

د. جميل: الانتصار النهائي يتحقق بالحل السياسي



مستعدون، كما كنا دائماً، ولكن بالتأكيد ليس من أجل مفاوضات لا نهائية» وأضاف د. جميل «ما تزال قوى الإرهاب تسيطر على الشمال الغربي، ودير الزور والرقعة، ويسود التوتر أيضاً بعض المناطق من ريف دمشق، ولا يمكن تحقيق الانتصار النهائي، دون الحل السياسي، أي توحيد السوريين أينما كانت مواقعهم»

لدى المعارضة والنظام، بأنه من الممكن إنهاء الأزمة من خلال الحرب» وأكد على أهمية ما جرى في حلب، بعد هزيمة «جبهة النصرة» وحلفائها بالقول «لقد تم فتح الطريق أمام العملية السياسية مجدداً» وأوضح في هذا السياق: «يجب الانتقال إلى منظومة إحداثيات أخرى، وإذا كان النظام مستعداً منذ الغد للذهاب إلى جنيف، فنحن كمعارضة وطنية أيضاً

أدلى د. قذري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، ونائب رئيس مجلس الوزراء السوري سابقاً، يوم الخميس 12/15/2016 بتصريح لصحيفة «فيدومستي» الروسية، حول تطور الأوضاع في حلب ونتائجها، قائلاً: «بعد هذا العدد الكبير من الضحايا، والدمار على مدى سنوات الأزمة، لا يمكن الحديث عن منتصرين، ويجب ألا تستمر الأوهام

بيان حزب الإرادة الشعبية حول حلب



حزب الإرادة الشعبية

إن بدء تنفيذ الاتفاق المتعلق بانسحاب ما تبقى من المسلحين من شرق مدينة حلب، وهزيمة جبهة النصرة وشبهاتها من قوى الإرهاب هناك، يشكل انعطافاً كبيراً في مسار الأزمة السورية، وانتصاراً للسوريين جميعاً، باعتباره يفتح الباب واسعاً على الحل السياسي، بعد أن فقدت قوى الحرب أحد أهم أدواتها المستخدمة في إيقاف محادثات جنيف، وإعاقة هذا الحل.

ومن هنا فإن هذا المنجز، يجب أن يوظف باتجاه الانتصار النهائي والحقيقي للسوريين جميعاً، خارج الانقسام الوهمي «موالاة - معارضة» أي إحياء خيار الحل السياسي، وهذا ما يفرض على الوطنيين السوريين في مواقعهم كلها، الضغط من أجل الإسراع بالعودة إلى طاولة المفاوضات، على أساس القرارات الدولية، وخصوصاً القرار 2254، وتوحيد بنادق السوريين ضد الإرهاب، وإيقاف الكارثة الإنسانية، والبدء بعملية التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

إن نتائج معركة حلب ليست مجرد حدث سوري، بل هي بالإضافة إلى ذلك، بداية إضعاف متسارع للنفوذ الأمريكي في الأزمة السورية، وخطوة أخرى على طريق تثبيت التوازن الدولي الجديد، بكل معانيه ودلالاته وأبعاده الدولية والإقليمية.

رئاسة حزب الإرادة الشعبية

دمشق

2016/12/15

تدمير وتأكيد المؤكد!



مشروع يتقدم على المستوى الدولي بالملفات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ومشروع يتراجع بالمعنى الاستراتيجي، وإن استطاع أن يحدث خرقاً جزيئياً هنا أو هناك.

العام في سورية، وخصوصاً بعد أن أشرفت معركة استعادة حلب على الانتهاء، بما تعنيه من مكانة اقتصادية وسياسية وجغرافية في الدولة السورية، وبما تمثله من ساحة صراع بين مشروعين دوليين:

مرة أخرى، وبهذا الشكل المفوض، يعني بأنها في مأزق، وبأنها فقدت أدواتها الأخرى، بما فيها قدرة حلفائها الإقليميين في تركيا والسعودية على التحكم بالميدان السوري.

«إن الحرب على الإرهاب» بمنطق الإدارة الأمريكية الحالية، يعني توظيف العملية لخلط الأوراق، واستنزاف الخصوم، وابتزازهم.

من أحد أهم دروس تطور الأوضاع في تدمر، بعد العودة المؤقتة لداعش، ضرورة الإسراع في البدء بالحل السياسي للأزمة السورية بكل مفرداته، على أساس القرارات الدولية ذات الصلة، وخصوصاً القرار 2254، باعتباره بوابة تغيير التوازنات المحلية القلقة، باتجاه توحيد بنادق السوريين ضد الإرهاب، وكونه يؤمن إمكانية القضاء عليه نهائياً، بالتكامل مع دعم حلفاء سورية، ويفتح الطريق على التغيير الوطني الديمقراطي الجذري المطلوب.

«إن احتلال مدينة تدمر مجدداً من قبل داعش، لا يغير من حقيقة تراجع دوره، ودور أشباهه من الجماعات الإرهابية، وانكفائهم على المستوى

تؤكد التقارير الإخبارية، إلى أن تجميع بقايا داعش، واحتلال تدمر مجدداً، ما كان له أن يتم لولا التسهيلات الأمريكية، حيث تم فسح المجال أمام الدواعش، للانسحاب المنظم من العراق باتجاه سورية، وبالتوازي مع ذلك، التباطؤ المقصود في معركة الرقة، وترك ممرات للإرهابيين للتوجه نحو تدمر، ناهيك عن استمرار الرفض الأمريكي منذ البداية، للتنسيق مع الجانب الروسي في الحرب على الإرهاب.

كفاح سعيد

إن محاولة إعادة «داعش» أمريكياً بهذا الزخم إلى الميدان السوري، يؤكد جملة حقائق:

«الإفلاس السياسي، والأخلاقي، للإدارة الأمريكية، بدلالة لجوئها إلى داعش - بكل ما تعنيه - لتحقيق أهدافها في الميدان السوري، بعد أن تكاد تخسر «حلب» الورقة التي تلعب بها، للتأثير في مجريات الأزمة السورية.

«إن لجوء واشنطن، إلى فزاعة داعش

جميل: مخطئ من يعتقد بإمكانية دفن «2254» بعد معركة حلب



عقد د. قديري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية إلى مفاوضات جنيف، مؤتمراً صحفياً قبل ظهر يوم الجمعة 16 كانون الأول 2016، في مقر وكالة «روسيا سيغودنيا» في موسكو، تناول أفاق التسوية السلمية للأزمة السورية، وسط التطورات السياسية والميدانية الحاصلة على الأرض السورية.

■ قاسيون

استهل جميل كلامه بالحديث عن الوضع الجاري في مدينة حلب، معتبراً أن ما جرى فيها هو شيء هام، يجب وضعه بإطاره الصحيح، إذ أن «ما جرى هو مجرد خطوة باتجاه حل الأزمة السورية. أي أن الانعطاف الكبير المنشود لم يبدأ ولكننا بدأنا بالاقتراب منه».

الحل السياسي:

سلاح دمار شامل ضد الإرهاب..!

وحول الارتباط بين ما جرى في حلب والمخططات التقسيمية الغربية، أكد جميل: «تعرفون كلكم أن مدينة حلب لها أهمية استراتيجية، فهي بالمعنى الاقتصادي-السياسي المدينة الثانية في سورية، وبالمعنى الجغرافي-السياسي كان يبني عليها آمال كبيرة من قبل الذين وضعوا مخططات لتقسيم سورية، لذلك فإن ما جرى في حلب، قد أبعده خطر التقسيم، بعده كثيراً، ولا أقول أنه أنهاء، لأن القائمين عليه ما زال لديهم بدائل وخيارات أخرى أضعف وأقل أهمية سيحاولون استخدامها».

وشدد جميل على أن ما جرى بحلب، يؤكد حقيقة أن الصراع، بشكله العسكري، لا يمكن أن يستمر إلى الأبد، وهو إن جرى في هذه المنطقة أو تلك، فآثاره محدودة، مؤقتة، وجزئية، أي أن الخيار العسكري فقط لا يمكن أن يكون الحل الشامل للأزمة السورية، ف«الخيارات العسكرية أحياناً-مرحلياً وجزئياً وعلى مساحات محددة- ضرورية لحل أمور يفرضها التطور، ولكنها لا يمكن أن تحل، من أجل مكافحة الإرهاب، مكان السلاح الأساسي الذي تكلمنا عنه سابقاً في مكافحة الإرهاب، سلاح التدمير الشامل الضروري لمكافحة الإرهاب وهو الحل السياسي».

أوروبا والجلوس في المنزل

وعن حالة التخبط الغربي، شرح جميل: «عندما نرى اليوم في الإعلام الغربي، هذه الهستيريا غير المعقولة، وغير المسبوقة، ضد روسيا، يجب أن نفهم أن القضية ليست متعلقة ببقعة صغيرة نسبياً اسمها شرق حلب، هي عبارة عن بضعة عشرات من الكيلومترات المربعة بنهاية المطاف، فالقضية بالنسبة ل«المهسترين» هي، أولاً: أن كل مخططاتهم، التي عملوا عليها لعشرات السنين، من أجل إطالة عمر أنظمتهم ومنظومتهم العالمية، قد أصيبت بضربة أليمة جداً تهدد أسس هذه الأنظمة كلها، وليس المخططات فقط، لذلك، فإن هولاند، وميركل، والإدارة الأمريكية الحالية وبريطانيا يعون تماماً ما يعملون، وهو ليس رد فعل اعتباطي، بل تعبير عن حالة من العجز، في ظل استعصاء مخططهم الكوني الذي عملوا عليه طويلاً، ولهم وخوفهم من ارتدادات هذا الاستعصاء عليهم أنفسهم.. إن شاء الله، سنتلقى نحن وإياكم بعد ستة أشهر، وسترون أن كل هؤلاء الذين يحكمون البلدان الأساسية لأوروبا الغربية قد جلسوا في بيوتهم ورحلوا، وشعوبهم هي من سترحلهم».

محاربة الإرهاب عملية سياسية أولاً

في سياق الحديث عن الإرهاب، أكد جميل أن «محاربة الإرهاب ليست عملية عسكرية فقط، فمحاربته هي عملية سياسية وليست عسكرية، والعملية السياسية ضرورية في سورية، من أجل استكمال مكافحة الإرهاب، بعد أن زال خطر المميت، الداهم، ولكن المهمة تبقى بوجوب استئصاله، لأنه إذا لم يستأصل فسيعيد إنتاج نفسه، وسيهجم من جديد بأشكال مختلفة، وهنا، نحن بحاجة لسياسات اقتصادية-اجتماعية تؤسس لهزيمة الإرهاب، على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل» وتابع جميل: «أنا لا أوافق على أن الحل السياسي يجب أن يبسط فهمه بطاولة جنيف،

ومعارضة ونظام، واتفق على توزيع المقاعد في الحكومة القادمة، الموضوع أعقد وأعمق من ذلك بكثير. الحل السياسي هدفه تغيير الاصطفافات الموجودة حالياً بين السوريين، أي تغيير الاصطفافات السياسية، وتغيير التحالفات، وتغيير التوازنات، ما يهدف في نهاية المطاف إلى توحيد بنادق السوريين ضد الإرهابيين، القادمين من الخارج، أو الموجودين في الداخل، هذا هو المطلوب من قبل الحل السياسي، والباقي تفاصيل».

لجولة جديّة ونهائية من «جنيف»

وعن العملية السياسية السورية، أكد جميل: «حينما نتكلم عن الإرهاب، نقصد أن نقول: أن العملية السياسية التي أسّس لها القرار 2254، و فقط 2254 بكل ما يعنيه، يجب أن تبدأ، ولا يوجد حل آخر، ف2254 يعني اتفاق السوريين على المرحلة الانتقالية، وبدء التعديلات الدستورية، وانتخابات مبكرة. هذه هي العملية السياسية، ولا يوجد غيرها، لا أحد يجب أن يتوهم ويظن أنه من الممكن أن يخترع عملية ثانية. فالبعض خلال معركة حلب ظن أنه قبر 2254، وهرب من جنيف، لكن اليوم هذا الاستحقاق يضع نفسه على الطاولة بكل معنى الكلمة، وبشكل جدي، والكل بدأ يدعو إلى جنيف، بوصفه عملية سياسية يجب أن تستعاد، ونريد أن تكون هذه الجولة جديّة ونهائية».

نستطيع إعادة إعمار بفترة قصيرة

حول مسألة إعادة إعمار سورية بعد الحرب، شدد جميل على أن «سورية بحاجة إلى مئات المليارات لإعادة إعمارها، الرقم الحقيقي لا يمكن أن تخيلوه، ولكن كإقتصادي يمكنني أن أغامر وأقول أن الرقم المطلوب حتى تعود سورية لـ2011، بعد الخسائر المباشرة فقط، يتطلب الأمر ليس أقل من 300 مليار دولار، فيما يتطلب البناء اللاحق الحجم ذاته،

نستطيع بناء سورية بفترة قصيرة، ولدينا تجربة ناجحة تاريخياً، وهي تجربة الاتحاد السوفيتي بعد الحرب».

وبصدد الحديث عن مصادر تمويل إعادة الإعمار، قال جميل: «المشكلة في الغرب، هي في كيفية نظرهم لإعادة إعمار سورية، هم الذين هدموها، وهم من يسيل لعابهم اليوم على إعادة إعمارها، وكان لدينا عقدة نقص تجاه استثماراتهم. القضية التي يجب أن تحلها المفاوضات السياسية- بوجود الأمم المتحدة- هي قضية التعويضات التي يجب أن تدفع لسورية من الذين ساهموا بتدميرها بشكل مباشر، أو غير مباشر، ويجب أن توضع هذه التعويضات في صندوق سيادي سوري، ويقرر السوريون كيفية استخدامه».

قريباً ستعلن نتائج المشاورات بين المعارضة

أما عن تفاصيل المفاوضات السورية، أكد جميل أن «صيغة وفد للنظام و3 وفود للمعارضة هي غير مقبولة، بل وتخريب للعملية السياسية. حتى نؤمن سير العملية السياسية، يلزمنا وفد حكومة ووحد معارضة. اليوم، لا أخفي عليكم، هناك مشاورات بين أطراف عديدة من المعارضة، ستأتي نتائجها خلال الفترة القادمة، والهدف هو تشكيل وفد واحد، وهذا ممكن. فنحن رغم خلافاتنا مع وفود من المعارضة الخارجية، لا نريد إقصاء أحد، ولن نعاملهم بالمثل، ونصر على وجود الجميع». وتابع جميل: «المعارضة الوطنية الحقيقية والتاريخية للنظام، والتي لم يصنعها أحد، تتجمع حولها اليوم أطراف عديدة، بينما المعارضة الخارجية قد تخلى عنها داعموها مادياً وسياسياً. نطلب من جميع السوريين أن يعيدوا النظر بمواقفهم وأرائهم، ونحن مستعدون لوحد المعارضة الجامع بشكل عادل، دون إقصاء لأحد، وقريباً ستعلن نتائج المشاورات الجارية، بين أطراف المعارضة السورية».

بعد استنفاد التجار بمأساتهم.. «اللاجئون السوريون» غيبوا!



تعب اللاجئون السوريون واجهوا، وخاصة من يقيم منهم بالمخيمات الحدودية، قبل فصل الشتاء وهم يحاولون ترميم ما لا يمكن ترميمه في الخيام التي يسكنونها، ليذهب تعبهم وجهدهم أدراج الرياح مع أول عاصفة شتوية.

غرقت المئات من الخيام في المياه بهذه المخيمات دون استثناء، كما اقتلعت الرياح الكثير منها، وتحولت أراضي المخيمات إلى مستنقعات موحلة، يصعب التنقل فيها، وأصبحت إزالة الثلوج عن الخيام، وتجفيف مياه الأمطار المتسربة إلى داخلها الشغل الشاغل للمقيمين بهذه المخيمات طيلة موسم الأمطار والبرد، كما اعتادوا على ذلك في مواسم سابقة، وعند العجز يضطر المشردون ضمن المخيمات بنتيجة هذا الواقع المأساوي لإمضاء ليالهم في ضيافة البعض ممن لم تقتل خيمته بعد.

الزعتري - أطمه - الركبان - سليمان شاه - عرسال - وغيرها الكثير، هذه المخيمات وساكنيها من اللاجئين، أصبحت منسية ومغيبية عن الإعلام، وعن ادعى بأنه من المهتمين بواقعها الإنساني المأساوي، على المستويات كافة، بعد أن كانت محط الأنظار والمتابعة في معترك البازارات السياسية، المحلية والإقليمية والدولية، دون أن يعكس ذلك على اللاجئين بشيء، باستثناء المزيد من سوء الحال والخدمات والاستغلال والتعامل المزري من قبل القائمين عليها.

المعاناة تؤودهم

لا تختلف المخيمات عن بعضها، بما في ذلك التي بالداخل، بالنسبة للواقع المأساوي، الذي يفرض قساوته على ساكنيها من اللاجئين، وخاصة في فصل الشتاء، بظل عدم توفر إمكانيات مواجهته، باستثناء الجهود الفردية والخاصة التي تعمل على إعادة تدعيم الأعمدة الخشبية المتصدعة للخيام، أو سد الثغرات والتشققات فيها والتي تنفذ منها الرياح، فقد أصبحت أقمشتها بالية ومتفسخة مع مرور السنين، وتبدل الظروف الجوية عليها، مع اليأس من تأمين مصدر دء دائم، بسبب ارتفاع أسعار المدافئ والوقود والحطب وغيرها من وسائل التدفئة المستدامة، بما فيها الكهربائية لعدم توافر الكهرباء بهذه المخيمات إلا ما ندر.

ومع واقع نقص الغذاء وتدني الخدمات الصحية من كادر وتجهيزات وأدوية، تصبح انعكاسات الشتاء والبرد كارثية، وخاصة بالنسبة للأطفال وكبار السن، بسبب انتشار أمراض الشتاء من رشح وسعال وانفلونزا والتهابات رئوية وغيرها من الأمراض التي تضع هؤلاء على عتبة الموت المحتم، بالإضافة إلى عوامل النظافة التي تفتقر إليها هذه المخيمات، وخاصة على مستوى الحمامات الجماعية، وما يمكن أن يسببه ذلك من انتشار للعوى ببعض الأمراض أيضاً.

شتاءات موحلة وعجز

مع بداية موسم الرياح والأمطار والثلوج،

مصادر تدفئة غير صحية

شتاءات متتالية مؤلمة تمر على السوريين في هذه الخيام وهم يقارعون الموت المتربص بهم، وبظل عدم توفر مصادر التدفئة المناسبة من مدافئ ووقود وغيرها، حتى الحرامات والأغطية أصبحت بالية وغير قادرة على ردع البرد، فقد لجأ الكثير منهم إلى حرق ما توفر لهم من أخشاب والبسة بالية وأكياس بلاستيكية وقمامة وغيرها من المواد القابلة للاحتراق من أجل الحصول على جرعة دء تقيهم سموم البرد، رغم علمهم بأخطار حرق هذه المواد على صحتهم وصحة أفراد أسرهم، ولكن لا حول ولا قوة، فهم بالنتيجة يتعاملون مع ما تيسر لهم من إمكانيات محدودة أولاً وأخراً.

حضور وتغيب منفعي مسيس

مئات الآلاف من اللاجئين الموزعين على هذه المخيمات يتم تغيب كارتهم الإنسانية عن وسائل الإعلام رويداً رويداً، بعد أن استنفذت القوى السياسية الفاعلة، محلياً وإقليمياً ودولياً، إمكانيات الاستفادة منهم ومن مأساتهم، شداً ونبذاً فيما بينها على حساب معاناة هؤلاء وحياتهم، من أجل تحصيل مكسب سياسي هنا أو مكسب تمويلي مادي هناك، حتى وصل الأمر إلى منع إدخال المساعدات الإنسانية إلى بعضها، أو التضييق عليها، بغايات منغية، سياسية وأمنية عسكرية وتمويلية، دونما أي ذكر لذلك

عبر وسائل الإعلام الموجهة والممولة، التي تدعي حياديته وإنسانيتها خبثاً ومناورة. فقد مر خبر وفاة طفلين بسبب البرد ونقص الرعاية الطبية في أحد المخيمات على الحدود الأردنية مرور الكرام، كما تم نسيان من توفي في الأعوام السابقة في مخيمات أخرى للسبب نفسه، وكان قدر هؤلاء اللاجئين أن يواجهوا الموت مرات ومرات، وبصمت يطويه النسيان، إلا من قبل المفجوعين منهم، كما مر خبر تشرّد مئات العائلات التي أصبحت بلا مأوى بسبب الرياح والأمطار التي اقتلعت خيامهم دونما أية اقتراحات من أجل تحسين واقع هؤلاء أو إعادة تأهيل أكنته إقامتهم، لا من قبل الدول التي تدعي احتضانها لهؤلاء وتأمين مستلزمات بقائهم، ولا من قبل المنظمات الدولية المتباعدة دائماً على شح مواردها مستجدية العطايا التمويلية باسمهم، ولا من قبل الدول التي لطالما زاودت على بعضها بالمواقف المتاجرة بالسوريين وكارتهم الإنسانية.

مجرد أرقام

ما زال، على سبيل المثال، مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، يتحفظاً بالبيان تلو الآخر، متضمناً الأرقام والإحصاءات عن الواقع المأساوي للسوريين، والكارثة الإنسانية التي حلت بهم، وعن واقع الاحتياجات الإنسانية الضرورية لهم، لتغدو بالنتيجة مأساة السوريين المعاشة منذ

سنة أعوام عبارة عن أرقام، جرداء صماء، يتم تداولها في الأروقة الرسمية للدول والمنظمات، أو عبر وسائل الإعلام، لتترجم لاحقاً فيما بين هؤلاء جميعاً، إما معركة لاستجداء التمويل، أو معركة لتحقيق مكاسب سياسية، وحتى عسكرية وأمنية، فيما يبقى السوريون بمعاناتهم اليومية، بتفاصيلها ودقائقها، مع احتياجاتهم الفعلية، بعيدين عن حيز الاهتمام الفعلي والحقيقي، سواء على مستوى تأمين هذه الاحتياجات، أو على مستوى الحلول المتوخاة التي تخرجهم من محتهم وكارتهم بشكل نهائي.

إنهاء الحرب الكارثية

معاناة اللاجئين من الشتاء وقسوة البرد، كما غيرها من أوجه المعاناة الأخرى، ليست وليدة اليوم ولا هذا الموسم الشتوي، ومع ذلك يستمر التباكي والعيول من قبل المزاودين، من مستثمري الأزمات والكوارث باسم هؤلاء، وكان هذا الواقع الكارثي مفاجئاً لهم، ولسان حال السوريين المقيمين بهذه المخيمات، بالمقابل، يقول: لا نريد مدافئ أو وقوداً أو أماكن إقامة مؤقتة بديلة أخرى، وجلّ ما نريده، هو: إنهاء هذه الحرب الكارثية التي دفعتنا للتشرّد واللجوء، والمضي بالحل السياسي، كي نعود إلى بيوتنا وقرانا ومدننا لنعيش بكرامة فيها، بعيداً عن الإذلال كله الذي يكبله لنا في كل يوم، دولاً ومنظمات وجمعيات وتنظيمات وفصائل مسلحة وغيرها.



وعنواناً بارزاً تم التركيز عليه في وسائل الإعلام والمنابر المختلفة، أي قدرة الدولة السورية وحلفائها على النهوض بأعباء هذه المرحلة واستحقاقاتها الموضوعية، وإن من شأن النجاح بها أن يساعد برسم أولي لمسار المرحلة اللاحقة والمرجوة.

شلال أزمات واستنزاف متدفق يتطلب التقاء مؤسسات الدولة مع إرادة الشعب لتكون سداً منيعاً صامداً في مواجهة تلك الأزمات ومنع الإنهيار والخراب. إن التصدي لأعباء الحالة الجديدة القائمة أحد الأمور التي راهن عليها أعداء الشعب السوري

دور المؤسسات في «شرقيها» وتراجعها «غربيها»، مع ضرورة فتح الطرقات ووصل شرايين المدينة، بأقصى سرعة، وتذليل صعوبات التنقل، وتأمين مقومات العودة للمواطنين، والحياة الضرورية بأقصى سرعة، وإيجاد حلول للأزمات المتفاقمة في المدينة بفعل الأزمة «خبز، محروقات، كهرباء، ماء... إلخ» ومحاولة البدء بعملية تأمين مستلزمات انطلاقة العملية الاقتصادية كلها.

رصاص الفساد

ليس الرصاص وحده من قتل السوريين ولا يزال، فالفساد الذي كان مواكباً لعمليات القتل والتخريب الآن، يأتي كحالة نقيضة تماماً للتضحيات الجسام كلها بأشكالها المادية والمعنوية المختلفة، فما يجري من عمليات تعفيش ونهب لأملاك المواطنين لا يخدم عملية التبرير والذرائع، ولكن الأمر يتطلب المحاسبة والمراقبة لإنهائها، فنحن أمام

حلب.. ماذا بعد؟!

■ مراسل قاسيون

حلب نموذجاً

إن ما تختصره حلب، حضارياً وثقافياً، عكس تنوعها الاجتماعي والذي تم استغلاله، غربياً وإقليمياً، كحالة أضداد متناحرة، اليوم يمكن أن تصبح مادة غنية، وقاعدة انطلاق مناسبة، ورافعة للتطور إذا ما تم استثمار هذا التنوع باتجاه التقدم والإبداع، والذي يعتبر أساس الوحدة الوطنية ويظهرها كنموذج مصغر لوحدة شعوب الشرق، وما تمتلكه المدينة من زخم صناعي وزراعي وتجاري الذي يفرضه موقع حلب الجيوسياسي.

ما يتوجب على الدولة، العمل على أساس الضرورات واستثمار خصوصية حلب، ما يجعلها أمام استحقاقات كبيرة تتطلب العمل بوتيرة سريعة وفاعلة، وليست منفعة ومسووفة ومؤجلة، أمام هذا الكم من الركام والدمار، في بناها التحتية، إضافة إلى غياب

أشرقت شمس الخامس عشر من كانون الأول، مع نهاية العام 2016، فكان لدفعها نكهة أخرى لدى الحلبيين، رغم قساوة البرد، جاء صباحهم اليوم، وقد توقف السلاح والدمار ونزيف الدم، ليرسم مسارات جديدة وأمنة، ومتوحدة معاً، وباتجاه مركز المدينة، وترك الحلبيين منتظرين تحت دء الشمس والأمل، فتغص بهم أزقة المدينة، على أمل أن تكون بداية جديدة، وصحوة لدى الجهات المسؤولة للقيام بما يمكن القيام به....

الرقعة كارثة انسانية وأمل



الأجنبية، وتم ترحيل عوائلهم من مدينة الرقعة، كما تفيد العديد من التقارير الإخبارية، أما العناصر غير السورية، فلا تتواجد سوى بالأماكن الرسمية للتنظيم، كما انعدم تواجد عناصر «داعش» في بعض الأرياف نهائياً، ولم يعد يسكن أحد منهم في الريف.

جيل من الأميين

هناك جيل من الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم من 6 إلى 12 سنة، لا يعرفون القراءة والكتابة، فهم أميون بسبب إغلاق المدارس من قبل التنظيم الإرهابي، وهنا يكمن جزء من الكارثة الإنسانية لمدينة ما زالت ضحية للإرهاب، على أمل الخلاص واستعادة الحياة نحو مستقبل أفضل بعد التخلص من داعش وأشباهه.

كون الزراعة تعتبر المورد الأساسي لمعيشة أهلها، وهي إلى ما الت إليه من تراجع وانحسار. وأعلى شيء هي مادة الخبز، حيث وصل سعر كغ الخبز إلى 250/ ل.س، مئتان وخمسون ليرة سورية. سكان المدينة هجروها، وسكنوا الأرياف المحيطة، ولم يبق في المدينة سوى 20% من السكان، بالإضافة إلى اللاجئين من تدمر والسخنة وحمص وحلب، وهم من يشكل النسبة العظمى من سكان المدينة.

«داعش» يلطم أسنانه

بدأ تنظيم «داعش» الإرهابي يفقد السيطرة على المدينة، ويدرك بأنه سيغادرها، حيث انعدم تواجد العناصر

1.400000/ مليون وأربع مائة ألف ليرة.

مصادرة تنظيم «داعش» الإرهابي للكثير من الأراضي، وبيع قسم منها وتأجير الباقي. انخفاض مردود الإنتاج إلى 60% من المحاصيل كافة. المحاصيل الزراعية كانت تصدر سابقاً عن طريق التجار إلى تركيا، أما حالياً فقام «داعش» بتشغيل محالج القطن والمطاحن لحسابه ومصالحته، ويأخذ الاقطن بأسعار بخسة من الفلاحين، ويحلبه ويبيعه لتركيا، مما دفع الفلاحين للزحف عن الزراعة وهجرة الأرض، بالإضافة إلى هجرة معظم الفلاحين إلى خارج القطر طلباً للعيش والأمان.

قلعة اليد العاملة

التوجه نحو زراعة البقوليات، من أجل سد حاجة الفلاح والسكان بأقل مساحة وتكلفة.

ارتفاع سعر المحروقات، وغيرها من الأسباب.

الثروة الحيوانية

المحافظة من حيث الثروة الحيوانية كانت تعتبر الثانية، حيث يتواجد فيها 1.400.000/ رأس من الماشية، وبعد الأزمة التي مرت على البلاد تدهورت الثروة الحيوانية إلى أدنى مستوى لها.

وليس واقع الصناعات والحرف في الرقعة بأحسن حال، حيث هاجر الصانعيون والحرفيون خارج سورية طلباً للعيش.

الواقع المعيشي

بالنسبة للأوضاع المعيشية في الرقعة في أسوأ حال وأتعس وضع، وذلك

■ مراسل قاسيون

كما تميزت محافظة الرقعة بزراعة الأشجار المثمرة، مثل المشمش والإجاص والدراق والتفاح والجوز، وأخذت هذه الزراعات حيزاً هاماً من مساحة الأراضي، التي كانت قبل الأزمة تزرع محاصيل زراعية سنوية.

استفادة قصوى من الأراضي

ومنذ عشرة سنوات بدأت المحافظة بزراعة الزيتون، في الأراضي المستبعدة من الخطة الزراعية، فلم يبق من الأراضي المستبعدة إلا وزرع زيتوناً، وخاصة في الضفة اليسرى لنهر الفرات، والقسم الشمالي والغربي من المحافظة، حيث زرعت مساحات واسعة جداً، إلا أن الأصناف الزيتونية غير محسنة، وكانت معظم حقول الزيتون من الصنف النيبالي الذي يتناسب وطبيعة المنطقة.

تراجع بالإنتاج الزراعي

خلال الأزمة تعرضت الزراعة في محافظة الرقعة للتراجع والانحسار، سيما بعد سيطرة تنظيم «داعش» الإرهابي عليها، حيث تراجعت الزراعة والصناعة بشكل مربع ومخيف وذلك لجملة أسباب، منها:

تدني منسوب البحيرة بسبب «فتح المياه للخلل»، مما جعل قناة «الجر» على الراحة غير قادرة على استرجار كامل المخصصات لمساحة الأراضي والمشاريع الزراعية في المحافظة، وبالتالي خروج قسم كبير من الخطة الزراعية خارج الاستثمار، ولم يبق سوى 30% من المساحات المزروعة.

ارتفاع أسعار الأسمدة، وبالأحرى فقدان مادة الأسمدة الكيماوية، حيث وصل سعر طن السماد الأزوتي إلى

تشتهر محافظة الرقعة بزراعة القطن والشوندر السكري والقمح والذرة الصفراء والشعير والمحاصيل التكتيفية، العلفية منها والغذائية، مثل البيقية والبرسيم والفصة والشعير، والتي هي من أهم الزراعات للثروة الحيوانية، والتي تشكل اكتفاءً ذاتياً لعلف الحيوانات، وخاصة في هذه الفترة، بالإضافة للجبس والفستق العبيد، وأيضاً بزراعة الخضار الباكورية.

سرقة علنية.. والعصابات تتحدى الحكومة



السوق الخارجية. وفي عام 2013 وحده، أعلنت وزارة الداخلية عن سرقة 3000 سيارة عمومي، 200 منها في دمشق فقط، بينما أكد مصدر في وزارة الداخلية لـ «قاسيون» أنه تمت إعادة 800 سيارة لأصحابها خلال 2016، دون أن يفصح عن عدد السيارات المسروقة.

الأكثر انتشاراً هو عصابات السرقة، وخاصة السرقة «بالعنف والقوة تحت تهديد السلاح». وتابع «أغلب دوافع سرقة السيارات هو الدافع المالي»، مشيراً إلى أن العصابات تقوم بتفكيك السيارة المسروقة إلى قطع، ثم بيعها أو تهريبها إلى

الجريمة بأشكالها كلها وخاصة الخطف والسطو وسرقة السيارات، وقال حينها «عملت الوزارة على إحالة مرتكبي هذه الجرائم للقضاء وتمكنت من إعادة السيارات المسروقة لأصحابها»، فأن الحديث عن هذه الظاهرة من قبل الوزير وفي مجلس الشعب، يعني فعلاً أن القضية باتت منتشرة بكثرة.

سرقة بتهديد السلاح

لكن، استمرار عصابات سرقة السيارات بعملها، يشير فعلاً إلى تحدي هؤلاء للحكومة بأكملها، التي لم تستطع حتى اليوم ولو الحد من هذه الظاهرة التي باتت منتشرة ضمن العاصمة دمشق التي تصنف على أنها آمنة. قاضي التحقيق الثالث بدمشق محمد سعيد الكلاس، أكد في حديث لوسائل الإعلام: أنه هناك نوعان من سارقي السيارات بحسب الدعاوى المنظورة، الأول عصابات تتمتع بالسرقة، والثاني: حالات فردية لاستخدام السيارة دون حق، لكن

مشروع دمر مؤخراً حوادث مشابهة.

ماهذه الجراة؟

«الصل التقليدي اندثر، ولا أحد يملك جراة السرقة من حي شعبي نهاراً، سوى شخص قادر على الدفاع عن نفسه»، يشير بذلك أحد سكان الحي إلى بعض الأشخاص الذين حملوا السلاح «وهم ليسوا أهلاً لذلك» على حد تعبيره، ويضيف مفضلاً عدم ذكر اسمه «هل تعتقد أن اللص التقليدي، قادر على السرقة بهذه الجراة، وإخراج المسروقات خارج الحي، أو حتى خارج المحافظة، لكن منطقيين».

وأردف «هناك في مكان ما، يتم تعديل السيارات وتغيير لوحاتها، والتجوال فيها، أو فك قطعها وبيعها لمحلات قطع السيارات، وهذه الأمور كلها تحتاج لجراة، وتنظيم في الوقت ذاته». في تموز الماضي، تحدث وزير الداخلية في مجلس الشعب عن مكافحة

■ حازم عوض

هذه الحادثة ليست الوحيدة في حي ركن الدين الدمشقي، المشهور بأزقته الضيقة، فقد سرقت من «ع-ع» سيارة نوع سابا كانت مركونة كما العادة في الحي، وتعددت السرقات التي يتحدث عنها أهالي الحي يومياً برغبة ودهشة، أحدهم ترك دراجته دقائق أمام الصيدلية، ليعود دون أن يجدها، وآخر فقد كل محتويات سيارته كلها بعد كسر النوافذ، فالباني حكماً قادر على إخراج هذه المسروقات من الحي، وحكماً هو «غير خائف من فعلته» بحسب سكان الحي.

كثرت في الآونة الأخيرة حوادث سرقات السيارات والدراجات النارية، حتى تلك الأنواع الحديثة، التي كانت سابقاً صعبة السرقة، نتيجة إقفالها المحكم، فقد باتت غير عصية على هذه العصابات التي أخذت تتمرس أكثر فأكثر، في ركن الدين وغيرها، فقد شهد

لم يتوقع «لحام الحي» أن تسرق دراجته النارية بهذه السرعة، وهذا الأسلوب وسط حيه الضيق في عشوائيات العاصمة، حيث ركن «أبو عزت» دراجته أمام منزل أهله كعادته كل يوم، ليزورهم بعد العمل، ثم ينطلق بعدها إلى منزله، وبهذه الفترة سرقت الدراجة «بوقاحة» كما يقول.

دار «الكرامة» بدمشق ماذا بقي من اسمها؟



دار الكرامة لرعاية المسنين بدمشق، هي الدار الحكومية الوحيدة فيها، حيث يوجد في المدينة أربعة دور خاصة وتشاركية أخرى للغاية نفسها، بالإضافة إلى الجمعيات التي تهتم برعاية المسنين.

■ عاصي اسماعيل

من النزلاء من الأعمار كلها، وبالاحتياجات المختلفة.

نواقص بكل شيء

افتقار السدار للمختصين من الأطباء والمعالجين النفسيين وغيرهم، هو أمر مزمن منذ سنين، كما هو واقع نقص الميزانية التمويلية السنوية للدار، مما يوقعها بالعجز عن القيام بدورها ومهامها المطلوبة منها بالشكل المناسب، ناهيك عن بعض أوجه الفساد والترحل التي لحقت ببعض أركان العمل فيها، فكيف هو حالها الآن بعد سني الحرب والأزمة، والتقنين الحكومي الرسمي، على مستوى التمويل للخدمات الاجتماعية والصحية كافة وغيرها، بالإضافة إلى النقص والزيغ والتسرب الحاصل بالكادر العاملة في القطاعات كافة، وخاصة الحكومية منها، نتيجة الحرب والتشرد والنزوح واللجوء، وبظل عدم رفق هذه القطاعات بالبدائل المطلوبة مقابل هذا النزف، مع السياسات الحكومية التي تعتمد التقنين بتشغيل العمالة لديها وفي مؤسساتها العامة.

وعلى الرغم من الازدحام السكاني كله بالعاصمة، ومع كل ما أفرزته الحرب والأزمة من تداعيات، كان للمسنين والعجزة النصيب الأوفر منها، إلا أن الحكومة لم تعد إلى إحداث دور أخرى لهذه الشريحة ذات الطبيعة الخاصة، من حيث ضرورة توفير العناية والاهتمام بمطالباتها الحياتية والمعيشية والخدمية والصحية والنفسية.

تقصير حكومي

لم يقتصر الأمر عند ذلك الحد من التقصير، على مستوى الاهتمام الحكومي بهذه الشريحة، بل طال التقصير الدار الوحيدة القائمة نفسها، وعلى المستويات كافة، اعتباراً من نقص التمويل مروراً بنقص الكادر العامل فيها وليس انتهاءً بالخدمات المقدمة عبرها، مع كل الانعكاسات السلبية لذلك كلها، على مستوى نزلاء هذه الدار، من مسنين وعجزة.

ازدحام وتعدد احتياجات

دار الكرامة لم تعد مقتصرة على استقطاب المسنين فقط، بل فيها أطفال وشباب أيضاً، ممن أصيبوا بالإعاقات، العقلية والدماعية والجسدية، حيث لم يكن أمام هؤلاء سوى هذه الدار لتستقبلهم، على الرغم من النواقص كلها على مستوى الرعاية والاهتمام فيها. تستقبل الدار كل من يحمل البطاقة الشخصية، التي تؤكد بأنه من مواليد دمشق، وقد تخطى الخمسين من العمر، دون أن يكون له معيل، وذلك حسب الشروط الموضوعية والمعتمدة حسب إحداثها، ولكن واقع الحال يقول غير ذلك، حيث بات نزلاء الدار يغلب عليهم المعوقين بدرجات الإعاقات المختلفة وبالأعمار المختلفة ومن مختلف المحافظات الأخرى، بغض النظر كان ذلك بفعل الحرب والأزمة، أم لا، حيث باتت تعج الدار بأعداد كبيرة

«القذائف عم تنزل علينا أربع خمس مرات نزلت علينا بتمنى ينقلونا من الدار أو يحسنو وضعنا بالدار ما عاد في عناية».

باسمها، كما بهدفها ودورها وواجبها، فقد أصبحت عبارة عن بناء شديد الازدحام بالنزلاء العاجزين عن رعاية أنفسهم، مع الكثير من الترحل، ونقص الخدمات واللامبالاة، والاستهتار الرسمي بمال هؤلاء ومصيرهم، ولعل مسؤولية ذلك تبدأ اعتباراً من محافظة دمشق مروراً بوزارة الشؤون الاجتماعية، وليس انتهاءً بالحكومة ككل، حيث لم تكن الحرب والأزمة إلا وبالأضافة يدفع ضريبته هؤلاء النزلاء كل يوم، على مستوى الرعاية والاهتمام والخدمات، بظل التذرع بهذه الحرب والأزمة عند كل حديث عن تقاعس وعدم اكتراث بحقوقهم كما بحقوق المواطنين عموماً.

أحد المواطنين، ممن اعتاد على زيارة الدار بين الحين والآخر، في معرض الحديث عن واقع الدار وما آل إليه من ترحل ونقص بالخدمات والرعاية والاهتمام قال: «لبيش المسؤولين ما يبشوفوا الحالة اللي صارت فيها الدار، مو بيجوز تكون نهاية واحد منهم بهي الدار، وبهيك «كرامة» لأن من الأكيد أنو النزلاء ما اختاروها بنفسيهم، وما بيعرف الواحد منهم شو بيصير عليه، بس لو يعتبروا؟!».

مختصر مفيد

إحدى المقيمات المزمّنات بالدار منذ أكثر من 15 عاماً قالت: «كانت الخدمة كثير منيعة والعناية منيعة، وصرنا من قبل الأحداث ما في لا عناية منيعة ولا أطباء يبجو لنا ويهتمو فينا، كان في زوار ما عاد أجو، الممرضات مو مثل أول، من برا شو بدكن شو عايزين! والأطباء ما بيحكو! بيوفتو وبيطلعو من الغرفة بس». مضيفة: «كل شي عم يجي ع الدار ما عم نشوف شي، لا لحمه ولا فواكه، كلو للإدارة». وتابعت قائلة: «حالتنا يرثى لها وكل مالنا لورا، ما في عناية، ما في أطباء سنان ولا غير سنان، ما في خدمات، كان عنا عشرين عامل هلاً ما في إلا تنتين، وكهرا في محولة عمرا عشر سنين خربانة وما عم يصلحولنا ياه، ومنسننى الكهرا كل أربع ساعات لتجينا ساعتين، وشوفاجات ما في». وختمت بالقول: «القذائف عم تنزل علينا، أربع خمس مرات نزلت علينا، بتمنى ينقلونا من الدار، أو يحسنو وضعنا، بالدار ما عاد في عناية».

دار للكرامة بالاسم

واقع الحال يقول: أن دار الكرامة لرعاية المسنين والعجزة بدمشق باتت مشكوك



كما غيره من الأمراض، فالعديد من الأسر، غير قادر على اتباع نظام غذائي يقي من مرض يفترض أن يكون اعتيادياً بمثل هذا الفصل من العام، وأيضاً، العديد منهم غير قادر على زيارة طبيب مختص وبالتالي شراء دواء ملائم، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأدوية الأخير.

وصفة غير مجدية

حتى من استطاع الحصول على وصفة دواء، لم يكن حاله بالأفضل، فأغلب الأدوية الفعالة وخاصة أدوية الالتهاب، مازالت مفقودة من الأسواق، عدا عن أن تأثير الأدوية لم يعد كما هو معتاد، وفقاً للعديد من الصيادلة، نتيجة اختلاف مصدر المادة الفعالة المستوردة، فبدلاً من الوصفة قد يحتاج المريض لوصفتين بعد فشل الأولى، وخاصة إن لم تكن وصفة طبيب مختص، أو قد يحتاج المريض عدداً أكبر

التعبير ساهمت بانتشار هذا النوع من «الكريب» بسرعة كبيرة، أهمها: عدم القدرة على تأمين وسائل التدفئة التقليدية، وسط انقطاع التيار الكهربائي المتكرر، بالتزامن مع منخفضات جوية قوية، إضافة إلى ندرة الغاز المنزلي، وصعوبة تأمين المازوت، أو حتى صعوبة اقتناء مدفأة نتيجة ارتفاع سعرها.

أبسط الوسائل غير متوفرة

إضافة إلى ماسبق، هناك الكثير من الأسر في دمشق وريفها على الأقل، يقطنون في منازل «على العظم» تفتقد أبسط وسائل الدفء كالنوافذ والأبواب المفلقة، عدا عن عدم تشغيل المدافئ في المدارس، إلا لساعات قليلة، إن تم تشغيلها أساساً.

حتى الفقر، وضعف الحال الاقتصادي يساهم أيضاً في انتشار هذا المرض وجعله متعباً ومضنياً،

■ جيفارا الصفي

نوع «قوي» غير مسبوق

صحيح أن وزارة الصحة والمشافي مازالت تنفي وجود حالات إصابة بانفلونزا الخنازير، إلا أن موجة الرشع و«الكريب» هذا العام، باتت مثقلة للبعض، وخاصة مع الأعراض «القوية» التي رافقتها، بحسب وصف البعض، كالتهاب الصدر والسعال القوي والوهن مع الترفع الحروري، حيث أكد أكثر من شخص لـ «قاسيون» أنهم أصيبوا بنوع «قوي» من «الكريب» لم يشهدوا مثله سابقاً.

وأشاروا إلى أنهم استخدموا عدة أنواع من أدوية الالتهاب والرشع والمقويات حتى بدأت حالتهم بالتحسن، موضحين أن «مدة التشافي من هذه المرض كانت أطول من المعتاد». هناك عدة عوامل اجتماعية إن صح

بات مشهد «طواير الدور» على الصيدليات ملفتاً في الفترة الأخيرة، فتكاد الصيدليات لا تخلو من عشرات المرضى يومياً، المصابين بالرشع و«الكريب»، حتى المشافي باتت تستقبل أعداداً كبيرة منهم، في «جانحة» جديدة إن صح التعبير.

تتطور لتصبح ذات رئة ما يشكل خطورة على حياة المريض». وأوضحت البيضة أن «الحالات الواردة للمشفى كبيرة ولكن لا يمكن وضع إحصائية دقيقة، لأن المصابين قد يرجعون قسم الإسعاف، أو العيادات، وبعضهم يتم قبوله في المشفى».

من عبوات الأدوية للحصول على النتيجة المرجوة. مريانا البيضة الأخصائية في الأمراض الصدرية بمشفى المجتهد بدمشق، أكدت أن «عدد حالات الإصابة بالأنفلونزا الواردة لمشفى المجتهد كبير»، مشيرة إلى أن «الإختلاطات التي تنتج عن إصابة جرثومية، قد

قانون التأمين الصحي.. المقدمات الصحيحة أولاً



فتحت رئاسة الحكومة، عبر موقعها الإلكتروني، باب النقاش حول مشروع التأمين الصحي للعاملين في الدولة، من أجل معالجة الثغرات التي تؤثر على هذا المشروع الوطني والاجتماعي.

■ سمير علي

وقد افتتحت باب النقاش المطلوب عبر عرض مجموعة من التساؤلات التي أرتأت أنه لابد من طرحها، وفق المحاور التالية: حول استمرار المشروع بالشكل والالية نفسها - وحول الاستمرار بالنسق الإداري والمؤسساتي نفسه - وحول إدخال المشافي العامة في التأمين الصحي - وحول ارتباط القسط المقطع بتحسين الخدمة - وحول دور النقابات الطبية.

في الشكل

بداية، لابد من الإشارة إلى إيجابية فتح باب النقاش حول الموضوع، من قبل طالب الخدمة خاصة، والأكاديمي والدارس وصاحب القرار، حسب ما تم تبينه على موقع الرئاسة. وفي الوقت نفسه لابد من التنويه إلى الشكل في عرض الموضوع للنقاش العام عبر مجموعة التساؤلات السابقة، التي رأت الحكومة أنه لابد من طرحها، خاصة، مع خاتمة الأمل بالاستفادة من الآراء ووجهات النظر... وفق المحاور والطروحات السابقة، مع عبارة أخيرة «أو أية طروحات أخرى». بالمحصلة كانت المحاور أعلاه توجيهية، باتجاه محدد للنقاش وإبداء الآراء، وهو أسلوب يتم اتبعه عادة في النقاشات السياسية، أو عبر الإعلام مع المسؤولين وأصحاب القرار والسياسيين وغيرهم، وهو نمط من التذاكي بغاية حصر الانتباه وتوجيهه بالاتجاه المطلوب دون سواء، في تغيب متعمد لقضايا ومحاور أخرى، قد تكون بالأهمية نفسها، أو ربما أكثر. ولا يمكننا أن نجزم، بأن الحكومة تتعمد هذا النمط من التذاكي مع رواد موقعها، عبر

فتحتها باب النقاش حول هذا الموضوع الهام، وفق عدد محدد وموجه من المحاور من قبلها، دون سواها.

في المضمون

التأمين الصحي، هو أحد أشكال التكافل الاجتماعي، ويصبح نظاماً اجتماعياً، قائماً على التعاون والتكامل في الكفالة تلك، عندما يتم تأطيره بقوانين وتعليمات ومرجعات، وهو على ذلك يعتبر واحداً من أهم نظم التكافل الاجتماعي التي عمل عليها وتم تطويرها عبر عقود من الزمن، على الرغم من تأخرنا عن غيرنا بهذا المجال.

ولعل سبب ذلك هو الكثير من العقبات والمشاكل التي اعترضت مسيرة هذا النظام الاجتماعي، بظل السياسات الليبرالية المنهجية المعتمدة والمتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة، والتي تضع مصلحة رأس المال والاستثمار في أولويات توجهاتها، التي تصاغ ويتم تشريعها عبر القوانين والتعليمات التنفيذية وغيرها، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الفساد وتغولها في الكثير من مفاصل العمل الإداري والتنفيذي، والأهم من ذلك كله هو التراجع المستمر عن الدور الاجتماعي للدولة، في رعاية مواطنيها عموماً، وهي المحصلة والنتيجة لمجمل السياسات الليبرالية المعتمدة.

محاور غائبة

وهنا لابد من الإشارة إلى الغياب الواضح لأحد أهم المحاور من حيز النقاش، الذي تم فتحه من قبل رئاسة الحكومة، حول موضوع التأمين الصحي، وهو أين يبدأ دور الدولة في هذا الموضوع، وأين ينتهي، وخاصة على مستوى التمويل الحكومي، لجعل هذا التأمين نظاماً تكافلياً اجتماعياً حقيقياً، قابلاً للتعميم على بقية

الحاجة لهذه المظلة، بعد استنفاد سني عمرها في الخدمة العامة، وأصبحت بأمس الحاجة للرعاية والاهتمام، وخاصة على المستوى الصحي. ولعل هناك الكثير من المحاور الأخرى الضرورية والهامة على مستوى النقاش العام والخاص، بالنسبة لمشروع الضمان الصحي المعروض من قبل الحكومة.

هل الدولة راع؟

أخيراً، نقول: أن المقدمات الصحيحة، تؤدي إلى النتائج الصحيحة، والحال كذلك فإن طرح مشروع وطني اجتماعي بهذا الحجم، لا يجب أن يتم اقتضاره على عدد محدد من المحاور عبر مجموعة محددة من التساؤلات التوجيهية، خاصة مع إمكانية توسيعه وتعميمه على الشرائح الاجتماعية كافة، لنصل إلى نظام اجتماعي تكافلي حقيقي، من الواجب أن تكون الدولة هي الراعية الأساسية فيه، تمويلياً وإدارة ورقابة، وهو ما لا يمكن الوصول إليه بحال استمرت الحكومة بسياساتها الليبرالية الممائلة لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين على حساب بقية الشرائح الاجتماعية، وخاصة أصحاب الدخل المحدود، والفقراء والمعدمين.

الشرائح الاجتماعية برعاية ودعم حكومي، تمويلي وإداري ورقابي، خاصة وقد طرح موضوع الاشتراكات المقطعة من أجل تحسين الخدمة، فيما غابت حصة الدولة من بند الاشتراكات، وما سيطر عليها، عن حيز المحاور والنقاشات.

دور للنقابات

محور آخر كان من الغائبين على محاور النقاش، هو دور نقابات العمال على مستوى حسن تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع شركات التأمين الخاصة، التي سمّتها الحكومة «شركات الخدمات الطبية»، وهي بالواقع العملي شركات استثمارية أولاً وأخراً، باعتبار أن المشروع المطروح يخص شريحة العاملين في الدولة، ومن الواجب أن يكون للنقابات العمالية دور هام على مستوى صيانة حقوق العاملين وتوسيعها، على الرغم من إدراج دور النقابات الصحية في معرض التساؤلات والمحاور. كما هناك محور لا يقل أهمية وقد كان غائباً أيضاً، ما هو مصير المؤمن عليه صحياً بعد خروجه على المعاش وفق السن القانونية، أو بموجب استقالة وغيرها، وهذه شريحة واسعة لم يتم تظليلها بالمظلة التأمينية، على الرغم من أنها بأمس

معادلة الدخل والإنفاق

■ نوار الحمصي

كما أمسي على التبريرات والوعود والبرامج والديباجات الإعلامية، والعبارات الاقتصادية والتأويلات التي تسوقها الحكومة عبر مسؤوليها، والتي بنهاية الأمر تجبر جزءاً هاماً من معاناتي، إلى عدم قيام الجهات العامة بدورها وبمهامها المطلوبة على مستوى الخدمات والأسعار والأسواق، بل وتحملني جزءاً من هذه المسؤوليات أيضاً!!

كروشهم الكبيرة

هذه التبريرات والوعود الرسمية، تتحدث عن أحد طرفي المعادلة، وهو: الإنفاق فقط، وبشكل مشوه ومقصود أيضاً، تحت عناوين الرقابة والمتابعة والمحاسبة وغيرها، وبعيداً عن أي حديث عن دور الحكومة على مستوى الطرف الآخر من المعادلة، والمتمثل بمستوى الدخل المتأكل! وبعيداً عن الحديث عن سياساتها، التي زادت من إفقاري وعوزي لدرجة الاستنزاف والجوع، والتي

استفبق صبيحة كل يوم على المعادلة الوحيدة التي أعرفها وأعيش تفاصيلها وأنحمل تبعاتها، وهي معادلة الدخل والإنفاق، والفرق الكبير بين طرفي هذه المعادلة، الذي يجعلها غير متساوية الطرفين، ومستحيلة الحل بالنسبة لي كما لغيري من محدودي الدخل والفقراء والمعدمين في البلد.

اليومية التي نعيشها كلها، على المستوى المعيشي والأمني، بظل الحرب والأزمة وسنواتها الطوال، وما تبذره من ضرائب دم ودمار وتشرذم ونزوح وغيرها، أن تلك السياسات يتم تسويقها باسم الوطن والمواطن، وما هي إلا كُفر بالانتماء وبالوطن والوطنية والمواطن، خاصة وأن نتائجها وانعكاساتها اليومية أصبحت تتفقا العين، بالمزيد من العوز والجوع والتشرد. ومال المواطن والوطن يقول: أصبحنا على ما أمسينا عليه، ترد مستمر على المستوى المعيشي والخدمي، بظل استمرار السرقة المشرعة والسياسات المقررة والمزايدات الكلامية والإعلامية. علماً أن هذه المعادلة، كغيرها من المعادلات التي فرضت علينا كمواطنين، ليست مستحيلة أو عصية عن الحل، فلا «مجاهيل» فيها، بل كل أطرافها الفاعلين فيها كلهم والمتضررين منها، والمستفيدين من عدم مساواتها «معالم»، والمشكلة تكمن بطريقة الحل، وبيد من ولمصلحة من!!

اليومية لهم على كافة المستويات. فإذا كانت المؤسسات والجهات العامة والمسؤولون لا يقومون بدورهم بالشكل المطلوب، حسب ما تقر به الحكومة أحياناً، وهم بأن يقومون بتنفيذ السياسات العامة الموضوعية لهم من قبلها، مع اتحاف المواطن بالبيانات والإحصاءات الرقمية التي تدعم نجاح هذه السياسات وتوافقها مع الخطط الموضوعية، يتضح أن المشكلة وأسبابها الحقيقية تكمن في جذر هذه السياسات نفسها، ومن خلفها من مستفيدين ومستغلين، كما أن الطرف الآخر من المعادلة العvisية عن الحل حسب ادعاءات الحكومة، والذي يتمثل بالدخول، هو جانب أساسي من تلك السياسات العامة على المستوى الاقتصادي والمعيشي والخدمي، وهو مستهدف من هذه السياسات لمصلحة حفنة من كبار المستفيدين والمستغلين وحيثان السوق والفاستين.

تسويق باسم الوطن

المزعج في ذلك كله وبعد وقائعنا

التساوي، ولكن دون جدوى!، بظل استمرار الحكومة بتعاطيها عن هذا الواقع المجحف بحقوق المواطنين عموماً، ومحاباتها لأصحاب الكروش والجيوب الكبيرة.

السياسات أس المشكلة

المواطن الذي يعيش معاناة تدني أجره ودخله، وواقع جنون الأسواق، والتحكم باليات العرض والطلب، على مستوى السلع والخدمات، والاحتكار ورفع الأسعار، بالإضافة إلى معاناته على مستوى تدني الموصافة والجودة، ناهيك عن وجود بعض المواد والسلع المقلدة والمغشوشة والمضرة بالصحة، لم تعد تعنيه المبررات «الخنفشارية» غير المقنعة من قبل الحكومة، والناطقين باسمها، فقد بات يدرك تماماً، أين تكمن المشكلة وجذرها، خاصة بعد نتائج التقشف والعقنة والترشيد وتصحيح الأسعار، التي كانت عناوين وممارسات إضافية أدت إلى زيادة تدهور الواقع المعيشي للمواطنين عموماً، بالإضافة إلى اللامبالاة الرسمية بالمعاناة

فسحت وتفسح المجال واسعاً من أجل المزيد من الإثراء، للتجار والمستوردين والسماسرة والمتنفذين والفاستين وتجار حرب وأزمة، على حسابي وحساب غيري من المسحوقين، حيث أراهم في كل يوم منتشرين في الأسواق والمطاعم وعلى الشاشات، بكروشهم الكبيرة ومحافظهم المتسعة ومرافقتهم المنتفخة وبسباراتهم الفارهة.

جدولة الأولويات

هذا الفارق يعني تراجع معدلات استهلاكي الأسري يوماً بعد آخر، وإعادة ترتيب إنفاقي هذا، على الأساسيات والضروريات، على المستوى المعيشي اليومي، بالإضافة إلى إعادة جدولة ديوني بين الضروري والأضر، على مستوى من يقبل من الدائنين لهذه الجدولة في مطلع كل شهر، بما يتوافق مع دخلي المحدود والمتاقل، في ظل الارتفاع الدائم للأسعار، وتراجع القيمة الشرائية لليرة، وكلها محاولات فاشلة مني، كي أقرب طرفي المعادلة إلى حدود

إذا ما كانت الحكومة ستنفق 2660 مليار ليرة في عام 2017 وفق اعتمادات موازنتها المعلنة، فإن نسبة 71% منها سيتم تغطيتها بإيرادات الحكومة العامة، أما باقي مبالغ الإنفاق ستستكمل تغطيتها بالاستدانة من المصرف المركزي أي عبر التمويل بالعجز، وبالأستعانة بقروض خارجية..

70% من الموازنة

مغطاة بإيرادات محلية..



8%

مجموع الإنفاق
الاستثماري العام
على قطاعات الإنتاج
الحقيقي وخدماتها
الرئيسية يبلغ 212
مليار ليرة ونسبة
8% من إنفاق موازنة
2017.

قاسيون تستكمل
بحث أرقام موازنة
عام 2017 وتبحث
في جانب الإيرادات،
فمن أين تأتي مصادر
الإيرادات العامة
لجهاز الدولة؟!



30%

مجموع الفوائض
الاقتصادية المتوقعة
من قطاعات الإنتاج
الحقيقي الحكومية
وخدمات الإنتاج
الرئيسية تبلغ 567
مليار ليرة، ونسبة
30% من إيرادات
موازنة 2017.

267%

إنفاق 212 مليار ليرة
يحقّق فوائض 567
مليار ليرة، ونسبة
إيراد: 267% تقريباً.
أي تغطي الإنفاق
الاستثماري، وتحقق
عائداً 355 مليار
نسبته: 167% من
الإنفاق.

رؤوس الأموال الخاصة، عبر سندات
الخزينة، وبالذولار وبفائدة لتغطية
نفقات الموازنة!

من أين تأتي إيرادات الموازنة؟!
الإيرادات العامة دون القروض البالغة
1905 مليار ليرة تقسم إلى تصنيفات
رئيسية: جارية، واستثمارية.
الإيرادات الجارية التي تبلغ 1100 مليار
ليرة تقريباً، ونسبة 57% تقريباً تضم
البند الرئيسية التالية:

إيرادات الضرائب والرسوم المباشر
وغير المباشرة: 322 مليار ليرة،
ونسبة 17% تقريباً، يضاف إليها
إيرادات بدل خدمات الدولة المتنوعة،
بالإضافة إلى إيرادات فروقات الأسعار
البالغة 734 مليار، ونسبة 38% تقريباً،
والناجمة عن زيادة التحصيل الحكومي
من تغييرها لأسعار المواد والخدمات
التي يتم بيعها، والنسبة الأعظم منها
تأتي من المشتقات النفطية 730 مليار
ليرة تقريباً كما تشير الموازنة!
الإيرادات الاستثمارية، وهي العائدة
من الإنفاق الاستثماري الحكومي
فتبلغ 625 مليار ليرة تقريباً، ونسبة
32% من إيرادات الموازنة العامة.
الإيرادات الاستثنائية أو حق الدولة
والمكونات فيها، هي من حقول النفط
والثروات المعدنية بمقدار 100 مليار
ليرة تقريباً، ونسبة 5% بالإضافة إلى

بينما العجز، أو المأخوذ من الاحتياطي،
فهو أيضاً يزداد قيمة بالليرة السورية،
حيث ازداد بمقدار 119 مليار ليرة بين
2016، و 2017، ولكنه وبتقدير قيمته
بالدولار، تراجع من 2.5 مليار دولار
تقريباً، إلى 1.6 مليار دولار تقريباً،
بنسبة تراجع 36%.
القروض الخارجية، التي ستمول
الموازنة، هي جزء ضئيل من الموارد
العامة، وهي ستراجع من 19.7 مليار
ليرة في 2016، إلى 12.7 مليار ليرة في
2017، ولا تشكل سوى نسبة 0.6% من
الإيرادات العامة، وهي لا تتضمن على
ما يبدو الخطوط الائتمانية الإيرانية،
التي تفوق مبلغ 5 مليار دولار.

مبلغ العجز في عام 2017، أو المبلغ
المأخوذ من الاحتياطي سيتراجع
فعلياً بعد تقويمه بالدولار، عن عام
2016، أي أن الحكومة ستستدين من
مصرف سورية المركزي مبلغ يقارب
740 مليار ليرة، مقابل مبلغ 620
تقريباً في عام 2016. وهذا إذا ما
كانت الحكومة فعلياً تضطر لاستدانة
هذه المبالغ المعلنة! الأمر الذي يعتمد
على حجم إنفاقها الفعلي الذي تتحفظ
عن الإعلان عنه. وبالأحوال كلها
تبقى استدانة الحكومة من المصرف
المركزي وبالليرات السورية ودون
فائدة، أفضل من الحلول التي يقترحها
البعض، باستدانة جهاز الدولة من

عام 2017: 1918 مليار ليرة سورية،
وهي تعادل: 4 مليار دولار، وفق سعر
صرف 470 المقر في الموازنة، بينما
بلغت الإيرادات العامة في عام 2016
بمقدار: 5.4 مليار دولار وفق سعر
صرف 250.

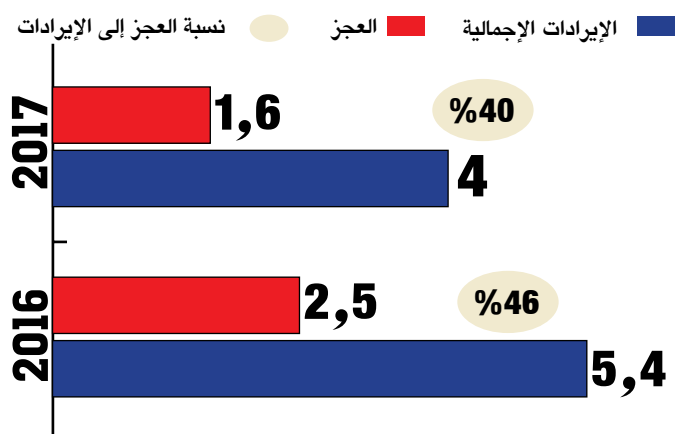
أي بتراجع فعلي في الإيرادات العامة
بمقدار: الربع تقريباً: 26%، وهو أقل
من التراجع الفعلي في الإنفاق العام،
حيث الإنفاق العام في 2017 أقل من
الإنفاق العام في 2016 بنسبة 29%.

■ عشران محمود

لا بد أولاً، من تقدير رقم الإيرادات
العامة بين عامين، باستخدام سعر
الصرف المقرر في الموازنة العامة
والبالغ 250 ليرة مقابل الدولار في عام
2016، مقابل 470 ليرة مقابل الدولار
في موازنة عام 2017.

إيرادات 2017 ربع 2016
ستبلغ الإيرادات الإجمالية في موازنة

الإيرادات والعجز في موازنتي 2016-2017 - مليار دولار



2017: سعر الصرف 470 ل.س / \$ - 2016: سعر الصرف 250 ل.س



القروض
الخارجية التي
ستمول الموازنة
هي جزء ضئيل
من الموارد
العامة



والمبلغ المتوقع تحصيله: 65 مليار ليرة فقط، بانخفاض عن حصة الدولة في بيانات الشركتين البالغة: 72 مليار ليرة تقريباً في 2015، بينما الموازنة لم تضع إلا 50 مليار ليرة، في دليل إضافي على سعي واضعي الموازنة العامة لتخفيف الإيرادات العامة!

وهنا يجب أن نذكر، بأن الموارد العامة من الاتصالات كان من الممكن أن تتجاوز 140 مليار ليرة، لو لم تقم الشركتان المشغلان، بالتوافق مع قوى الليبرالية السورية، بتغيير العقد إلى ترخيص، عوضاً عما ينص عليه العقد السابق، بعودة الملكية، والتشغيل، والإيرادات العامة للدولة! أما اليوم فيحصل خمسة أعضاء في مجالس إدارة الشركتين على ربح صاف يقارب 23 مليار ليرة في سنة واحدة، بينما تُلث أرباح الشركتين معفى من الضرائب!

المتاح، لتحصل الدولة الضرائب منه هو: 16,6 مليار دولار، وضريبة الدخل بعدها الأدنى ستفرضها 14%، أي يجب أن تبلغ: 2,3 مليار دولار تقديرات إيرادات الضريبة بشكل تقريبي.

بينما توقعات الحكومة أن تحصل على مجموع ضرائب ورسوم 322 مليار ليرة، أي أنها تخطط للحصول على 70 مليون دولار ضرائب دخل، من أصل 2,3 مليار دولار! أي تخطط على أساس تهرب ضريبي بنسبة 97%، أو أنها تخفض بشكل مقصود إيرادات الضرائب الواردة في الموازنة! أو أن الناتج السوري مجمله يأتي من القطاعات غير المشروعة، وغير المنظمة! والاحتمالات الثلاث جميعها واقعية وموجودة.

وستفصل في إيرادات الضرائب بشكل موسع لاحقاً

65 مليار ليرة من الاتصالات

في العام القادم ستكون حصة الدولة من إيرادات شركتي الخلوي نسبة 30% فقط، لتتخفف بعدها إلى 25%، وفق عقد ترخيص الشركتين الجديد،

حق الدولة من شركات عقود الخدمة «الخليوي» والبالغة 65 مليار ليرة، ونسبة 3% تقريباً.

567 مليار ليرة من الاستثمار الاقتصادي العام

تتوقع الحكومة، أن تحصل على إيرادات من الفوائض الاقتصادية «فائض السيولة، وفائض الموازنة» للقطاعات الاقتصادية والخدمية الرئيسية مقدار: 625 مليار ليرة. حيث أن مبلغ 576 مليار ليرة، هي الفوائض المتوقعة من قطاعات: الزراعة، الصناعة، البناء، الكهرباء، الغاز، الماء، النقل والمواصلات. بينما الإنفاق الاستثماري الذي سينفق عليها لا يتجاوز: 212 مليار ليرة، قد لا ينفق إلا نصفه، كما تبين مستويات تنفيذ الإنفاق الاستثماري في عام 2016. العائد المتوقع من الإنفاق الاستثماري على هذه القطاعات هو: 267% من حجم الإنفاق الاستثماري عليها، وهي عائدة جيدة للاستثمار، ما يشير إلى هدر الموارد العامة التي يمكن تحصيلها من عمليات الاستثمار الاقتصادي والخدمي الحكومية، فيما لو تم توسيع مخصصات الإنفاق الاستثماري على قطاعات الإنتاج الرئيسية، وخدماتها، والتي لا تتجاوز نسبة: 8% من إجمالي اعتمادات الموازنة، بينما تساهم بنسبة: 30% من الموارد العامة المحلية!

تهرب ضريبي يفوق 90%!

إيرادات الضرائب والرسوم المباشرة، وغير المباشرة، بمجموعها، ستبلغ: 322 مليار ليرة، وهو ما سيتبين بأنه رقم ضئيل، إلى حد يثير الشكوك!

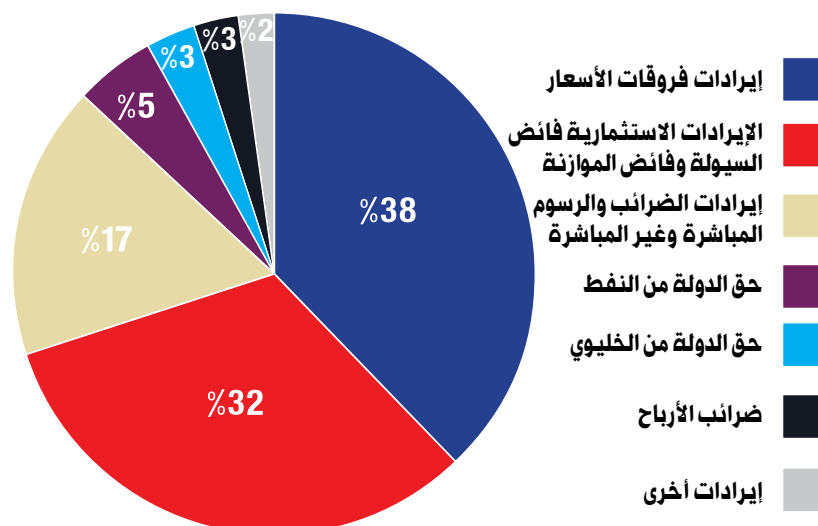
كيف نستطيع أن نقدر جدية هذا الرقم؟ الضرائب تأتي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، الموزع دخلاً على الأرباح، أو الأجور أو الربح العقاري أو الفائدة المصرفية وغيرها، ومن هذه الدخول، يدفع السوريون والفعاليات الاقتصادية لجهاز الدولة، ضرائب دخلهم ورسوم مختلفة ومتنوعة. وسنبدأ بالتقدير من الناتج المحلي الإجمالي.

فتوقعات ناتج سورية لعام 2016 تشير إلى 25 مليار دولار، وإذا فرضنا أن ثلثها في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة، فإن الناتج المحلي

الموارد العامة من الاتصالات كان من الممكن أن تتجاوز 140 مليار ليرة لو لم تقم الشركتان المشغلان بالتوافق مع قوى الليبرالية السورية بتغيير العقد إلى ترخيص

إيرادات الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة بمجموعها ستبلغ 322 مليار ليرة وهو ما سيتبين بأنه رقم ضئيل إلى حد يثير الشكوك!

من أين ستأتي 1905 مليار ليرة موارد عامة محلية؟



الـ 22 مليار دولار الهاربة..

أشارت دراسة الإسكوا: في مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة العربية لعام 2016، إلى أن حجم الأموال والاستثمارات الخارجة من سورية، إلى دول الجوار: تركيا- لبنان- مصر- الأردن- العراق- الخليج العربي، قد بلغت ما يقارب 22 مليار دولار في نهاية عام 2015.



والرأسمالي لميزان المدفوعات، التي هي أهم أهداف السياسة النقدية السورية، حيث يسمح لأي نشاط استثماري اقتصادي - هو فرع أو وكالة لنشاط استثماري خارجي - بنقل الأرباح، بالإضافة إلى حرية عمليات التحويلات إلى خارج البلاد، الإجراءات التي لم تتعدل، أو تتبدل في سورية مع ظروف الأزمة، بالشكل الذي تمنع به عملية الانتقال، أو تعرقها.

أموال إعادة الإعمار

وسيطاً خرج من سورية في كل عام بين 2012 - 2015: 5,5 مليار دولار، كانت هذه تشكل ضغطاً على الليرة، وطلباً على الدولار، وهامشاً للمضاربة بشكل دائم. وهي تعادل 80% من الناتج المقدر لسورية في عام 2015 وهو 27 مليار دولار تقريباً، وتعادل 12% من آخر تقديرات حاجة سورية للتمويل في عملية إعادة الإعمار، والتي توصلها التقديرات الدولية إلى 180 مليار دولار.

نقص موارد؟!!

يقول أصحاب القرار الاقتصادي في سورية ويكررون دائماً: أن فشل إدارة الأزمة اقتصادياً، والتراجع المقصود في أداء جهاز الدولة وخدماته للسوريين

وهذه العملية قد بدأت منذ عام 2012 ومستمرة حتى اليوم، حيث جرت دفعاتها الأولى كنتيجة للسعي الطبيعي لأصحاب رؤوس الأموال، إلى تهريب أموالهم وحمايتهم، وترك الخراب وراءهم. إلا أنها تستمر وتتوسع، ليس بفعل اكتشاف مستثمرين جدد بأن الوضع في سورية في عام 2015 لا يناسب الاستثمار، وبالتالي هم بحاجة لإنقاذ أموالهم! بل بفعل عملية منظمة كانت تتم في سورية قبل الحرب وبعدها، حيث يخرج أصحاب الربح الكبير في سورية، أجزاء هامة من أرباحهم، لادخارها في المصارف الإقليمية، وتحديداً في لبنان، وفي أوروبا، وفي الجهات الاقتصادية التجارية في الغرب، التي يتم التعامل معها.

طرق قانونية للتهريب

جزء كبير من مبلغ الـ 22 مليار دولار، هو من توظيف الأموال في الاقتصاد السوري، في ظروف الأزمة، وجني الأرباح وإخراجها لادخارها في الخارج، أي تحويلها من ليرة إلى دولار بشكل دوري، وإخراجها بطرق متنوعة، لتوضع في المصارف والاستثمارات والعقارات الإقليمية. وهذه الطرق متاحة قانونياً، عبر عمليات تحرير الحساب الجاري

يقول أصحاب القرار الاقتصادي في سورية أن فشل إدارة الأزمة اقتصادياً والتراجع المقصود في أداء جهاز الدولة يعود إلى نقص الموارد!

وتستمر، دون أن يفكر أحد ما، بتغيير التشريعات المالية الاقتصادية الليبرالية، المتعلقة بتحرير حركة رؤوس الأموال، وبالتالي فإن هذا الانتقال ينال مباركة من أصحاب القدرة على المنع.. بل إن هذه الحرية في حركة الأموال مطلوبة، لكل من يستمر بتحصيل الأرباح في داخل سورية، ويريد أن ينقل أمواله إلى الخارج دورياً.

في كارتهم، يعود إلى نقص الموارد! وهذه حقيقة، ولكن الحقيقة الكاملة هي نقص الموارد نتيجة تركزها في أيدي قلة من قوى السوق، لها حرية تهريبها للخارج، واستثمارها بأي شكل في سورية، دون أن تستطيع يد المال العام أن تمتد إليها، حتى لو أبطقت الكارثة الإنسانية سياسياً واقتصادياً على مصائر السوريين. إن عملية انتقال الأموال هذه، تمت

الدولة تستورد للسوق..



لماذا لا تقوم الحكومة باستيراد مستلزماتنا؟! يجيب البعض بأن السبب يعود إلى صعوبة استيراد المؤسسات العامة، بحكم العقوبات، ولكن المؤسسة العامة للتجارة الخارجية تشير إلى عكس ذلك.. فهي استوردت للقطاع الخاص: آليات وشاحنات جديدة ورؤوس قاطرات وإطارات بحوالي 12,7 مليار ليرة سورية لمصلحة القطاع الخاص، وذلك خلال تسعة أشهر من العام الجاري 2016.

287 مليون ليرة تشمل 1189 إطار شاحنة بقيمة 222 مليون ليرة وقطعاً تبديلية بقيمة 33 مليون ليرة، إضافة إلى مبلغ 31 مليون ليرة نفقات تقع تحت هذا البند، في حين خصصت مبلغ 258 مليون ليرة للفترة ذاتها قيمة مشتريات داخلية للسيارات.

ورغم أن مستوردات التجارة الخارجية، حتى الشهر العاشر من 2016 لا تتعدى نسبة 1,2% بالقياس إلى المستوردات السورية في عام 2015، إلا أن أغلبها مستوردات لصالح القطاع الخاص، وليس للجهات العامة والشركات..

أي أن المسألة تتعلق بالموارد بالدرجة الأولى، وبالقرار بأن مؤسسات الدولة العامة، يجب أن ألا تتوسع في عمليات تجارتها الخارجية، وفعاليتها وحصتها الاقتصادية من السوق، حتى لا تقلص من حصة قوى السوق الكبرى، وتنافسهم على مراحهم! بينما إذا ما كانت تلبى طلب السوق، فإنها تبدي قدرات على تجاوز العقوبات، والاستيراد، وإلى ما هنالك.. فإن تستورد لصالح السوق، هو تقديم خدمة لها، وليس منافستها، بينما الاستيراد لحاجات المؤسسات العامة فتقوم به السوق! تخطط المؤسسة لعام 2017 لاستيراد إطارات بقيمة

ابحث عن فرصة عمل.. على صفحات الموازنة!



بينما تقول موازنة: الدولة بأنها وفرت في عام 2016 قرابة 64 ألف فرصة عمل، بينما ستوفر في العام الحالي حوالي 65 ألف فرصة عمل جديدة! أي أن الحكومة، وظفت في العام الماضي، عمالاً جديداً لدى الجهات العامة، بما يقارب مرة ونصف عدد العاملين المتبقين في الشركات والمصانع العامة، حيث عدد العاملين في معامل وشركات وزارة الصناعة الإجمالي يبلغ: 44 ألف عامل.

فأين هؤلاء؟! وكيف تحصى الحكومة عشرات الآلاف من العاملين الجدد؟! هل هي مجموع أرقام العقود المؤقتة التي تجريبها، وأعداد العمال الموسمين، الذين لا ترضى تثبيتهم! أم هل تدخل أرقام المتعاقدين، والمتطوعين في وزارتي الدفاع والأمن الداخلي، أم أنها توظف عشرات الآلاف سنوياً من القوى العاملة السورية، على أوراق وصفحات الموازنة فقط!

مخابز طرطوس .. فجوة كبيرة بين المخصصات والتوزيع



■ مراسل قاسيون

يوجد في مدينة طرطوس ثلاثة مخابز احتياطية، وفي المناطق تتوزع مخابز الدولة «الآلية»، وبعض الأفران الخاصة. المخصصات من الدقيق ومستلزمات الإنتاج كافية، والإنتاج مناسب من ناحية الكمية، المعتمدون يستجرون أكثر من 50% من إنتاج المخابز، لكن مشكلة رغيغ الخبز ما زالت قائمة، والأزدحام كبير على الأفران.

تحدث كل من مدير التموين ورئيس المخابز، في مجلس محافظة طرطوس، عن كمية الخبز المنتجة، وأن أحد المخابز ينتج 200 ألف ربة في الشهر، وهناك مخبز ينتج 23 طناً في اليوم، ولا يبيع للمعتمدين، ومع ذلك لا تكفي هذه الكمية، ودائماً هناك زحمة.

وتابع مدير التموين: أن كل منطقة لها معتمدين في قطاعها، وأن هناك مخبزين يعملان في الليل، ومع ذلك بقيت الزحمة ذاتها.

ومن حيث التحسن الذي طرأ على نوعية الرغيغ، قال مدير التموين: سابقاً كانت المطاحن تنتج من كل 100 كغ قمح 90 كغ دقيق، ونسبة التخليخ 10 % نخالة، أما الآن أصبح التخليخ 20%، أي كل 100 كغ قمح تعطي 80 كغ طحين، وهذا سبب تحسن نوعية الرغيغ لتدني نسبة النخالة فيه.

تدريرات جانبية

الوزن النظامي لربة الخبز 1300 غ، حسب ما هو معلن على مداخل المخابز الاحتياطية، وهذه المخابز هي الأكثر التزاماً، نوعاً ما بنسبة تقريبية، إلى الوزن المعلن، أما الكثير من الأفران الخاصة لا تلتزم بذلك، ووصل الحال ببعضها أن أصبحت الربة لديهم بوزن من 500-600 غ، والمواطن الذي يأخذ من عدة أفران، أصبح يعرف الفرق الشاسع بين وزن الربة في بعض الأفران الخاصة ووزنها في بعض المخابز الاحتياطية، وهذا أحد الأسباب التي تجعل الأزدحام على المخابز العامة أكثر من الخاصة.

تحدث أحد المواطنين لقاسيون: أن «هناك بعض المخابز الاحتياطية خفضت وزن الربة في هذه الفترة ما يقارب 25 % مما كانت عليه سابقاً». والنقطة الثانية في الملاحظة، الطابور الطويل على نوافذ المخابز الاحتياطية، وظاهرة المخاصمات والشتائم بين المواطنين، سواء كانوا عساكر أو مدنيين أو نساء، وأهم سبب لهذه المخاصمات، هو الوقت الطويل للانتظار، وسوء التنظيم داخل الفرن، بسبب وجود المعتمدين، وتفضيلهم على المواطنين، والتدريرات الجانبية لهذا المواطن أو ذاك من خارج الدور، ولا يوجد مخبز ممكن الحصول على ربة الخبز منه بأقل من ساعة، في معظم الأحيان، والسبب هو الخلط في نفس الزمن في دور المعتمد والمواطن، وبالتالي يطوم الانتظار في لحظة تعبئة حصة المعتمد.

ومن يلقي نظرة لما يحدث يومياً، على كوات بيع المخابز، والمشاكل التي تحصل بين النساء وتخطي الدور أو غيره، ير أنها صورة تعبر عن التخلف وفقدان إمكانية الإدارة، ناهيك عن الإهانة التي يشعر بها المواطن آنذاك لشراء لقمة الخبز.

استثناءات المعتمدين

أحد المعتمدين تحدث لقاسيون، عن أعداد معتمدي بيع الخبز الكبير، والذي يفوق 325 معتمداً، ويقول: «هناك بعض المخابز تشكو من كثرة الاستثناءات التي يحصل عليها المعتمدون من منطقة إلى أخرى، بسبب نوعية خبز هذا المخبز أو ذاك، مثلاً: قد يأتي معتمد من مخبز الجولان في طرطوس، إلى المخبز الآلي في صافيتا، لأن هذا المخبز يعتبر الأفضل في صناعة الخبز في محافظة طرطوس، وبالتالي الكميات التي يستجرها المعتمدون كبيرة جداً بالنسبة لكمية إنتاج هذا المخبز، وأن كثيراً من المخابز لا تعمل فيها خطوط التبريد بشكل نظامي، وبالتالي يعبا الخبز ساخناً، وبعد فترة وجيزة يصل إلى المواطن بنوعية سيئة، وهذا يؤدي إلى هدر في كمية الخبز المنتج، وبالتالي يذهب قسم منه كلف للحيوانات».

رداً على التموين

أحد المسؤولين في مجلس المحافظة رد على مدير التموين قائلاً: «خلال هذه الفترة الطويلة لم تستطعوا حل مشكلة الأزدحام وتنظيم الدور، بين زمن حصول المعتمد على الخبز وزمن حصول المواطن عليه، ولو أعطينا هذه المشكلة لشخصين «أميين» لا يعرفان القراءة والكتابة لوجدوا الحل في يوم واحد».

وأردف قائلاً: «لماذا تأتي الشكاوى إلى المحافظة؟ لو كان المدراء لديهم،

والمعتمدين بالأمر، يطبقون النظام والقوانين ويقومون بواجبهم، لكانت المشاكل تحل في أرضها، إن عدم المراقبة تجعل أحياناً من موظفاً بسيطاً في الفرن يعقد المشاكل أو بجلها من خلال أسلوبه مع المواطنين».

الأفران الخاصة

ممثلو الأفران الخاصة، في معظم المؤتمرات التي تخص الحرفيين أو اللقاءات بين أصحاب الأفران الخاصة، مع الوزراء المعتمدين الذين يزورون المحافظة، أو في لقاءهم مع المحافظ، يعبرون دائماً عن الغبن الذي يصيبهم من دوريات التموين، والمشاكل مع بعض المواطنين.

أحد ممثلي الأفران قال: «ما دامت تكلفة إنتاج ربة الخبز أكثر من ثمن بيعها، فنحن أمام حلين: إما الإغلاق أو سرقة الخبز، ونحن مرغمون على ذلك».

وقال آخر في أحد مؤتمرات الحرفيين: «نرجوكم ضعوا دراسة صحيحة لسعر ربة الخبز، ولا تجعلونا نمد أيدينا للإساءة لجودة هذه المادة، التي تعتبر بثقافة شعبنا بـ«النعمة المقدسة»، وبالتالي ما يحصل أنتم السبب فيه».

اقتراحات الحل

من خلال المتابعة لكثير من مشاكل المواطنين في الدوائر المعنية بالمحافظة تجد هناك تصنيفات للموظفين، منهم من هو فاقد للرؤية عن كيفية الحل «واقف الشيء لا يعطيه»، وبعضهم لا يريد الحل لأن في سوء التنظيم منفعة خاصة له «وهذا مثال الموظف الفاسد»، وما يحزن هي تلك الفئة، نظيفة الكف والملتزمة، التي لديها رؤية لكنها تفتقد إمكانية التنفيذ، لأن دورها ضعيف أو مغيب.

ويمكن تلخيص حل مشكلة الأزدحام، حسب آراء معظم المواطنين الذين استطلعتهم قاسيون، بالنقاط التالية:

الفصل زمنياً بين دور المعتمدين والمواطنين، وإلزام كل معتمد بقطاعه مع منع الاستثناءات.

دراسة جدية وفعالية لكللفة إنتاج ربة الخبز، حسب مدخلات العملية الإنتاجية الفعلية للأفران الخاصة، بما يوضح نسبة الدعم الفعلي المقدم من الدولة، لإنتاج رغيغ الخبز، وبما يحقق هامش الربح المعتمد لصالح هؤلاء، ودون التعديل على سعره أو وزنه، بما يؤدي إلى سحب حجة القطاع الخاص بأن صناعة الخبز خاسرة ضمن التسعيرة الحالية.

توحيد نوعية ووزن ربة الخبز في كل المخابز والأفران، كون المادة مدعومة وليست باباً للمنافسة، لا على مستوى السعر ولا على مستوى المواصفة والجودة، بأية حال من الأحوال.

التأكيد على عدم تعبئة الخبز وهو ساخن للمعتمدين، كي يبقى محافظاً على جودته أطول فترة ممكنة، بما يلبي حاجة المواطن بنهاية المطاف.

الجديفة في مراقبة النظافة داخل المخابز والأفران، وبشكل دائم، «لأن الجردان تسرح وتمرح في محيط الكثير منها»، ناهيك عن وجود بعض المخلفات التي تظهر برغيغ الخبز، خيطان - شعر - حشرات وغيرها أحياناً.

متابعة مراقبة أداء عمال المخابز، وخاصة عمال التعبئة، والعاملين على كوات البيع، ومنع الاتجار بربطات الخبز من قبل بعض المستفيدين والمستغلين.

علماء، أن ما سبق كله يعتبر من صلب التعليمات النافذة بشأن عمل المخابز والجهات الرقابية عليها، والسؤال المهم الذي يطرح: لماذا لا تقوم الجهات المعنية بتطبيق هذه التعليمات؟ بحيث يحصل المواطن على حقه بشكل كامل، ولا يشعر بأن هناك من يسرقه، وفي الوقت نفسه يتم الحفاظ على وقته وكرامته.

المساواة المكانية في دمشق وريفها «3/2»



وجدتها

د. عربوب المصري



تعمية تعليمية

تغيرت معايير التعليم والتعلم، إلى درجة أصبح فيها ما هو إنساني مداناً في الوعي البسيط، للغالبية من المتعلمين، حيث تسرب الشعور بتقديس الطماشات «قطع جلدية توضع للحيوانات على جوانب العينين تمنع من رؤية ما هو موجود في مجال الرؤية الطبيعي وتحدّه في مجال صغير» إلى حد كبير. تحدث غرامشي «الفيلسوف الإيطالي» عن أزمة التعليم ووصفها بأنها «ترتبط على وجه التحديد بواقع أن عملية التمايز والتخصص تجري بصورة فوضوية، بلا مبادئ واضحة ومحددة، وبلا خطط واعية مدروسة. وبأن أزمة المناهج الدراسية وتنظيم المدارس، أي أزمة الإطار العام لسياسة تكوين الكوادر المثقفة، هي إلى حد كبير مظهر ونتيجة للأزمة العضوية الأعم والأشمل».

إن تعمق السياسات الليبرالية، التي تفصل الإنسان عن واقعه، لتحوّله أكثر فأكثر إلى أداة إنتاج، تستطيع إنتاج المزيد فحسب، تفقدنا يوماً بعد يوم مزيداً من إنسانيتنا، حيث يكون التوجه إلى «إلغاء أي نوع من التعليم النزيه «أي الذي لا يخدم المصالح مباشرة»، أو التعليم التكويني، أو على الأكثر الإبقاء على صورة منه وفي أضيق الحدود، لخدمة نخبة ضئيلة من السيدات والسادة الذين لا يلقّهم ضمان مستقبلهم المهني».

وحتى هذا التعليم المحدود للنخبة، فهو مقتصر على بعض مدارس النخبة، القاصرة فعلياً على أداء هذه المهمة.

«نجد بدلاً من ذلك نمواً مضطرباً للمدارس المهنية المتخصصة، التي يتحدد فيها سلفاً مصير الطالب، ونشاطه في المستقبل. إن أي حل رشيد للأزمة ينبغي أن يتبنى التوجهات الآتية، أولاً: تعليم عام أساسي ينشر ثقافة إنسانية وتكوينية، ويحقق التوازن الصحيح بين القدرة على العمل اليدوي «فنياً وصناعياً»، ونمو القدرات اللازمة للعمل الفكري. ومن هذا النمط من التعليم العام، وعبر التجارب المتكررة في التوجيه المهني، يمكن للطالب أن ينتقل إلى إحدى المدارس المتخصصة، أو إلى العمل الإنتاجي.» هذا ما عبر عنه غرامشي، الذي نجده اليوم حاضراً بيننا، لكنه كان حتماً سيلاحظ تدني مستوى العملية التدريسية بحد ذاتها، ليصبح حتى التعليم المهني نوعاً من المسخ، الذي لا يمكن تحديد هويته، فهو غير قادر حتى على إرسال عمال مهرة إلى «سوق العمل».

وأصبح ذلك الذي يعمل على تثقيف نفسه بنفسه، في مجالات متعددة، غريباً ككائن هبط من الفضاء الخارجي، يقابل دوماً بسؤال: لماذا؟ وما الهدف؟

aroub@kassioun.org

تحت عنوان «سياسات التخطيط الحضري المستدام ودورها في تحقيق المساواة المكانية-دراسة حالة مدينة دمشق» قدمت المهندسة نيفين رياض الزبيق في مجلة جامعة تشرين للعلوم الهندسية بحثها.

تعاني مدينة دمشق العديد من التحديات التي تتمثل في: - التركيز الاقتصادي الكبير في المحافظات الرئيسية وخاصة تلك المتوضعة على المحور التنموي الأهم في سورية» درعا- دمشق - حمص- حلب «» وقد صاحب هذا تركّزاً سكانياً كبيراً نتيجة فرص العمل الموجودة مما أدى إلى هجرة إقليمية من باقي المحافظات تجاه المحافظات الرئيسية مثل حلب ودمشق وحمص واللاذقية، ومن ثمّ تركّزت عائدات التنمية في محافظات دون أخرى مما أدى إلى تباين إقليمي واضح وكبير.

- النقص في الموارد المحلية والإقليمية الموجودة، ولاسيما المياه والقطاع الزراعي، فالزيادة السكانية أدت إلى توسع عمراني تسبب في الضغط على الأراضي الزراعية في المناطق المجاورة، ومن ثمّ تقليص المناطق الخضراء والغابات والأراضي الزراعية واستنزاف جائر للموارد الموجودة وخاصة المائية، حيث تراجعت نسبة المناطق الخضراء في المدينة ولا سيما الغوطة الشرقية والجنوبية بنسبة أكثر من 51% وأصبح العمران، يشكل سواراً يطوق دمشق ويشكل تهديداً للموارد الطبيعية والبيئية، التي لم تعد كافية للمدينة. - تركّز الخدمات الرئيسية في مراكز المدن، نتيجة وجود البنية التحتية الأساسية واللوجستية، الأمر الذي أدى إلى نموٍ عمراني سريع

أثار سلبية تؤثر في البنية المجتمعية الموجودة.

- تدهور بيئي ملحوظ، وبشكل خاص ضمن محافظة دمشق، حيث أدّى العمران المكتظ والكثيف إلى محدودية «النطاق الأخضر» كما أن نسبة المناطق الخضراء في محافظة ريف دمشق، قد انخفضت بشكل كبير وفق دراسات وزارة الإدارة المحلية، حيث كانت تبلغ نسبة المناطق الخضراء في المحافظة في بداية الثمانينات 95% من مجمل مساحة المحافظة، بينما تبلغ حالياً 74,2% وهذا التدهور البيئي في ازدياد ما لم يتم اتّخاذ الإجراءات القانونية والتخطيطية المناسبة.

اختلال مكاني اقتصادي واضح
واستناداً إلى ما سبق، فإن قيم المؤشرات تُظهر: أن النمو السابق والحالي والمستقبلي، للقطاعات كافة في إقليم دمشق الكبرى، ليس مستداماً اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً وبيئياً، ولا يتّجه نحو الاستدامة، كما تشير القيم، إلى وجود تباين مكاني عال بين المدينة والريف، واختلال مكاني واضح، اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، ومن ثمّ عدم المساواة المكانية بين محافظة دمشق وريفها، وبين الإقليم ككل وباقي أقاليم الدولة.

لذلك عند وضع السياسات التنموية، لابد من أن تراعي نتائج المؤشرات السابقة، للوصول إلى خطة تنموية تتلّقى من الواقع وتحاكيه، وتعالج التحديات التي تتعرض لها المدينة وريفها وفق الأولويات الملحة، وتنطلق من الواقع بإيجابياته وسلبياته وإمكانياته بهدف تحقيق نمو اقتصادي، تنعكس عائداته بشكل عادل على الأقاليم والمناطق كافة، لتحقيق المساواة المكانية.

الضعف، وذلك نتيجة تركّز أغلب المراكز التعليمية العليا والمتوسطة ضمن حدود المدينة، ومع ذلك ترتفع نسبة البطالة في مدينة دمشق عن ريفها.

- أدّت عملية الجذب السكاني والاقتصادي تجاه ريف دمشق في السنوات العشر الأخيرة، إلى ارتفاع نسبة السكن العشوائي وهي نسبة تقارب النصف تقريباً، مما يعني استنزاف هذه المناطق العشوائية للموارد الطبيعية الموجودة، واستهلاكاً جائراً لموارد الطاقة، كالكهرباء باعتبار أن مصادر استجراة الطاقة الموجودة في المنازل غير نظامية، إضافة إلى سوء وضع الصرف الصحي في بعض المناطق، ومن ثمّ تلويث الموارد المائية الموجودة وخاصة الجوفية منها.

- تُعدّ نسب إمداد المياه الآمنة في مدينة دمشق وريفها، من النسب المرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني، وذلك يرجع إلى كون الإقليم ككل إقليماً مستقبطاً للسكان والاستثمارات، من باقي أقاليم الدولة، إلا أنّ محدودية محطات المعالجة في الريف الدمشقي أدت إلى تلوث كبير وواضح في المناطق الزراعية وفروع الأنهار لاسيما في الغوطة، كما أدت إلى خروج أكثر من 95 % من الأبار من الخدمة وإقفالها بسبب التلوث الشديد بالنترات

ارتفاع نسب الجريمة

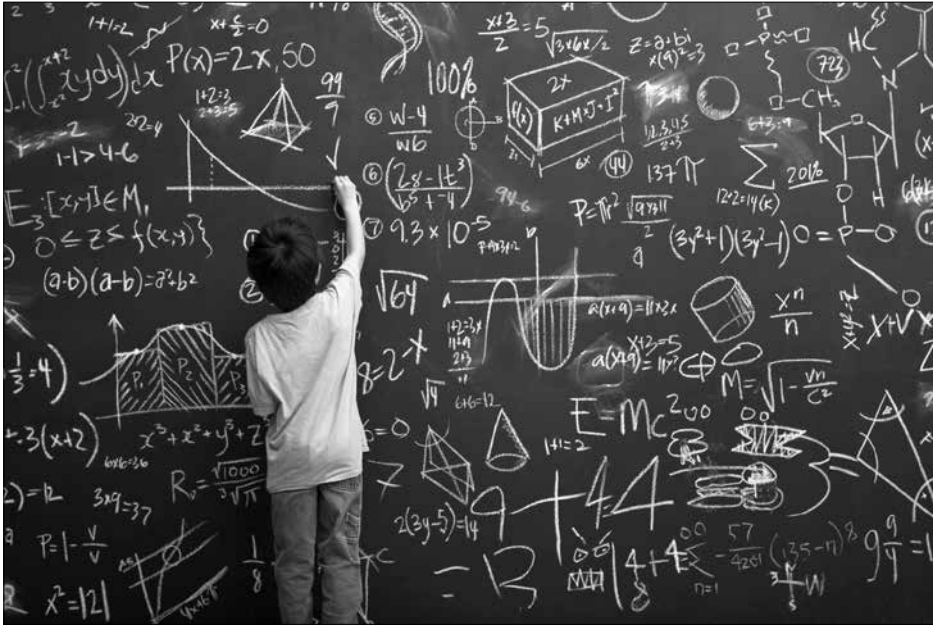
- ارتفاع نسب الجريمة في محافظة دمشق بشكل كبير، وهي الأعلى على مستوى الدولة، تليها مباشرة محافظة ريف دمشق وفقاً لنتائج المكتب المركزي للإحصاء لعام 2011، ويعود ذلك إلى التركيز السكاني الكبير، وما يترافق معه من

هجرة عكسية من المدينة

- التركيز السكاني الحضري الكبير في كلتي المحافظتين، حيث تبلغ نسبة التركيز السكاني في محافظة دمشق وريفها ما يقارب 62 % من نسبة التركيز السكاني في سورية، وهي نسبة كبيرة جداً، وقد تفاق ذلك مع ارتفاع لأسعار العقارات وإيجاراتها في مدينة دمشق، واستقطاب السكان نتيجة ازدهار القطاع الاقتصادي والتعليمي والخدمي في المدينة ومن ثمّ حدوث هجرة عكسية من المدينة تجاه الريف المحيط، وتوضّح آخر دراسة تم إجراؤها عن الهجرة الداخلية في سورية أن دمشق تُعدّ المدينة الأكثر طرداً للسكان بعد القنيطرة وذلك بسبب غلاء المعيشة ومحدودية الأراضي وعدم إمكانية التوسع العمراني، والتلوث الشديد، بالمقابل فإن محافظة ريف دمشق هي الأكثر جذباً على مستوى سورية ككل.

- ارتفاع نسبة الأفراد المتعلمين» تعليم عال ومتوسط «في دمشق بدرجة تفوق ريف دمشق بمقدار

تميز العلم عن العلوم الزائفة



شخص بعينة من فيروس ميت - حتى يمكن لجسده التعرف عليها ومهاجمتها إذا ما التقى بنسخة حية - أن يسفر عن طيف واسع من التغيرات السلوكية؟ لا؟ لا أعتقد ذلك .

الفهم الحقيقي

قبل خمسون عاماً، لم يكن فاينمان يتحدث عن إنكار التغير المناخي، أو مناهضة التطعيم، وإنما عن تعليم العلوم، وفي عام 1996 كان يلقي خطاباً في الجمعية الوطنية الأمريكية لمعلمي العلوم . كان يحاول أن ينقل لمعلمي الغد، الفارق بين معرفة اسم الشيء، والفهم الحقيقي له.

أخبرهم عن كتاب العلوم للصف الأول، والذي بدأ بعرض صوراً للطلاب لأشياء مثل: لعبة على شكل كلب، وكتب حقيقي ودراجة نارية، وسألهم «ما الذي يجعل كل منهم يتحرك؟» .

يمكن أن يكون هذا أسلوباً مثيراً للإهتمام لبدا النقاش حول أساسيات العلم، ولكن بدلاً عن الجواب في طبعة الكتاب، أشار فاينمان ببساطة إلى أن «الطاقة هي التي جعلت كل واحد منهم يتحرك». والآن، فإن الطاقة هي مفهوم دقيق جداً، «يقول فاينمان». «من الصعب جداً جداً فهمها بدقة». ما أعنيه أن الفهم الجيد للطاقة ليس سهلاً بما فيه الكفاية لاستخدامها بشكل صحيح، وبحيث يمكنك استنتاج شيء بشكل صحيح باستخدام فكرة الطاقة - هذا أبعد من الصف الأول.

ولجعل الأمور أكثر تعقيداً، فإن المعارضين للتطعيم والمنكرين للتغير المناخي، على سبيل المثال، يستخدمون، في العادة، مصطلحات علمية لجذب الناس إلى جانبهم، وعلى الرغم من تفكيرنا المتشكك كله، فقد أظهر الباحثون أنه من السهل للغاية، سقوط البشر في فخ ما يسمى بـ «الهراء شبه العميق» ولكن بقدر ما هو صعب، فمن المهم تماماً، كما كان دائماً، أن نكون قادرين على فرز الحقيقة من الخيال هذه الأيام .

إذن، كيف يمكننا أن نعرف ما هو حقيقي، وما هو غير ذلك، دون درجة علمية متقدمة؟ بالعودة لعام 1966، جاء الفيزيائي النظري «ريتشارد فاينمان» بتقنية بسيطة بشكل مدهش، واليوم هي أكثر أهمية أكثر من أي وقت مضى.

اللغة العادية

التقنية هي تحدث كالتالي، كل ما عليك القيام به، عند قراءة أو سماع شيء ما يبدو ذكياً، هو محاولة إعادته مرة أخرى للغة العادية - أو من الأفضل حتى، أن يقوم من قدمه بشرحه لك دون استخدام أية لغة أو مصطلحات علمية، ولنر إذا ما كان الأمر لا يزال يبدو منطقياً؟

على سبيل المثال، القول بأن التطعيم يسبب مرض التوحد لأن «اللقاحات المتعددة في وقت واحد تترك أو تضعف جهاز المناعة» قد يبدو مؤثراً جداً. لكن هل يمكنك أن توضح بمصطلحات عادية ماذا يعني ذلك؟ أو كيف يمكن أن يكون حقن

في هذا العالم الذي تتدفق فيه المعلومات بسرعة عبر وسائل الإعلام الاجتماعي، من الممكن أن تكون منهكاً، أن تكون مضطراً باستمرار لتحديد أي من العناوين الرنانة التي تظهر على مصادر الأخبار، هي علم صحيح، وأي منها هو أكثر قليلاً من علوم زائفة.

نتساءل: إذا كان حقاً يفهم ما يقوله. وإذا كان الشخص موضع التساؤل يتواصل مع جمهور غير متخصص ويستخدم مصطلحات متخصصة خارج السياق، فإن السؤال الأول على شفافنا يجب أن يكون: «لماذا؟» بكلمات فاينمان «من الممكن أن تتبع قالباً وتسميه علماً، لكن هذا زائف».

إنه مفهوم بسيط للغاية، وبالنسبة لأولئك الذين يتناولون العلم منا فهو محفور لسنوات. ولكن عند الخروج به للعالم الحقيقي، فإن تقنية إعادة الصياغة للغة سهلة لنر - إن كان الأمر منطقياً - وإن كنت تفهمه حقاً، من الممكن أن تكون أداة قوية بشكل مدهش لتفادي الهراء.

الكلمة الجديدة التي تعلمتها للتو، حاول إعادة صياغة ما تعلمته للتو بلغتك الخاصة. بدون استخدام كلمة «الطاقة»، قل لي الآن ما تعرفه عن حركة الكلب. لا تستطيع. إذن أنت لم تتعلم شيئاً عن العلم.»

مصطلحات متخصصة

خارج السياق

بوضع تعليم العلوم جانباً، نصيحة فاينمان مفيدة بالقدر نفسه عندما يتعلق الأمر باختبار إدعاءات أخرى لشخص ما، كما يوضح Simon Oxenham

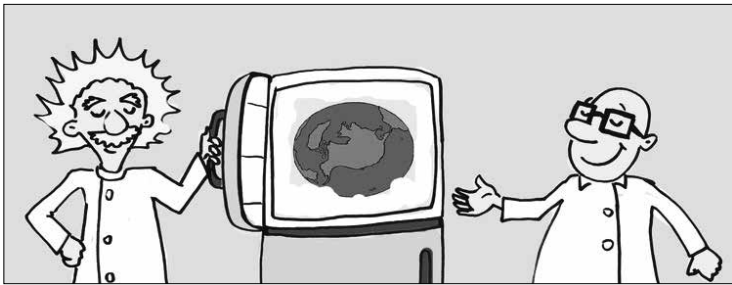
«إذا لم يستطع شخص ما تفسير شيء ما بلغة سهلة، فعلياً إذن أن

فخ المصطلحات المعقدة

بدلاً من ذلك، اقترح أن على المعلمين أن يجيبوا عن السؤال بالطريقة التي سيجيب بها إنسان عادي، لا معرفة علمية لديه، عوضاً عن الوقوع بفخ المصطلحات المعقدة - على سبيل المثال، شرح أن لعبة الكلب تتحرك لأنك عبأت الزنبرك، والذي سيحاول إذن فك نفسه دافعاً التروس للدوران.

ثم عرض بعضاً من أفضل النصائح في تاريخ تبادل العلوم «لقد اكتشفت أخيراً طريقة لإختبار ما إذا كنت قد تعلمت فكرة، أم أنك فقط قد تعلمت تعريفاً. اختبر الأمر بهذه الطريقة: بدون استخدام

أخبار العلم



ضرورة تبريد طارئ لكوكبنا

لا يزال متوسط درجات حرارة الغلاف الجوي لكوكبنا يرتفع بسرعة هائلة. ولا يمكن إيقاف تلك العملية الخطيرة إلا عن طريق تخفيض الانبعاثات الناتجة عن الاحتباس الحراري.

أعلن ذلك، العلماء في جامعة هارفارد، الذين يقترحون استخدام هباء بغيّة تبريد الكوكب. يذكر أن اتفاقية باريس عام 2015 تقضي، بالأحرى يرتفع متوسط درجة الحرارة بما يزيد عن 1.5 درجة مئوية. لكن الدراسات العلمية تدل على أن هذا المطالب يمكن تحقيقه عن طريق الإيقاف التام لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وفي هذا السياق، اقترح العلماء، استخدام هباء الكبريتات العاكسة لضوء الشمس. بينما هناك سلبية هامة لاستخدام الكبريتات، تنحصر في ترقيق طبقة الأوزون الناجم عن استخدام هباء الكبريتات في الجو.

وتوصل العلماء إلى استنتاج، مفاده: أن الهباء الأمثل يمكن أن تشكل جسيمات تتضمن الكلسيت الذي بوسعه تحييد الحموض المعلقة في الجو والتي تسبب ظهور ثقب في طبقة الأوزون.

من المعلوم أن مادة الكلسيت، يمكن العثور عليها في القشرة الأرضية وفي الحجر الجيري «الكلسي». ويجري العلماء حالياً تجارب مختبرية للتأكد من أمان وفعالية استخدام هباء الكلسيت.

هذا فيما أشار العلماء إلى أن استخدام الهباء لا يعد حلاً نهائياً لمشكلة تغير المناخ حتى ولو ساعد في تباطؤ وتأثر ارتفاع درجة الحرارة مؤقتاً.



لقاح لمكافحة السرطان

تمكنت مجموعة من أطباء بطرسبورغ، من ابتكار لقاح جديد لمرضى السرطان. ويتكون المنتج المبتكر بشكل كامل من خلايا مناعية للمرضى تم «تعديلها» .

ويتم تحضير اللقاح لكل مريض بشكل خاص، ويحقن في الظهر عبر عملية تكنولوجية صعبة ومعقدة ومتقدمة. وقد بدأ اختبار العلاج الجديد على بعض المرضى.

تدل المتابعة، على وجود تحسن لدى 46% من المرضى، الذين تلقوا هذا العلاج. فاللقاح أوقف تطور المرض لديهم.

والحديث يدور هنا حول أنواع خطيرة جداً من السرطان بينها سرطان الجلد، وساركوما الأنسجة الرخوة، وسرطان الكلى وسرطان القولون.



سبب مرور الوقت بسرعة أو ببطء

قام باحثون برتغاليون، بدراسة الأسس العصبية الحيوية للتصور الشخصي عن سرعة مرور الزمن أو بطئه، ونشرت هذه الدراسة في مجلة ساينس العلمية. ووجد جوزيف باتون وزملاؤه، من مركز أبحاث «لشبونة» أن التصور الشخصي للوقت، يعتمد على نشاط الخلايا العصبية التي تنتج الناقل العصبي - الدوبامين.

وتعتبر مادة الدوبامين، العنصر الكيميائي الأكثر تأثيراً على الإحساس بالسعادة. ويؤثر الدوبامين على مجموعة من الخلايا العصبية توجد في وسط الدماغ، وتسمى المادة السوداء. وينطلق الدوبامين من هذه الخلايا إلى المناطق الأخرى في الدماغ. أي أن نشاط المادة السوداء، هو العنصر الرئيسي في عملية معالجة الزمن. وقد وجد العلماء، أنه كلما زاد إنتاج الدوبامين في خلايا المادة السوداء تزايدت الإشارات التي يرسلها الدوبامين، ويؤدي ذلك إلى قلة الفواصل الزمنية بين إشارات الأعصاب، ما يفسر إحساسنا بمرور الوقت بسرعة. كما أن العكس صحيح، إذ أن انخفاض نشاط الخلايا العصبية يؤدي إلى إحساسنا بمرور الوقت ببطء.

2016: وداعاً لحقبة «الرفاه الخليجي»!



لم يعد الخليج ذاك المكان المقرون منذ فترة طويلة بـ«الرفاه والاستقرار»، كما راج في العقود الأخيرة، حيث بات يعاني اليوم بوضوح من أزمات متلاحقة ومتراصة، أساسها البنى السياسية والاقتصادية الخليجية، المعتمدة على الربيع النفطي، والتبعية وما يرافقها من تمام كبير مع السياسات الأمريكية خصوصاً في السنوات الأخيرة..

■ فادي خضر

في السنوات القليلة الماضية، دخلت دول الخليج، وتحديداً السعودية والإمارات، في صلب أزمات المنطقة، من اليمن في الجوار، حتى ليبيا في شمال أفريقيا، وتعدتها فيما بعد إلى الدخول في حرب بأبعاد دولية، هي حرب أسعار النفط، فكيف ظهر القفاز الخليجي اليوم؟

«نزهة اليمن»: حريق الكل

كان من المخطط لـ«عاصفة الحزم»، بقيادة السعودية، أن تكون عملية محدودة، تغير الوضع السياسي في الداخل اليمني، كما تريده السعودية، ثم الخروج العسكري بأقل التكاليف، لكن بعد أقل من عامين على هذه العملية، ماذا جنت السعودية وحدها من خسائر مادية وبشرية، قبل الحديث عن خسارتها السياسية؟

اقتصادياً، لا توجد إحصائية دقيقة ونهائية لتكاليف الحرب السعودية في اليمن، والتي تتضمن السلاح والخاثر، والدعم المالي للدول المشاركة كالسودان، واستئجار الأقمار الصناعية، وغيرها من التكاليف، لكن إحدى التقارير تقدر الفاتورة الكاملة للحرب بعد انتهاء عامها الأول بحوالي تريليونين من الدولارات، وهي تعد أكبر كلفة مالية منذ حرب الخليج الثانية.

عسكرياً، تكفي الإشارة إلى التقرير الاستخباراتي الأشهر، والذي تناقلته الصحف العربية والعربية في تموز من العام 2015. وفقاً للتقرير، فإن الجيش اليمني واللجان الشعبية، تمكنوا من تدمير 98 موقعاً عسكرياً سعودياً في نجران وجيزان وعسير وظهران، تدمير كلياً، إلى جانب 76 موقعاً عسكرياً تم اقتحامها والسيطرة عليها وتفجيرها بالألغام الأرضية، وفق المخطط العملياتي العسكري اليمني. بالإضافة إلى تدمير ما يقارب 600 دبابة ومجزرة مدرعة، داخل الأراضي السعودية.

إلى جانب خسائرها الاقتصادية المتعلقة بتكاليف الحرب، ستكون السعودية مضطرة لدفع أجزاء كبيرة من تكاليف إعادة إعمار اليمن، بعد انتهاء الحرب.

سياسياً، فإن مخاوف السعودية من

خسارة نفوذها السياسي في اليمن، كما كان على أعتاب «عاصفة الحزم»، سيصبح أمنية بعدما أمنت السعودية في تدخلها جنوباً، وأصبحت مشكلتها في اليمن أكبر من مجرد عداء لقوى سياسية يمنية مناهضة للتدخلات السعودية، بل تعدتها إلى مجابهة مع شرائح واسعة من المجتمع اليمني.

سورية وفقدان التحكم بالمسارات

في سورية، يمكن القول أن السعودية فقدت قدرتها على التحكم بمسارات الأزمة، كوكيل للمصالح الأمريكية هناك، ذلك بناءً على قضية أساسية، هي اضطراب واشنطن للانخراط في الصراع الدائر في سورية، دعماً وتسليحاً بشكل علني، على أساس أن الصراع في سورية انتقل في تنويله إلى مراحل العليا، ليصبح صراعاً بين قوى دولية كبرى، وليس إقليمياً بالوكالة فقط، إضافة إلى انخفاض قسري في الوجود السعودي بعد انطلاق النشاط العسكري الروسي في سورية، بغية مكافحة الإرهاب بشكل جدي.

حرب أسعار النفط

يمكن وصف حرب أسعار النفط العالمية بأنها حرب تكسير عظام، لأن المنتجين للطاقة جميعهم خسروا في الحرب، التي وقفت السعودية على رأس المحاربين فيها، وكانت من أكبر الخاسرين فيها، كونها تعتمد في جل اقتصادها على توريدات الطاقة، ومن ضمن التداعيات التي ظهرت في العام الحالي، أي بعد ما يقارب عامين ونصف على بداية هذه الحرب، ظهرت بوادر الأزمة الاقتصادية في الخليج عموماً، وفي السعودية على وجه الخصوص، ومن بينها طرح السعودية لأول مرة في تاريخها «أدوات الدين»، المتضمنة سندات وصوك للبيع، بإجمالي طرح

داخِل الولايات المتحدة، والتي يعبر عن رأيها الرئيس الجديد، دونالد ترامب، وهو ما يثير مخاوف الخليجيين من استكمال سلسلة الابتزاز، والتي بدأت بـ«قانون جاستا»، وأكملتها تصريحات ترامب بخصوص رؤيته للعلاقة مع دول الخليج.

من المؤكد أن ترامب، بما يمثله، لا يمكنه تقرير العلاقة مع دول الخليج بمفرده، إنما بالتراضي مع تيارات وقوى أخرى في الولايات المتحدة، مستفيدة مثلاً، من توريدات الأسلحة، وتبييض الأموال في تلك المنطقة، علاوة على الضرورات الأمريكية للاستفادة من النفوذ السياسي الخليجي في المنطقة، كالدفع بالتطبيع مع الكيان الصهيوني، والدخول على خط «المفاوضات» للسلطة الفلسطينية مع هذا الكيان.

من جهتها، فإن دول الخليج بدأت تبحث عن شبكة علاقات تتناسب مع وزنها وتطلعاتها، كالاقترب من تركيا، ومؤخراً إعلان نوايا توثيق العلاقات مع الجانب البريطاني، فيما يخص الاستثمارات والتسليح.

عود على بدء، فإن أكبر خطايا دول الخليج، هو التصاقها الشديد بالسياسات الأمريكية في المنطقة، وتراجع الولايات المتحدة يقتضي بالضرورة تراجعاً لحلفائها، بغض النظر عن شكل الأزمة المنتجة، سواء اقتصادية أو سياسية، وبالتالي، فإن استمرار الخروج التدريجي للولايات المتحدة من المنطقة، لا يبشر خيراً لهذه الدول، وربما أن تغييرات في البنية السياسية والاقتصادية-الاجتماعية، لدولة مثل السعودية، هي الضمانة الوحيدة لاستمرار وحدتها، واستقرارها، أي أن السلطة السياسية السعودية هي المرشح الأكبر لدفع الضرائب السياسية والاقتصادية المترابطة في العقود الأخيرة.

أولي قدره 17,5 مليار دولار، في الوقت الذي وصل فيه المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب في السندات، 67 مليار دولار. ووصلت الديون المباشرة على الحكومة بحسب وزارة المالية السعودية، إلى نحو 72 مليار دولار، 10 مليارات منها ديون خارجية.

الانخراط في حرب أسعار النفط، وتكاليف الحرب على اليمن، أوصلت عجز الموازنة العامة إلى حدود 90 مليار دولار هذا العام، شرعت المملكة إلى تحصيلها من جيوب المواطنين، عبر فرض ضرائب جديدة، ورفع الدعم عن المحروقات والخدمات، وبعض السلع الأساسية، وتخفيض في التوظيفات ورواتب المسؤولين الخ..

هذه الإحصاءات هي جزء من قائمة تطول، لتداعيات حرب أسعار النفط على السعودية، ورغم توصل دول «منظمة أوبك» ومنهجين مستقلين من بينهم روسيا، إلى اتفاق تاريخي لخفض إنتاج النفط بنحو مليون و800 ألف برميل يومياً، وإعلان وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي، خالد مفلح، أن الدورة الراهنة لانخفاض أسعار النفط تشرف على الانتهاء، ورغم هذا التطور المهم، إلا أن دخول الخليج في أزمة اقتصادية، سيستمر لسببين أساسيين، الأول هو: بنية الاقتصادات الخليجية على العموم، والمهددة بالهزات عند أي خلل في منظومة أية دولة من دولها، والسبب الثاني، هو دخول إيران وروسيا بقوة إلى أسواق النفط في المنطقة، واحتمال عودة العراق بقوة إلى قائمة المنتجين الأساسيين، في المرحلة المقبلة.

«فزعنة ترامب»

واحدة من أزمات الخليج المستجدة، هي: علاقتها مع الولايات المتحدة، وبشكل أدق مع تلك المراكز النافذة في

الانخراط في

حرب أسعار

النفط وتكاليف

الحرب على اليمن

أوصلت عجز

الموازنة العامة

إلى حدود

90 مليار دولار

هذا العام

الصورة عالمياً

اليابان تطوي صفحة «الكوريل»؟!!



• أكد الكرملين، أن موسكو مهتمة بتحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، لكنه وصف فكرة توحيد الجهود الروسية الأوروبية ضد الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، بأنها سبب.

• أعلنت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، أن الماضي، سياسة ألمانيا تجاه الصين، ستبقى دون تغيير، رغم تصريحات الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب حول العلاقات مع تايوان.

• وصلت الأربعاء 14 كانون الأول سفينتان روسيتان تابعتان لأسطول المحيط الهادئ إلى ميناء فيشاختانام الهندي للمشاركة في مناورات بحرية روسية هندية تحت شعار «إنذرا نيفي - 2016».

• جمد البيت الأبيض نقل ذخائر دقيقة التوجيه إلى السعودية، مدعياً أن القرار جاء «على خلفية الغضب بشأن حادثة القتل المدني جلاء حملة الضربات الجوية التي يشنها تحالف تقوده السعودية في اليمن».

• كشف البنك المركزي التونسي، عن إبرام اتفاق مع الصين لتبادل «اليوان» الصيني و«الدينار» التونسي بهدف سداد جانب من العمليات التجارية والمالية بين البلدين بالعملة الوطنية.

• حذرت «أوبك»، الأربعاء الماضي، من تزايد فائض المعروض النفطي العام المقبل إذا لم ينفذ الأعضاء اتفاق خفض الإنتاج من مستويات قياسية، وما لم يطبق المنتجون خارج المنظمة تعهداتهم بتقليص الإنتاج.

لطالما بقيت قضية جزر «الكوريل» المتنازع عليها بين روسيا واليابان، عاملاً حساساً في العلاقات السياسية بين الدولتين الجارتين. إلا أنه، ورغم الحشد الإعلامي الغربي، في اتجاه إثارة الحساسيات حول هذا الإشكال، يبدو أن المصلحة الاقتصادية للطرفين، قد دفعت قدماً عملية الحل السلمي لهذه المسألة.

■ سعد خمار

الذي شهد بالفعل تطورات نوعية ملحوظة خلال العام الماضي، حيث التقى الرئيس الروسي والياباني هذا العام ثلاث مرات - في مدينة سوتشي الروسية في أيار الماضي، وفي فلاديفوستوك الروسية في أيلول الماضي، وفي ليمّا - على هامش قمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ - في تشرين الثاني الماضي. وأكد يوري أوشاكوف، مساعد الرئيس الروسي، في وقت سابق، أهمية دعوة رئيس الوزراء الياباني، لاستقبال بوتين في مدينة ناغاتوا، وهي مسقط رأس شينزو أبي، مشيراً إلى أنها خطوة غير مسبقة من قبل رئيس الحكومة اليابانية حيال ضيف أجنبي رفيع المستوى.

لا تزال جزر الكوريل الجنوبية، موضوع جدل طويل الأمد بين روسيا واليابان، نتيجة مطالبة طوكيو بالجزر الجنوبية، وهي «إيتوروب» و«كوناشير» و«شيكوتان» و«هابوماي» وتشترط إعادتها إليها مقابل توقيعها على معاهدة السلام مع روسيا، التي لم توقع حتى الآن منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فيما يمثل موقف موسكو، بأن جزر الكوريل أصبحت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق، بنتيجة الحرب العالمية الثانية، والسيادة الروسية عليها مثبتة ضمن القانوني

وصل الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، يوم الخميس الماضي 15 كانون الأول، إلى اليابان في زيارة استمرت يومين، تم خلالها بحث التعاون الثنائي ومسألة جزر الكوريل وأفاق توقيع معاهدة سلام بين البلدين والوضع في شبه الجزيرة الكورية.

الاحتفاء بالعلاقات الروسية اليابانية

حطت طائرة الرئيس الروسي في مطار أوبي، في جنوب شرق جزيرة هونسيو. وغادر بوتين المطار إلى مدينة ناغاتوا، مسقط رأس رئيس الوزراء الياباني، شينزو أبي. وفي اليوم التالي كان بوتين موجوداً في العاصمة طوكيو برفقة أبي.

أعلنت الرئاسة الروسية: أن محادثات الرئيس بوتين في ناغاتوا وطوكيو، قد ركزت على توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين. ويتوقع أن تشهد طوكيو توقيع نحو 10 اتفاقيات للتعاون بين روسيا واليابان،

الدولي، ولا يمكن التشكيك فيها. واعتبر بوتين عدم توصل البلدين حتى الآن إلى معاهدة السلام، مفارقة تاريخية، تحد من فرص تطوير التعاون بين البلدين. وتحدث الرئيس الروسي، عن إمكانية تطوير التعاون الاقتصادي الروسي الياباني في جزر الكوريل الأربع الجنوبية.

اتفاقيات استثمارية

وبالفعل، لقد شكلت الزيارة أملاً كبيراً لتوقيع الجانبين الروسي والياباني على حوالي 10 وثائق حكومية، وكذلك على 12 أو 15 اتفاقية تجارية، إضافة إلى نحو 50 وثيقة أخرى على مستوى قطاع الأعمال، منها اتفاقية تأسيس صندوق استثماري مشترك برأس مال قدره 100 مليار ين «حوالي 910 ملايين دولار». ويهدف الصندوق إلى تمويل مشاريع في الشرق الأقصى الروسي، وخاصة في مجال الصحة. وقد مثل طوكيو في هذا الصندوق بنك «اليابان للتعاون الدولي»، في حين مثل موسكو «صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي». وبلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا واليابان في العام 2015 نحو 21.3 مليار دولار، وهو أدنى من مستواه في 2014 بنسبة 30.7%، إذ وصل عندها حجم التجارة بين البلدين 30.8 مليار دولار.

في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام بنسبة 28% بسبب انخفاض أسعار المواد الخام والعملات، وفرض العقوبات على روسيا. ومن المتوقع أن يبحث بوتين وأبي أيضاً، في وقت لاحق، أبرز قضايا الأجندة الدولية، بينها الوضع في شبه الجزيرة الكورية. وبشأن قضية الكوريل المتنازع عليها بين البلدين، أعلن الرئيس الروسي قبيل زيارته لوسائل الإعلام اليابانية: إن موسكو تسعى إلى حل هذه القضية وتوقيع معاهدة السلام بين البلدين، لكن ذلك ليس على حساب مصالحها، داعياً إلى إيجاد حل وسط، وأشار إلى أنه من السابق لأوانه الآن الحديث عن التوصل إلى اتفاق كامل وناجز.

ولا تزال جزر الكوريل الجنوبية، موضوع جدل طويل الأمد بين روسيا واليابان، نتيجة مطالبة طوكيو بالجزر الجنوبية، وهي «إيتوروب» و«كوناشير» و«شيكوتان» و«هابوماي» وتشترط إعادتها إليها مقابل توقيعها على معاهدة السلام مع روسيا، التي لم توقع حتى الآن منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فيما يمثل موقف موسكو، بأن جزر الكوريل أصبحت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق، بنتيجة الحرب العالمية الثانية، والسيادة الروسية عليها مثبتة ضمن القانوني

الحل السلمي.. تمهين للعلاقات

يذكر في هذا السياق، أن موسكو تؤكد على أهمية بناء علاقات الثقة والتعاون بين البلدين، من أجل حل قضية معاهدة السلام بينهما، مشيرة إلى أن التبادل التجاري بين البلدين انخفض

اعتبر بوتين عدم توصل البلدين حتى الآن إلى معاهدة السلام مفارقة تاريخية تحد من فرص تطوير التعاون بين البلدين

رهاب النصر العراقي.. بلا واشنطن!



في داخل المدينة، والاستفادة منها إعلامياً وسياسياً قدر المستطاع، وليس بمنطق إسناد القوات العراقية لحسم المعركة عن آخرها، ضمن منطق المناورات الأمريكية المستمر في العراق.

في هذا السياق، يمكن القول أيضاً: أن مستوى التقدم الروسي في مكافحة الإرهاب على الأراضي السورية، يزيد الحاجة الأمريكية لالتقاط الأنفاس، بتحركات جزئية، تزيح من الواجهة الإعلامية ولو قليلاً، زخم التقدم الروسي.

تطمينات معلنة

أكد وزير الدفاع الأمريكي، أشتون كارتر، في زيارته المفاجئة إلى بغداد، أن أيام «داعش» في الموصل «باتت معدودة»، وأن التنظيم يعيش أيامه الأخيرة، في المدينة مع تقدم القوات العراقية وتحريرها لأحيائها.

رغم تلك التطمينات الأمريكية، فيما يخص معركة الموصل، إلا أن الحقيقة القائلة بعزوف واشنطن عن حسم المعركة، قد يدفعنا بأحد الافتراضات للقول: أن واشنطن قد تساند القوات العراقية لإنجاز خطوات سريعة

العراقيين بتسمياتهم كافة والمشاركين في المعركة، على إحداث تغييرات كبرى في الموصل دون الاعتماد تماماً على قوات «التحالف الدولي»، حقيقة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وما يعرقلها فقط، هو الكم الكبير من التزامات الحكومة مع الطرف الأمريكي أثناء احتلال العراق، وما بعده من اتفاقات عسكرية وأمنية مهدت الطريق لـ«انسحاب» القوات الأمريكية من العراق. لكن التضارب بين مصالح الشعب العراقي والضرورات الأمريكية من شأنه في نهاية المطاف، أن يعيد البحث جدياً في مستوى التنسيق مع «الأمريكيين» سياسياً وعسكرياً.

لكن بالعودة إلى الضغوطات الداخلية- بفعل الإجماع الشعبي العراقي على إنجاز المهمة- والدولية المتعلقة بالضغط الروسي على النموذج الأمريكي في مكافحة الإرهاب، فإن الخيار المذكور أعلاه يحدث تغيير في حسابات المعركة، بدعم إقليمي ودولي من أعداء واشنطن، يصبح خياراً يرهب واشنطن، فهل يعقلون؟!

الإدارة الأمريكية الحالية، تترك مخاطر خسارة النفوذ في العراق، لكن سلوكها حتى الآن يشي بأن قوى الفاشية الجديدة ضمن هذه الإدارة، هي قوى مؤثرة وفاعلة بقوة في الملف العراقي، والدليل الأخير كان بالتغطية الجوية لعناصر «داعش» المتوجهين من الموصل إلى تدمر عبر الحدود السورية- العراقية، الواقعة تحت المراقبة الأمريكية.

مالك موصلي

الإشارة إلى واشنطن، مردها الأول احتكار هذه القوة الدولية لـ«مكافحة الإرهاب» في العراق، لنقارن بذلك نتائج نشاطها العسكري، بمثيله الروسي على الأراضي السورية، من حيث الآليات والنتائج..

ضرورات ليست أمريكية!

مقارنة النشاط العسكري الأمريكي المريب في العراق، بالروسي في سورية، كان أحد أهم عناصر الضغط لبدء معركة الموصل، واليوم باتجاه إنجازها. وإلى جانب هذا العنصر، يمكن القول أن المزاج الشعبي العراقي العابر للطوائف والأعراق، دفع قداماً المعركة إلى ما وصلت إليه اليوم من إنجازات. أي، أن جملة التناقضات المحيطة بالمعركة ومستوى نضوجها، الداخلية منها والدولية، تدفع بهذه المعركة إلى نهايتها الموضوعية، أي إنجاز المهمة بيد الشعب العراقي، والانتقالات إلى الملفات الأخرى المتعلقة بالفساد والتنمية والنظام السياسي العراقي. وهذا ما لا يلائم واشنطن من حيث تحصيها السياسية، الذي يبقى سقفه الأعلى البقاء الوازن في العراق، سياسياً وعسكرياً، وحده الأدنى ضمان ترك العراق بأكبر قدر ممكن من المشاكل التي تنهك العراقيين وحتى جيرانهم الإقليميين.

رهاب النصر دون واشنطن!

من الناحية العسكرية، تبقى قدرة

يتزايد مع الوقت، التساؤل حول تأخر إنجاز معركة الموصل، مع العلم أن الحكومة العراقية أعلنت مع بداية المعركة، أن الآجال الزمنية لها قد لا تتعدى نهاية العام الحالي، هذه الحسابات هي من منظور الطرف العراقي- المعني الأول بالمعركة- لكن كيف هي المعركة من منظور القوى الدولية، وتحديداً واشنطن؟

الاتحاد الأوروبي ورثاء «ماستريخت»

هنا يدرك توسك، أن الموقف المشترك من روسيا، هو أحد ضمانات استمرار الاتحاد الأوروبي موحداً، لكن هل يمكن توحيد الموقف من روسيا سواء بالمواجهة أو بالتآلف؟ على المقلب الآخر، نرى أيضاً الموقف من دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فبينما تحاول النمسا مدعومة بمواقف البرلمان الأوروبي، ومن خلفها مجموعة دول أوروبية، تجميد المفاوضات مع الجانب التركي، تفضل فرنسا وألمانيا تهدئة الأجواء واستمرار الحوار على قاعدة ما يسمى بـ«الوضوح والحزم».

«ماستريخت» التاريخية

يمكن الملاحظة أن دول الاتحاد على العموم، أقل قدرة على التحرك في قضية الانفكاك عن الاتحاد الأوروبي من عدمه، والسبب يعود إلى أن بريطانيا منذ إنشاء الاتحاد أخذت مسافة أمان سمحت لها بالتحرك سريعاً خارج إطار الاتحاد، للبحث عن فضاءات منتقاة بحيث تخدم مصالح الرساميل البريطانية بأفضل طريقة ممكنة، وبشكل عام، فإن الحكم على قضية الانفكاك بحكم قيمة، صحيح-خاطئ، هو تبسيط للفكرة. هذه الخلافات هي دلائل تفكك، ليست بالضرورة أن تظهر بالطريقة البريطانية حصراً، «استفتاء وانفصال»، بل إن الموقف من القضايا الأساسية العالقة وحده كاف لإفقاد الاتحاد الأوروبي صفة الاستقرار السياسي والاقتصادي، بغض النظر عن أشكال التحرك التي تقوم بها كل دولة ضمن الاتحاد.



خلال الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي في ستراسبورغ في 26/ تشرين الأول: «يجب علينا الحفاظ على الوحدة في علاقاتنا مع روسيا، وأن بناء وحدة الاتحاد الأوروبي عملية صعبة، إن لم تكن بشعة، ولكن لا يوجد دليل لهذا».

هذه التوصية بداية للعمل على التمديد الرسمي للتدابير التقييدية. قبل ذلك، أعلن رئيس المجلس الأوروبي، دونالد توسك، أنه لا يوجد بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، موقف موحد بشأن السياسة تجاه روسيا، وقال توسك، في كلمة

جل ما يدور اليوم في أروقة السياسة الأوروبية من مشاريع قوانين واستفتاءات ومواقف، من قضايا اللاجئين، وضم تركيا إلخ.. كله يدور في فلك «الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي» شكلياً، والذي يدور فعلياً، في فلك التغيير الجاري في موازين القوى الدولية.

وائل سعد

هل فعلاً، انسحاب بريطانيا هو المحرك الأساسي لما يدور اليوم في أوروبا؟ إذاً ماذا عن الأزمة المالية في عام 2008، وعن أزمة اليونان المستمرة منذ سنوات عدة؟

أزمة أكبر من أوروبية

في الوقت الذي تعمل فيه ألمانيا وفرنسا لإدخال عقوبات تدريجية بحق روسيا، تعارض دول أخرى على رأسها إيطاليا، اللجوء إلى هذا الخيار بالشكل المطروح في البرلمان الأوروبي، والمتضمن عبارة «مزيد من التدابير التقييدية».

فرنسا وألمانيا، التان تعتبران مراكز أوروبا سياسياً واقتصادياً، قدمتا توصية إلى قادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتمديد العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، وستضع

يرجح عدد من الباحثين أن الجانب الروسي قد باشر في تفعيل مسار عمله في الأزمة الليبية منذ صيف العام 2016، بعدما بدت الفترة الممتدة منذ عام 2011 حتى تاريخه على أنها فترة «النأي بالنفس» عن الأحداث التي عصفت في البلاد.

الموازن الدولية تمد حبل النجاة لليبيا



في مطلع شهر تشرين الثاني الماضي، تؤكد بعض التقارير ظهور عدد قليل ومحصور من الفنيين العسكريين الروس على الأرض في برقة، بهدف إعادة تأهيل بعض القوات الليبية التي تحارب المنظمات الإرهابية، وتجديد منظومات السلاح، وتحسين الدفاعات البحرية والجوية، وبحسب المعلومات، فقد جرى ذلك في ظل تنسيق روسي مصري فعال.

■ بقلم: نيفاي لوكوشياغوف*
إعداد: وائل نمر

تشير مصادر عدة، إلى أن مستشارين عسكريين روس، يقدمون المساعدة للقوات الليبية التي يقودها اللواء خليفة حفتر، انطلاقاً من برقة أو القاهرة. هذه المعطيات، إلى جانب التقارير عن قيام عبد الباسط البدري، الوسيط في فريق حفتر، بطلب أسلحة صغيرة وطائرات في شهر أيلول الماضي من الجانب الروسي.

روسيا سوف لن تلجأ إلى تدخل مباشر وواسع النطاق في ليبيا لأنه ليس هناك الحاجة الجيوسياسية والاستراتيجية الملحة لذلك

حفتر ليس «رجل موسكو»

وقد عمد ميخائيل بوغدانوف، نائب وزير الخارجية الروسي والمبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط، إلى تعزيز المشاركة الروسية عبر البحث عن حليف موثوق ويعول على روسيا، من أجل تقديم الدعم إليه. وعلى الرغم من أن الفصائل في النزاع الليبي جميعها تأمل بالحصول على الدعم الروسي، يبدو أن خليفة حفتر، قائد «الجيش الوطني الليبي»، هو الرجل الأكثر قدرة حتى الآن على تفعيل القتال ضد المجموعات الإرهابية في ليبيا، وهو ما تريده موسكو.

وعلى هذا، ألا نتناسى أن حفتر كان يتلقى دعماً عسكرياً ومادياً من دول عدة، بدءاً من الإمارات، وصولاً إلى فرنسا، ويفرض سيطرته حالياً على الجزء الأكبر من إقليم برقة في الشرق. كما يسيطر، منذ شهر أيلول لعام 2016، على معظم المنشآت النفطية الليبية. وهنا يبدو أن موقف موسكو قد بني على أساس «الشرعية» التي يمثلها حفتر، كونه يصطف إلى جانب البرلمان في طبرق، الذي يبقى «الهيئة التشريعية الشرعية» الوحيدة في ليبيا، ويمتلك معاً مجموعة من المؤسسات، منها البنك المركزي في الشرق، وهو ما يعني أن روسيا تريد أن تعتمد على من يستطيع تأمين استعادة مؤسسات الدولة وإن كان ذلك في الحدود الدنيا التي تسمح بعدم تقسيم ليبيا.

موسكو لا تنعسر مع أحد الأطراف

وجد حفتر وحلفاؤه، أنه لا بد من إقامة شراكة مع روسيا، من أجل الحد من أزمة السيولة المتفاقمة، وإظهار كفاءاتهم في حكم برقة. وقد تعرضت روسيا للانتقادات من الدول الغربية، غير أن هذه الأخيرة رضخت للأمر، لا سيما بعد المحاربة الجدية للإرهاب. وقد توصلت العلاقة خلال شهري حزيران وتموز، مع توجه حفتر أولاً

ثم عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب الليبي، إلى موسكو لأول مرة للقاء مسؤولين رفيعي المستوى. لقد أراد حفتر إبرام صفقة سلاح مع الكرملين للحصول على أسلحة برية وجوية أكثر تطوراً من تلك التي ترسلها إليه حالياً مصر والإمارات.

وفي ذلك الوقت، كان السفير الروسي لدى ليبيا، إيفان مولوتوف، يصرّ على أنه لا يجوز تسليم أية أسلحة إلى ليبيا قبل قيام مجلس الأمن الدولي أولاً برفع حظر الأسلحة. بيد أن الموقف الروسي أصبح أكثر ليونة مع حفاظ معسكر حفتر على روابط مع الكرملين عن طريق البدري الذي توجه، في أواخر أيلول الماضي، إلى موسكو لينقل إليها رسالة من حفتر يناشدها فيها «شنّ عملية عسكرية ضد المتشددين في ليبيا مشابهة للعملية العسكرية في سورية». وقد صرح بوغدانوف للصحافيين أنه «سيفكر ملياً» في أي طلب تتقدم به السلطات الليبية من أجل «مشاركة روسيا في العمليات ضد الإرهابيين». وفي أواخر تشرين الثاني، توجه حفتر من جديد إلى موسكو لإقناع روسيا بالمساعدة على رفع حظر الأسلحة عن ليبيا.

الجبهة العالمية

لمكافحة الإرهاب.. مجدداً

يندرج الاهتمام الروسي المتزايد بليبيا، في إطار استراتيجية أوسع، تهدف روسيا من خلالها إلى استعادة دور جيوسياسي بارز في المنطقة،

وأخراجها من براثن المخططات الغربية، من خلال إفشال هذه المخططات التي تريد ليبيا أن تتحول لقاعدة تصدير للمنظمات الإرهابية إلى جوارها. وفي هذا الإطار، يكشف تعزيز الروابط الثنائية والتدريبات العسكرية الروسية المصرية المشتركة أن روسيا مهتمة بمنح السلطات المصرية المساعدة التي تحتاج إليها، حيث تظل مصر الشريك الرئيسي في المعركة على الإرهاب في ليبيا.

تمدد الإرهاب شمال أفريقيا

يشكّل الدعم الروسي لليبيا استراتيجية للاستراتيجية القائمة على دعم أطراف تسعى لمكافحة الظواهر الإرهابية الآخذة بالتمدد بشكل خطير في شرق المتوسط وشمال أفريقيا، وتحتاج هذه الأطراف إلى المساعدة الكبيرة من الجانب الروسي الذي يقف اليوم في مقدمة الدول التي تخوض حرب كسر الهيمنة الأمريكية المفروضة على العالم. قد تؤدي الجهود الحالية المبذولة إلى حل النزاع الليبي، إذ ستعيد السلطة في البلاد إلى شكلها المركزي، كما ستسهم في إعادة إعمار ليبيا، وخروجها من الأزمات المالية، وستمنع تدخلات غربية قد تزيد الأمور سوءاً، مثل تدخل «حلف الناتو» في العام 2011، والذي كان سبباً لمفاقمة الأزمة الليبية بأكثر أشكالها

كارثية على البشر والحجر هناك.

وغالب الظن، أن روسيا سوف لن تلجأ إلى تدخل مباشر وواسع النطاق في ليبيا، لأنه فعلياً ليس هناك حاجة

جيوسياسية واستراتيجية ملحة لذلك. بيد أن روسيا تعتمد، في إطار مكافحة الإرهاب، إلى زيادة دعمها شيئاً فشيئاً لفكرة تشكيل جبهة عالمية واسعة لمكافحة التنظيمات الإرهابية التي باتت تهدد الجنس البشري في العالم كله. إذا مارست روسيا ضغوطاً في نطاق هيئة الأمم المتحدة لرفع حظر الأسلحة، فستتمكن القوات الليبية من توسيع حربها ضد التنظيمات الإرهابية، وهو ما بدأتها الدبلوماسية الروسية اليوم بشكل ملموس. هل تأمل باستعادة الليبيين السيطرة على المؤسسات النفطية والمالية، التي صدرت قرارات أممية بدعم من الغرب، لجعلها مرهونة لهذا الفصيل الليبي أو ذاك؟ حتى الآن، يبقى موقف روسيا بشأن ليبيا محاطاً بالإطار الرسمي الدبلوماسي الروسي المعروف، فقد وافقت روسيا على جميع قرارات الأمم المتحدة جميعها، الداعمة للعملية السياسية في ليبيا، ولا تزال، تدعم الاتفاق السياسي الليبي، وقد شددت منذ فترة وجيزة، خلال زيارة حفتر إلى موسكو في أواخر تشرين الثاني الماضي، على أنها تحافظ على روابط وعلاقات مع الأفرقاء الليبيين جميعهم، لكن من الواضح أيضاً أنها ليست واقفة مكتوفة الأيدي جراء تمدد التنظيمات الإرهابية.

■ نيفاي لوكوشياغوف: استاذ محاضر في مركز دراسات البحوث السياسية في موسكو

تعتبر قضية الموارد المائية في منطقة آسيا الوسطى، إحدى أكبر المشاكل الرئيسية والمهمة للمنطقة، وبشكل خاص، ما يتعلق بحصص تقاسم الموارد المائية، وقد تم مؤخراً اتخاذ خطوات جدية لمعالجة هذه المسألة، إلا أنها اقتضت فقط، على إبرام اتفاقات ثنائية بين كازاخستان وقيرغيزستان، في حين لم تصل دول المنطقة الخمس «كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان وكازاخستان» إلى إجماع بينها حول المسألة.

مياه آسيا الوسطى: مشاريع الربط بوصفها ضرورة وجودية



يحدّر الخبراء بشكل متزايد خلال الأعوام الماضية، من أن حالة عدم التنسيق هذه، التي تتخذ لنفسها مكاناً في العلاقات، فيما بين الدول الخمس لمنطقة آسيا الوسطى، قد تهدد بشكل خطير بإشغال الصراع على المياه بين هذه البلدان. حيث أن آسيا الوسطى هي واحدة من مناطق العالم التي تعاني ندرة في المياه، وفي الوقت نفسه، تُوزع الموارد المائية في شكل غير متساو بين دولها.

■ إعداد: رنا مقداد

الحلول السوفيتية: حل المشكلة من الجذور

هناك حالات كثيرة للإشارة إلى الحالة المتنامية من عدم العدالة في توزيع المياه في آسيا الوسطى، وعلى سبيل المثال، تقع قيرغيزستان وطاجيكستان عند المجاري العليا للأنهار، وهما دولتان غنيتان بالمياه، لكنهما تعانيان نقصاً حاداً في الطاقة.

أما أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان، فهي دول مستهلكة رئيسية للمياه، غير أنها تعاني عجزاً مائياً. وما يسجل للحقبة السوفيتية، أنها قد عالجت هذا الموضوع بكثير من الذكاء والعدالة في أن واحد، إذ أنها وضعت نظام مركزي دقيق وخاص بتوزيع الطاقة المائية، تحصل بموجب دول المنبع ودول المصب على طاقة وفيرة.

وكان المخطط السوفيتي بسيطاً، لكنه عالج المشكلة من جذورها: حيث كانت طاجيكستان وقيرغيزستان تجمعان المياه في خزانات «نوريك» و«توغتول» و«كايراكوم»، حتى يأتي الصيف، فتستخدم المياه لتلبية احتياجات الري في أوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان. وتحصل طاجيكستان وقيرغيزستان في المقابل على الكهرباء والغاز خلال فصل الشتاء.

تفكك الاتحاد: النزاعات إلى الواجهة

إلا أنه، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، انهار هذا النظام المائي، ووجدت قيرغيزستان وطاجيكستان نفسيهما

في ظروف غير مواتية، إذ أصبحنا نشترين الكهرباء من دول المصب مقابل المال، وبقيتا تعطيان هذه الدول المياه مجاناً. وأخيراً، قررت طاجيكستان وقيرغيزستان أن يصبح لديهما اكتفاء ذاتي من الطاقة، عن طريق بناء سد «روجون دام» على نهر «فاخش»، ومحطة «داشتي-جوم» للطاقة الكهرومائية على نهر بانج في طاجيكستان وسدي «كامباراتا» على نهر نارين في قيرغيزستان.

وأثار ذلك احتجاجات قوية من المستهلك الرئيس للمياه في المنطقة، أي دولة أوزبكستان، التي خشيت أن تؤدي مشاريع «كامباراتا» و«روجون» إلى الحد من فرص حصولها على المياه، وأن تسبب أضراراً بيئية واقتصادية كبيرة.

وعلى الصعيد البيئي، يتقلص تدفق المياه على جانب أوزبكستان من بحر آرال. أما على الصعيد الاقتصادي، فتتكدب أوزبكستان خسائر في زراعة القطن، وهي القطاع المستهلك الرئيس للمياه في البلاد. ومع ذلك، فإن محطات الطاقة الكهرومائية التي بنيت في قيرغيزستان وطاجيكستان ستكمل تصدير أوزبكستان للكهرباء إلى أسواق جنوب آسيا الكثيفة الاستهلاك للطاقة.

وعلى الرغم من انتقاداتها، لا تسعى أوزبكستان إلى تفاوض يستهدف إيجاد توازن مقبول في المصالح. وأية مفاوضات في المنطقة لا تزال تعتمد في شكل أساسي على الثنائية بين الدول، على رغم أن كل دولة تدرك أن تحقيق التوزيع المعقول للمياه، يلزم الدول الخمس في آسيا الوسطى بإجراء مفاوضات جماعية في ما بينها.

حان الوقت لأن تعترف البلدان الخمسة بضرورة الترابط بين الدول واستخدام قدراتها ليس فقط من أجل مصالحها لكن أيضاً لمصلحة جيرانها لضمان التنمية في المنطقة ككل

حلول كازاخستانية مؤقتة

ثمة قضية أخرى مهمة جداً، وهي استخدام المياه في المنطقة. ففي ظل ندرة المياه في الدول الواقعة في اتجاه مجرى الأنهار، تفكر الدول ملياً بطريقة استخدام المياه. فدول آسيا الوسطى تستهلك مزيداً من المياه للفرد أكثر من الدول الأخرى في العالم. على سبيل المثال، يبلغ استهلاك تركمانستان وأوزبكستان من الماء أكثر بضعفين من الولايات المتحدة. وعشق آباد، عاصمة تركمانستان التي يبلغ عدد سكانها 700 ألف شخص، تستهلك مياهها بما يعادل استهلاك شيكاغو، التي يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين شخص.

ويظهر النهج الأكثر منطقية لاستخدام المياه اليوم في كازاخستان «الموجودة في نهاية الممر المائي» والمضطرة للحفاظ على كل قطرة ماء. فعلى الرغم من انخفاض التدفق السنوي في نهر «سيرداريا» من أوزبكستان، أحييت كازاخستان الجزء الشمالي من بحر آرال. وزرعت في شكل واسع المناطق الجنوبية من البلاد التي تعتمد طريقة الري بالتنقيط لتوفير المياه.

الربط حلاً وحيداً

تمكنت كازاخستان مؤخراً، من التوصل إلى اتفاق مع قيرغيزستان لتبادل الكهرباء «بالسعر الاعتيادي». ووفق الاتفاق، تقدم قيرغيزستان الطاقة إلى كازاخستان في شهر آب المقبل، ثم تستعيد في الخريف. وتطلق قيرغيزستان المياه في محطة «أوتش-كورغانسك» للطاقة الكهرومائية بكمية 350 متراً مكعباً في

الثانية، لتلبية الاحتياجات الزراعية في كازاخستان.

وفي الواقع، استعبد نظام المقايضة في شكل جديد: المياه مقابل الطاقة. وهذا النوع من النهج، لم يستخدم حتى الآن من قبل أوزبكستان في مفاوضاتها مع الدول المجاورة. حيث تفضل طشقند مذكرات الاحتجاج أو العمليات العسكرية، كما حدث أخيراً في مجال «أونجار-توو» في منطقة جلال آباد في قيرغيزستان، حيث نُشرت على الجانبين قواتاً كليهما من الشرطة، واشعلت التوترات الحدودية بين الجارين، النزاع حول حقوق استخدام خزان «أورتو-توكيو» الذي يزود الدولتين بالمياه. وهذا الخزان الذي شيد في الحقبة السوفياتية، كان موضوع نزاع بين قيرغيزستان وأوزبكستان، منذ حصول الدولتين على استقلالهما. ومن المحتمل جداً أن تكون في انتظار أوزبكستان صراعات مماثلة، إذ أن طاجيكستان تنفذ مشروعاً لبناء محطة روجون لتوليد الطاقة الكهرومائية، وأوزبكستان لا ترغب في ذلك.

حان الوقت لأن تعترف البلدان الخمسة، بضرورة الترابط بين الدول واستخدام قدراتها ليس فقط من أجل مصالحها، لكن أيضاً لمصلحة جيرانها، لضمان التنمية في المنطقة ككل. ويحقق إنشاء اتحاد دول آسيا الوسطى هذا الهدف، ويمكن أن يكون هذا الاتحاد الآن المكان الوحيد القادر على إيجاد توافق في الآراء بين الدول كلها. واستناداً إلى الوضع في الربع الأخير من القرن، لا بد من استعادة معقولة لتوازن المياه - الطاقة.

«شقشقة صور»... الأمير هو الذي يجد عرشه في قلوب الدراويش



«ليس المهم أن تعطي الكثير من الكثير الذي تملكه، بل الأهم أن تعطي القليل من الذي لا تملك غيره».

بهذه الكلمات افتتح الفنان عز الدين الأمير حديثه معنا، على هامش حفل توقيع ألبومه الغنائي الجديد الذي عنوانه بـ «شقشقة صور»، والذي أقيم في المركز الثقافي بجرمانا بتاريخ 8/12/2016.

■ ثراء هلاك

تسامح وتعاضد

وفي معرض حديثه على منبر المركز الثقافي شرح «الأمير» عن مضمون رسالته وأغانيه، الإحدى عشرة التي تضمنها ألبومه الأخير، حيث قال: أن أغاني الألبوم ترمز إلى المحبة والحث عليها، وتركز على الأخوة بين الناس، عبر التسامح والتعااضد والحد من التكبر والاستعلاء، مذكراً بمبدأ الوجود الزائل والمصير المحتوم، الذي يتبناه ويعتبره مرتكزاً لرسالته الإنسانية.

شهادات رسمية وفنية مختصة

يشار إلى أن مدير المركز الثقافي بجرمانا منهل الغضبان افتتح الحفل بالتعريف بالفنان عز الدين الأمير ومسيرته الفنية، الذي تبنى فيها المجازفة لترميم الحب المشوه في قلوب الناس، ونبذ النزاعات التي تقتل ما فينا.

فيما عرج الدكتور راتب سكر على السيرة الذاتية للفنان الأمير قبل الفنية، حيث تحدث عن حياته منذ الطفولة، والصعاب التي تحداها والعثرات التي واجهته، مجازفاً حتى يصل لهدفه ويفصح عن رسالته النبيلة والسامية بملء الصوت، عن طريق أغانيه ذات الطابع الإنساني والوجداني، والمطعمة بروح الفلكلور القريب من الناس، والسهل على السماع.

وقد أوضح الشاعر فرحان الخطيب: أن العنصر الاجتماعي هو الطاغي على أعمال

عز الدين، كونه يصف أوجاع وآلام المجتمع عبر الكلمة الملحنة، التي تحمل قيماً معتبراً الأغنية وسيلة من أخطر وسائل التثقيف الجماهيري.

من جانبه صرح الناقد الموسيقي يوسف الجادر: أن الفنان الأمير منذ البداية، أضاف بصمة فريدة على الحن التقليدي والسائد، عن طريق كلماته وألحانه وغنائه، مستعزاً بضعاً من الأغاني ذات الطابع الاجتماعي، والتي تحمل صوراً وتراكيب استعارية لإيصال المعنى بطريقة لطيفة وقريبة للقلب. في حين أكد الدكتور غسان غنيم على جهود الفنان عز الدين الوطنية، معتبراً أن أغانيه أتت لتمتد العلاقات بين أفراد الشعب السوري، كما أغنية «تعالوا يا أهالي» التي عبر من خلالها عن رفض النزاعات التفتيتية الطائفية وغيرها، بالإضافة إلى غيرها من الأغاني مثل أغنية «لا تقل يا أبي».

أطفال يستحقون الحياة

الجدير بالذكر، أن ربيع الحفل من توقيع الألبوم الجديد للفنان الأمير كان مخصصاً لصالح أطفال مركز الإيواء بجرمانا، وهي مبادرة تسجل للفنان على المستوى الشخصي، بغض النظر عن حجمها وأثرها، يكفي بأنها مبادرة على الطريق الصحيح، وبما يتوافق مع الرسالة الإنسانية التي يتبناها الأمير في مسيرته.

وحول الموضوع أجابنا الأمير بإخراج المتواضع: «هذه المبادرة هي محاولة

على ضرورة هذا الجانب على مستوى نشر وتوسيع هذا النمط من الفن، وأهميته على المستوى الاجتماعي والثقافي، مع تأكيداً على أهمية الرعاية عموماً، وبأنها لا يجب أن تقتصر على المستوى الإداري والتنظيمي، رغم أهميته طبعاً.

وختم الفنان عز الدين الأمير حديثه معنا بمقولة جبران «إن الأمير هو الذي يجد عرشه في قلوب الدراويش».

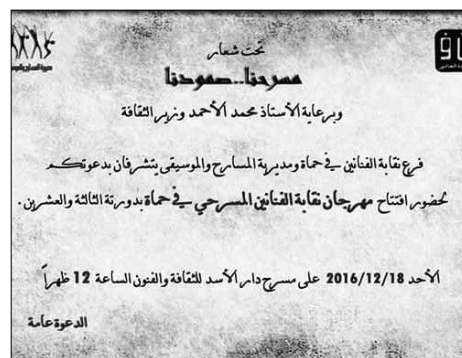
أخيراً لا بد من الإشارة إلى أن تكريماً للفنان الأمير وفرقة ربيع جرمانا قد تمت بتاريخ 2016/12/16، في المركز الثقافي بجرمانا، ولم تتمكن من تغطية الحدث كون العدد تم إغلاق تحريره بتاريخ 2016/12/15.

صغيرة لزراع الأمل والبسمة على وجوه الأطفال، الذين يستحقون الحياة، ليس من باب المساعدة، فهذا حق الطفل، وهؤلاء الأطفال أطفالنا وأهاليهم هم أهلنا»، متمنياً العون قدر المستطاع تجسيداً لفكرة التكاتف والمحبة في المجتمع، والتي يعمل عليها عبر مشروعه المتواضع وإمكاناته الشخصية المحدودة وعبر أغانيه الإنسانية العامة.

معاناة الفن الملتمزم

كما صرح بحديثه معنا، بأن التمويل الشخصي والفردى هو المصدر الوحيد المتوفر أمام الفنان الملتمزم، بظل توارى الدعم المالي من قبل الجهات المعنية، مؤكداً

مهرجان نقابة الفنانين المسرحي في حماة



يقوم فرع نقابة الفنانين في حماة ومديرية المسرح والموسيقى مهرجان نقابة الفنانين المسرحي في حماة بدورته الثالثة والعشرين تحت شعار «مسرحنا صمودنا» وسيكون افتتاحه في الثامن عشر من هذا الشهر على مسرح دار الأسد للثقافة والفنون. يذكر في هذا الصدد أن المهرجان توقف في حماة منذ بداية الحرب حيث كان المهرجان السابق في العام 2010.

نذير نبعة مكرماً



أقامت مديرية الفنون الجميلة، بالتعاون مع اتحاد التشكيليين السوريين احتفالية «الإنسان.. والفنان المعلم» بمناسبة مرور سنة على وفاة الفنان التشكيلي نذير نبعة، يوم الثاني عشر من هذا الشهر في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق. يعد الفنان الراحل نذير نبعة، من أهم الفنانين التشكيليين السوريين المبدعين، ففي عام 2005 منح الفنان الكبير نذير، وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة. رافق الاحتفالية معرض فن تشكيلي، للوحات الفنان الراحل نذير وعدد من الفنانين التشكيليين الكبار، إضافة إلى توزيع نسخ من كتاب «نذير نبعة الإنسان.. والفنان المعلم» الصادر عن وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب. حضر الاحتفالية عدد من الفنانين التشكيليين، والمهتمين بالحركة الثقافية والإبداعية عموم

ثلاثة من مغني الأوبرا السورية بصحبة السيمفونية الوطنية

شارك كل من المغنيين رشا أبو الشكر مغنية من طبقة سوبرانو، وعون معروف مغن من طبقة تينور، وميخائيل تادرس مغن من طبقة باريتون في حفل الأوركسترا السيمفونية الوطنية، وذلك في الرابع عشر من هذا الشهر على مسرح دار الأوبرا السورية. ويتضمن الحفل أحد الأعمال الجميلة التي كتبها فولفغانغ أماديوس موتزارت بعنوان /مدير المسرح/، تدور أحداث هذا العمل حول منافسة بين مغنيين في مسابقة لاختيار المغنية الرئيسية في أحد الأعمال الأوبرالية ليشتد الصراع بينهما، إلى ما يشبه الشجار بين المغنية الرئيسية «رشا أبو الشكر» والمغنية الجديدة «كارمن توكاجي».

ونرى محاولات مدير المسرح تهذئة الوضع بينهما «عون معروف» ومن ثم يدخل مهرج المسرح محاولاً لفت الانتباه إلى وجوده «ميخائيل تادرس» فيتدخل مدير المسرح ليشركه في العمل، وليصل الجميع إلى خلاصة وهي: أن العمل الفني بالأصل، هو عمل جماعي، ولكل فنان دوره وأهميته.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا الله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقه	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/12/16» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الشاعر «الفيسبوكي».. والقصيدة «الستيتوس»



ليس نادراً أبداً، بينما تقلب في صفحتك الرئيسية على فيس بوك، أن تتعثر بحالة من طراز: «أحبك..» يا امرأة من فضة / شعرك شلال / وقلبي صخرة حزينة»...

■ مهند دليقان

ولعل عدد المرات التي تتعثر فيها يومياً، أنت وأنا والآخرين، بستيوتوسات من الطراز نفسه، تسمح لنا بالقول أننا نعيش عصر فيض دافق من الإنتاج الشعري! وأما توصيف معدن ذلك العصر، أهو ذهبي أم فضي أم «تنكي»، فتلك مسألة أخرى.

الثابت في المسألة، ليس ثابتاً! فإن قلنا أن القسم الأكبر مما يلقي على صفحات التواصل الاجتماعي يومياً، من «قصائد شعرية»، لا يرقى إلى مستوى الشعر، ولا حتى إلى مستوى النثر المعافى من الأخطاء النحوية والإملائية والتحريرية... فمن أنا ومن أنت لنحكم بذلك؟ وما هو المعيار؟

قبل كل شيء، هل تستحق الظاهرة الدراسة حقاً؟ نعتقد أن نعم بكل تأكيد! وهنا نضع نقاطاً ثلاثاً، قد تنفع في بعضها تفسيراً أولياً لزعمنا أن الظاهرة تستحق الدراسة، وفي جملتها مداخل لأبحاث أوسع وأشمل:

المنبر

إن المنبر واحد من كلمات السر الأساسية في هذه الظاهرة، رغم أنها كلمة مخادعة! قبل وسائل التواصل الاجتماعي لم يكن من السهل إطلاقاً، لمن يفترض في نفسه شاعراً، سواء محققاً كان أم واهماً، أن يعتلي منبراً -وإن متواضعاً- ليضع نتاجه بين يدي الجمهور، حتى وإن كان ذلك المنبر مجلة حائط في مكان ما، أو مركزاً ثقافياً يحضر أمسياته عشرة أشخاص أو أقل، فما بالك بالنشر ضمن مجلة مختصة، أو عبر دار نشر، أو الظهور عبر التلفاز... ذلك حلم أكبر من أن يراود الكثيرين! فاعتلاء منبر ليس بالشأن الهين مطلقاً، فاعتلائه لابد من جوازات مرور متعددة، بينها المعايير النقدية التي سنقف عندها تالياً،

ولكن بينها أيضاً الموقف السياسي والوساطة والحسوبة والخ. مع وسائل التواصل الاجتماعي، بات بإمكان أي فرد كان أن يطل على «جمهوره» عبر صفحته الشخصية -منبره. ولكن كما أسلفنا، فإن المنبر إياه مخادع، ففي حين يجري تقديم فيس بوك بوصفه فضاء مفتوحاً، فإن الحقيقة أنه مجموعة ضخمة من الفضاءات الصغيرة المعزولة بعضها عن بعض، والتي يحتاج التنقل بينها إلى جوازات مرور من أنواع أخرى، وهي ليست بيد «النقاد التقليديين»، وإنما بيد شركة فيس بوك نفسها، والصفحات الكبرى التي تلعب دور «التعاقد من الباطن» Subcontractors. وهذه وتلك لا تروج الشعر بوصفه شعراً، بل بوصفه أحد بضائع فضاء التواصل، ولذا فإن المعايير المطبقة عليه لا علاقة لها بالشعرية مطلقاً.. وقد يقول قائل أن الشعر الجيد يمكن له أن يخترق الحدود؛ يؤسفنا القول، ولكن ينبغي القول، أن ذلك وهم.



العصر الذي نعيشه، عصر تحول كبير تنهار فيه النخب السياسية والثقافية والاجتماعية والعلمية

النقد

إن النتيجة المباشرة لتغير طبيعة المنبر وطبيعة الجمهور، هي تغير طبيعة النقد ومعاييره؛ فإن كان وضع تأشير المرور لاسم من الأسماء فيما مضى، تتولاه «نخب» محددة ثقافية وسياسية ومالية ومؤسسية، وإن كانت هذه «الحصرية» مليئة بالعيوب والثغرات والظلم في كثير من الأحيان، فإن لها أيضاً إيجابياتها! وعلى رأس تلك الإيجابيات، وجود مؤسسة نقدية بمعايير على درجة ما من الوضوح ومن التخصص، وذلك رغم تناقضاتها الداخلية التي تفيد في جزء منها عملية تطور النقد نفسه. بمقابل ذلك فإن النقد اليوم، وفي فضاء فايس بوك، يأخذ أشكالا أساسية بينها: اللايك والشير والتعليق!

اللحظة

إن اختصار الموضوع وتفسيره يحتاج لتحول تقني في طبيعة وسائل التواصل بين الناس، على الأهمية الكبرى لهذه

المسألة، هو تفسير ناقص. إذ لا بد من إضافة عامل شديد الأهمية والتأثير، بل وعامل أساسي وجد في فايس بوك شكلاً لظهور مفاعيله، وإن لم يك هناك فايس بوك فإنه كان سيجد له شكلاً آخر ليظهر... ما نتحدث عنه هو انهيار «النخب» بأنواعها كافة؛ فالعصر الذي نعيشه، عصر تحول كبير، تنهار فيه لا النخب السياسية فحسب، بل والثقافية والاجتماعية والعلمية والخ. النخب التي بان إفلاسها، وبانت غفلتها، في اللحظة ذاتها التي نزلت فيها «عامّة الناس» إلى ساحة الفعل التاريخي. إن اللحظة إياها أفقدت هذه النخب، ومعاييرها النقدية تالياً، أي احترام أو رهبة حازتهما سابقاً، بل وفتحت الباب على عملية نسف وتحطيم واسعة النطاق... ولا شك أن المحافظين وخوافي التغيير يرهبون هذا التحطيم، ولكن الجذريين يعلمون أن المرحلة ليست إلا نفياً سيعقبه نفى نفى... هي مرحلة مؤقتة يعاد خلالها تشكيل المعايير والمفاهيم الخاصة بالثقافة، بل وبالحياة ككل، لا بالشعر فقط...



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000

2017

قاسيون

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار